الجمـهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقـــراطيـــة الشعبـــيـــة

وزارة التعلـــيم العـــالي والبحـــث العـــلمي

جـامعـــة محـــمد خيضـــر - بسكرة-

كليـة العلوم الاقتـصـــاديـــة وعلوم التسيـير والعلوم التجارية

قسم الـعلـــوم الاقتصـــادية

دور التجـارة البينية فـي نمـو الصنـاعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995 - 2010

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب: عادل زغدي

الاستاذ المشرف : د- مرغاد لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور/ بن بريكة عبد الوهاب.....(أستاذ محاضر – أ-جامعة بسكرة) رئيسا

الدكتور/ مرغاد لخضر.....(أستاذ محاضر – أ- جامعة بسكرة) مقررا

الدكتور/ خوني رابح.....(أستاذ محاضر – أ- جامعة بسكرة) عضوا

أ.الدكتور/ زيتوني عمار.....(أستاذ التعليم العالي- جامعة باتنة) عضوا

السنة الجامعية: 2012- 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

﴿..... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ سورة المجادلة الآية 11

يقول عماد الأصفهاني في بعض ما كتبه ".. إِنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَاباً فِي يَومِهِ إِلاّ قَالَ فِي غَدِهِ :

لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل."

وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النُقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَرِ .

الإهــداء

إلى معلمي في الحياة .. إلى رمز العطاء الخالد .. إلى الكرم والعطاء

إلى الخير والسخاء .. إلى من كان عرقه مداداً لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات إلى من كان وراء كل نجاح حققته في هذه الحياة .. إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي .. إلى من أودع الله في قلبها الرحمة .. وتحت

قدميها الجنة .. والدتي العزيزة حفظها الله وأمدّها بالصحة والعافية على صبرها..

إلى الوالد العزيز والشيخ القدير والمعلم الصبور أبي العزيز

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومُرّها .. إلى من كانت خطاهم معي من أول المشوار إخوتي سر نجاحي .. وأخواتي عبير حياتي

إلى مناهل العلم .. أساتذتي الكرام .. اعترافاً لهم بالولاء

إلى من كانوا سندي في هذه الحياة .. إلى من دعموني بكل ما آتاهم الله من جهد وإلى أصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى كل الذين يسعدهم أن أصل إلى ما وصلت إليه

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين ...أما بعد:

يسعدني في هذه اللحظات المباركة ، أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور **مرغاد الاخضر** الذي تكرّم مشكوراً بتولي مهمة الإشراف على هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة ، فله فائق الشكر والعرفان على ما بذله من جهد وسعة صدر ورحابة نفس في ذلك ، فجزاه الله عني كل الخير.

والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وآرائهم العلمية القيّمة ، لكي تظهر بالمستوى العلمي المطلوب.

وكما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى زملائي وأصدقائي على تشجيعهم ومساعدتهم لي.

وأخيراً.. أشكر كل من ساعدني علميا ومعنوياً ومد لي يد العون ، وأسدى لي النصيحة، فلهم مني جزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم من فيض نعمه... وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه.

الملخص:

شـهد الاقتصـاد العـالمي العديـد مـن التطـورات ، أهمهـا ظهـور العولمـة ، وقيـام النظـام الاقتصادي العالمي الجديد ، وذلك بإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى رفع القيود التجارية بين الدول. كما شهد العالم العربي العديد من التطورات ، من ضمنها قيام اتحاد دول المغرب العربـي ، وذلك لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتبادل التجارة والموارد بين هذه الدول ، وغيرها من دول العالم العربي.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء قدر الإمكان على دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي للسنوات 1995 – 2008.

وقد بنيت الدراسة على فرضية أساسية كان مفادها أن التجارة البينية عامل مساعد ومهم في نمـو الصـناعة التحويليـة بـين دول المغـرب العربـي بمـا يمكنهـا مـن منافسـة السـلع الصـناعية المستوردة أو الصـناعات الأجنبيـة. وقد اعتمـدت الدراسـة علـى المـنهج الوصـفي التحليلـي الـذي يتلاءم مع دراسة وتحليل طبيعة المشكلة التي تناولتها.

أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:-

1- يكمن السبب الرئيسي في تدني حجم التجارة البينية المغاربية إلى ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية.
2- ضـآلة نسبة مسـاهمة الصـناعات التحويليـة فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي لـدول المغـرب العربـي خـلال فترة الدراسـة ، إضـافة إلـى ذلك أن الصـناعات التحويليـة المغاربيـة لـم ترقَ إلـى مسـتوى المنافسـة ، أي أن صـادرات هـذه البلـدان لـم تـرقَ إلـى صـادرات البلـدان الأخرى.
3- تركز الصادرات المغاربية في الموارد الأولية.
4- ضـعف التعـاون والتنسـيق لتطـوير القطـاع الاقتصـادي بسـبب الخلافـات السياسـية بـين بعض دول الاتحاد المغاربي.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:-

1- العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي وذلك من خلال تعديل القوانين التي تتعارض مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول خاصة فيما يتعلق بالقيود الكمية وغير الكمية.

2- إن زيادة القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي تتطلب أمور عدة، أهمها توفير التمويل اللازم والدعم الحكومي وتوفير الإعانات في مجال البحث والتطوير ، وعلى الرغم من أهمية ذلك كله ، تبقى التجارة البينية عامل مساعد ومهم للتطور والتوسع في نمو الصناعة التحويلية.

3- العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول المغاربية من خلال مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والثروات المتاحة لأن التنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي.

4- اعتماد مبدأ التخصص وتقسيم العمل بحيث يمكن تجنب المنافسة في إنتاج سلع متشابهة لتستطيع كل دولة من الاستفادة من اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير.

Abstract of the study;

The world economy witnessed many developments, the main one has been the emergence of globalization, and the establishment of the new world Economic order, through the creation of the World Trade Organization that aims abolish of the trading restrictions between countries. Furthermore, the Arab world witnessed many developments, such as the establishment of the Arab Maghreb Union in order to achieve the economic integration and the interchange of trading and resources between these countries and other countries within the Arab world.

On this basis, the present study attempted to highlight as much as possible the role of bilateral trading in the development of the transformation industry in the Arab Maghreb countries for the years 1995 – 2008.

The study is based on a basic assumption stipulating that the Muitilateral trading is a supporting and important factor in the development of the transformation industries between the Arab Maghreb countries to allow them competing with and imported manufactured commodities or foreign industries. The study relied on the analytical descriptive methodology that is appropriate with the study and the analysis of the problem nature it tackled.

The main conclusions of by the study:

1) The main reason behind the decline of the volume of bilateral trading in the Maghreb is the lack of the infrastructure required for the development of the bilateral trading in the Maghreb countries.
2) The negligible percentage of the contribution of the transformation industries in the global domestic product of the Arab Maghreb Arab during the study period, furthermore the Maghreb transformation industries are not yet at the level of competitiveness, i.e. the exports of these countries do not reach the level of exports of the advanced and Developed countries.
3) The Maghreb exports consist mainly of raw materials.
4) Lack of cooperation and coordination for the development of the economic sector due to the political differences between some countries within the Maghreb Union.

The main recommendations arrived at by the study are the following :

1) Working towards the raise of the volume of bilateral trading between the Maghreb Arab countries through the amendment of the laws that conflict with the trading exchange facilitation and development agreement between the states in particular what relates to the quantitative and non-quantitative restrictions.
2) The leverage of the competitive capability of the transformation industries in the Arab Maghreb countries requires many things, mainly the provision of the required financing, the governmental support and the provision of subsidies in the field of research and development. Notwithstanding the importance of these factors, the bilateral and Muitilateral trading remains a supporting and an important factor for the development and expansion of the transformation industries.
3) Diversifying of the production structure in the Maghreb countries through making more optimum exploitation of the available resources, capabilities and wealth, since the production diversification is the basis for any regional economic integration.
4) Adopting the principle of specialization and division of work to allow the avoidance of competition in the production of similar products so that each country will be able to take benefit from the expansion of the market volume and achieves the savings of the Mass production.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات ..... I-V

قائمة الجداول ..... VII-VIII

قائمة الأشكال IX

المقدّمـة العامة ..... أ-ز

الفصل الأول: الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي 1

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية 3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها 3

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية 3

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية 5

المطلب الثاني: التجارة الدولية وأهميتها في الفكر الاقتصادي 7

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية 9

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية 10

المطلب الثالث: التجارة الدولية و الفكر الاقتصادي عبر التاريخ 13

الفرع الأول: التجارة عند الإغريق 13

الفرع الثاني: التجارة في العصور الوسطى 13

الفرع الثالث: التجارة عند الاسلام 14

الفرع الرابع : التجارة عند المدرسة التجارية 15

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي 18

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي 18

المطلب الثاني: : أهمية التكتلات الاقتصادية 20

المطلب الثالث: : أشكال التكامل الاقتصادي 22

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية 23

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة 23
الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي.....24
الفرع الرابع : السوق المشتركة 25
الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية.....26
الفرع السادس: الاتحاد النقدي 26
الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام.....27
المبحث الثالث: تجربة تكامل المغرب العربي 28
المطلب الأول: الأطر القانونية للاتحاد المغاربي و مسيرة عمله المشترك.....28
الفرع الأول: الأطر القانونية للاتحاد المغاربي 28
الفرع الثاني: مسيرة العمل المغاربي المشترك.....29
المطلب الثاني: مقومات بناء الاتحاد المغاربي 33
الفرع الأول: المقومات السياسية.....33
الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية..... 34
الفرع الثالث: المقومات الثقافية 35
المطلب الثالث: تعثر العمل المغاربي المشترك.....36
الفرع الأول: المعوقات السياسية.....36
الفرع الثاني: المعوقات القانونية..... 37
الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية..... 38
خلاصة الفصل الأول.....40
الفصل الثاني: الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي 41
تمهيد.....42
المبحث الأول: نظرة عامة لاقتصاديات دول المغرب العربي 43
المطلب الأول: اقتصاديا ليبيا و تونس 44
الفرع الأول: اقتصاد ليبيا.....44
الفرع الثاني: اقتصاد تونس.....45
المطلب الثاني: اقتصاد الجزائر 46
المطلب الثاني: اقتصاديا المغرب و موريتانيا 48
الفرع الأول: اقتصاد المغرب 48

الفرع الثاني: اقتصاد موريتانيا 49

المبحث الثاني: مقومات وسمات ومؤشرات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي 53

المطلب الأول: مقومات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي 53

المطلب الثاني: السمات الرئيسية للصناعات التحويلية المغاربية.....59

المطلب الثالث: مؤشرات للصناعات التحويلية المغاربية 61

لفرع الأول: ضعف قاعدة الصناعات التحويلية.....61

الفرع الثاني: تدني المدخل المعرفي و التقني في الصناعات التحويلية 62

الفرع الثالث: إنخفاض مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية.....63

المبحث الثالث: هيكل و أنماط الصناعة في دول المغرب العربي 64

المطلب الأول: الهيكل الصناعي لدول المغرب العربي 64

المطلب الثاني: أنماط الصناعات بدول المغرب العرب 68

الفرع الأول: الصناعة الإستخراجية 68

الفرع الثاني: الصناعة التحويلية 71

المطلب الثالث: تحليل لقطاعات الصناعة التحويلية لبعض دول المغرب العربي.....81

الفرع الأول: تونس 81

الفرع الثاني: الجزائر 84

الفرع الثالث: المغرب.....86

الفرع الرابع: ليبيا.....89

خلاصة الفصل الثاني 90

الفصل الثالث: التجارة البينية المغاربية.....91

تمهيد.....92

المبحث الأول: التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها 93

المطلب الأول: أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي 93

المطلب الثاني: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي.....98

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي.....99

المبحث الثاني: واقع التجارة السلعية البينية في دول إتحاد المغرب العربي 101

المطلب الأول: تطور حجم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1995-2008) 101

الفرع الأول: تطور حجم التجارة السلعية البينية و معدلات التغير النسبي لها..... 101
الفرع الثاني: تطور التجارة السلعية البينية لإتحاد المغرب العربي حسب دول المغرب العربي 103
الفرع الثالث: التجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية للفترة(1997-2008) 106
المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي للسنوات(1997، 2005،2010) 108
الفرع الأول: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 1997..... 109
الفرع الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005 110
الفرع الثالث: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2010 113
المطلب الثالث: مكونات التجارة المغاربية..... 115
المبحث الثالث: الشراكة الأورومتوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية المغاربية 117
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية، أسبابها وأهدافها 117
الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية و الأطر العامة له..... 117
الفرع الثاني: أسبابها وأهدافها 118
المطلب الثاني: ماهية اتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي 121
الفرع الأول: ماهية اتفاقيات الشراكة..... 121
الفرع الثاني: التبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي 122
المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة على التجارة البينية لدول المغرب العربي..... 129
الفرع الأول: الايجابيات 131
الفرع الأول: السلبيات 133
خلاصة الفصل الثالث 137
الفصل الرابع: التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية و معوقاتهما و الحلول المقترحة..... 138
تمهيد 139
المبحث الأول: التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي.... 140
المطلب الأول: العلاقة بين التجارة البينية و الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي..... 140
الفرع الأول: تطور الصناعة التحويلية و التجارة البينية خلال الفترة 2008/1997 140
الفرع الثاني: الأدوار التي من الممكن أن يلعبها قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية 142

المطلب الثاني: آليات التجارة البينية لتنمية الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي 145
الفرع الاول: الآليات المباشرة..... 145
الفرع الثاني: الآليات الغير المباشرة..... 146
المطلب الثالث: قطاعات الصناعة التحويلية الواعدة لدول المغرب العربي..... 151
الفرع الاول: القطاعات الواعدة في تونس..... ... 151
الفرع الثاني: القطاعات الواعدة في الجزائر..... .. 153
الفرع الثالث: القطاعات الواعدة في ليبيا..... 154
الفرع الرابع: القطاعات الواعدة في المغرب..... .. 156

المبحث الثاني: معوقات الصناعة التحويلية و التجارة البينية المغاربية 159

المطلب الأول: معوقات الصناعة التحويلية 159
المطلب الثاني: : معوقات التجارة البينية..... 164
المطلب الثالث: : التحديات والمعوقات الأخرى 168
الفرع الاول: المعوقات السياسية..... 168
الفرع الثاني: التحديات الأخرى..... 169

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات و التحديات 174

المطلب الأول: سبل مواجهة المعوقات لتنمية الصناعات التحويلية المغاربية 174
المطلب الثاني: سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري لدول المغرب العربي..... 179
الفرع الأول: وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة.....179
الفرع الثاني: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير..... 179
الفرع الثالث: تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص..... . 180
المطلب الثالث: الحلول المقترحة للتحديات الأخرى..... 181
الفرع الأول: في المجال السياسي..... 181
الفرع الثاني: معالجة المعوقات الأخرى..... 182

خلاصة الفصل الرابع..... 184

الخاتمـة 185

قائمة المراجع..... 191

الملاحق 203

قائمة الجداول والأشكال

I - الجـداول :

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1-2	عدد السكان في دول المغرب العربي من عام (1995 – 2010)	51
2-2	تطور فائض وعجز ميزان المدفوعات المغاربي خلال السنوات (1995 – 2010)	52
3-2	مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار المغاربية للفترة ما بين (1995 – 2010)	69
4-2	القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية للأقطار المغاربية للفترة (1995 – 2010)	70
5-2	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1995 – 2010)	76
6-2	القيمة المضافة للصناعات التحويلية لدول اتحاد المغرب العربي بالأسعار الجارية للفترة ما بين (1995 – 2010)	78
7-2	مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1995 – 2010)	79
1-3	تطور حجم التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1995–2008)	101
2-3	تطور معدلات التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي	102
3-3	تطور التجارة السلعية البينية لاتحاد المغرب العربي حسب الدول للفترة (1997–2008)	103
4-3	الصادرات البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 – 2008)	104
5-3	الواردات البينية في دول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 – 2008)	105
6-3	نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد إلى إجمالي التجارة الإجمالية خلال الفترة 2008/1997	106

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
7-3	إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة1997	109
8-3	إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005	111
9-3	إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2010	113
10-3	مؤشرات التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا وكوريا	124
1-4	تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية و إجمالي التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي بالأسعار الجارية للفترة ما بين (2008 – 1997)	140

II - الأشكال البيانية :

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
1-2	تقسيمات الهيكل الصناعي	65
1-3	التجارة السلعية البينية ومقارنة بالتجارة الإجمالية للفترة(1997−2008)	107
2-3	والواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات	125
3-3	تطور الواردات التونسية من أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات	125
4-3	تطور الصادرات التونسية إلى أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات	126
5-3	الصادرات والواردات المغربية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات	126
6-3	معدل تطور الصادرات المغاربية من السلع المصنعة	128
7-3	نسبة واردات وصادرات تونس والمغرب والجزائر من الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال السنوات (2007- 1995)	129
1-4	رسم بياني يوضح تطور معدلات النمو السنوي لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2008− 1997)	142

المقدمة العامة

المقدّمـة العامـة

1) مدخل :

تؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في تقدم البشرية لما لها من أثر كبير في تحفيز النشاط الاقتصادي بين الشركاء التجاريين . ويعد خيار التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول المغاربية خيار يرتكز أساساً على الدور الكبير الذي يحتمل أن تقوم به التجارة البينية بين دول الاتحاد ومزايا التكامل الذي توفره المجموعة الأوسع اقتصاديا مقارنة بكل دولة منفردة.

انطلقت الجهود العربية المشتركة في تنمية وتطوير التجارة البينية بالافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق الواسعة أمام المنتجات و المدخلات الإنتاجية العربية من الممكن أن يؤدي إلي تحقيق مكاسب مشتركة للأقطار العربية ، لعل في مقدمتها تشجيع استغلال الثروات والموارد الطبيعية الكامنة وغير المستغلة على أسس اقتصادية ، من خلال ما تؤدي إليه التجارة البينية من توسيع للسوق أمام منتجات الأقطار العربية مع الأخذ في الاعتبار صعوبة اختراق الصناعات العربية لأسواق الدول الغربية المتفوقة تقنياً في هذا المجال.

يتجه العالم نحو مزيد من تحرير المعاملات الاقتصادية في إطار منظمة التجارة العالمية والى تشجيع دور التكتلات الإقليمية في التجارة الدولية ، وتفرض هذه الأوضاع على الدول العربية مخاطر التهميش في الاقتصاد العالمي ومصاعب النفاذ وضعف المركز التنافسي في الأسواق العالمية خاصة في مجال منتجات الصناعات التحويلية بأوضاعها السائدة حالياً.

كما تمتلك دول المغرب العربي مكانة اقتصادية وإستراتيجية بين دول العالم وذلك لما تتوفر عليه من إمكانات وموارد بشرية وطبيعية تمكنها من لعب دور رئيسي على صعيد التجارة العالمية. حيث يبلغ سكان المغرب العربي حوالي 90 مليون نسمة حسب التقديرات سنة 2010 أي ما بنسبة 27% من إجمالي سكان الوطن العربي كما إن معدلات النمو السكاني في دول اتحاد المغرب العربي سجلت معدلات مناسبة ، حيث بلغ معدل النمو السكاني في دول اتحاد المغرب العربي 1.7% ويصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد إلى نحو 400.777 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية سنة 2010 ، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي العربي كما يصل متوسط نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد إلى 4865 دولار حيث تتفاوت النسبة بين دول الاتحاد.

إضافة إلى ذلك تحقق بعض من دول الاتحاد نجاحاً مهماً في قطاع الصناعة في شكل موارد ، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل مع بعضها سوقاً ضخماً يمكن أن يحقق وفورات اقتصادية لجميع دول الاتحاد فاتساع حجم السوق المغاربية يمكنها من الاستفادة من هذا الاتساع ومزاياه ، حيث تشكل في حالة تكاملها الاقتصادي قوة اقتصادية هائلة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

2) <u>الإشكالية</u> :

من خلال ما سبق ذكره وللإلمام أكثر بجوانب الدراسة، سوف نتطرق إلى صيغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو دور التجارة البينية في تنمية الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي ؟

3) <u>الأسئلة الفرعية</u> :

ولمعالجة هذه الإشكالية إرتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي :

1- ما أهمية التكتلات الاقتصادية في تنشيط التبادل التجاري البيني؟

2- ما هو واقع الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي ؟

3- ما هي دوافع النمو للتجارة البينية المغربية وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية عليها ؟

4- هل تمارس التجارة البينية دوراً مباشراً في تحديد حجم الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي ؟

4) <u>فرضيات الدراسة</u> :

تسهيلا لمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم بناء الفرضيات الآتية :

1-التكامل الاقتصادي له دور أساسي في تطور المبادلات التجارية البينية.

2-ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول المغاربية.

3-تدني حجم التجارة البينية المغاربية بسبب ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية .

4-التجارة البينية عامل مساعد ومهم في فتح الأسواق وتوفير الموارد المساعدة على نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، كما أن تحسين كافة السياسات السياسية والاقتصادية، والعمل على مواجهة التحديات الداخلية منها والخارجية تؤدي إلى تفعيل التبادل التجاري البيني وتنمية الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي.

5) أهمية الدراسة :

*أهمية الدراسة بالنسبة للعلم :

نظراً لأهمية البحث العلمي والدراسات في تقويم الظواهر وإثراء المعرفة العلمية عن طريق معرفة حجم ودور التجارة البينية في دول المغرب العربي في التأثير في الصناعات التحويلية وهو ما يساهم في تفتح آفاق وأفكار اقتصادية جديدة وتزويد المكتبة العلمية بنتائج وتوصيات الدراسة.

*أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع:

إن دراسة هذا الموضوع يمكن أن يعود بالنفع على اقتصاديات الدول النامية ومنها بلدان المغرب العربي من خلال التعرف والوقوف على أهم الآثار الخاصة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

*أهمية الدراسة بالنسبة للباحث:

تكمن أهمية الدراسة بالنسبة للباحث في زيادة معرفته في مجال التجارة البينية ودورها في نمو الصناعة التحويلية وما هو واقعها والكيفية التي يستطيع الباحث من خلالها تقديم الحلول للمشاكل التي تواجهها.

6) أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي وسبل تطويرها ، وما دور الصناعة التحويلية في الاقتصاديات المغاربية من خلال الأتي :

1- التعرف على أهم سمات و مميزات الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي و علاقتها بالتجارة البينية المغاربية .

2- دراسة واقع وتطور التجارة البينية في دول المغرب العربي وخصائصها واتجاهاتها الداخلية والخارجية، ومكانة هاته الأخيرة في النظام التجاري العالمي من خلال حصة تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال الفترة 1995-2010.

3- استعراض أهم المشاكل والعوامل المعيقة التي تواجه التجارة البينية و الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي وطرح حلول لنهوض بهما.

7) حدود الدراسة :

أولاً: الحدود المكانية:

يشمل هذا البحث دول المغرب العربي: ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا.

ثانيا: الحدود الزمنية:

لمعرفة أهم النتائج المتعلقة بهذا الموضوع تم اختيار الفترة ما بين 1995 – 2010 .

8) منهجية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، تحاول الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي ، حيث وصف المشكلة بالاعتماد على الأطر النظرية التي تفسر ظاهرة التبادل الدولي وأثاره على مختلف النواحي الاقتصادية ، ثم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة البينية والصناعة التحويلية وتبويبها في صورة جداول وأشكال ونسب مئوية وذلك للحصول على أهم النتائج التي يمكن الاعتماد عليها من خلال استنباط مكامن ضعف التجارة البينية من اجل تنمية الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي.

9) صعوبات البحث :

تعددت الصعوبات التي وجهتها أثناء الإعداد لهذه الدراسة، ويمكن ايجازها في الآتي :

1- النقص الكبير في المراجع المتعلقة بالموضوع خصوصا الصناعات التحويلية المغاربية و المراجع الموجودة عبارة عن نشرات و تقارير.

2- تضارب الإحصاءات أحياناً باختلاف مصدرها وحتى المرجع نفسه في بعض الأحيان.

10) الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التجارة البينية والصناعات التحويلية مستخدمة مختلف الطرق والأساليب العلمية ، وفيما يلي أبرز هذه الدراسات.

- عايشى كمال ، إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع التطرق على الصناعات التحويلية خلال 2003/1990 ، أطروحة دكتوراء جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر .

و توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها :

- يتسم وضع القطاع الصناعي التحويلي بغياب المناخ التنافسي .
- إن النظرة المتفحصة للانتهاج الصناعي في الجزائر، توضح لنا بأن الصناعات التحويلية لا زالت تحتل مرتبة متأخرة بالنسبة للقطاعات السلعية ، و علاوة على

الضعف الكمي للصناعات التحويلية نجد أن الجزائر لم تستطيع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل موقعا خاصا بالسوق العالمية مثلما تمتلك بالنسبة إلى النفط الذي تستطيع تسويقه بشروط مربحة .

- تتمتع الجزائر بمزايا نسبية في بعض الصناعات التحويلية : منتجات كيمياوية متنوعة ، أسمدة مصنعة و مبيدات حشرية ، كيماويات غير عضوية ، الصناعات الميكانيكية، بعض الصناعات الحديدية ، معدات منزلية و الكترونية . ويجب العمل على زيادة هذة الميزات و الارتقاء بها .

- خالد حسن القمودى ، التجارة البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2001 .

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أبرزها :

– هناك تذبذب واضح في معدلات تطور التجارة الخارجية في مجلس التعاون الخليجي ويعود السبب في ذلك إلى الاعتماد الكلي لهذه الأقطار على النفط الذي يعد العنصر الأساسي.

– وجود العديد من المعوقات أمام التوسع في نطاق التجارة البينية حدت من تطورها وتوسعها بالشكل الذي يسمح للدول العربية اعتمادها من أهمها القيود الجمركية وغير الجمركية.

* د. عامر باكير، د. طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2004.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أبرزها :-

– ازدياد حجم التجارة البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ولكن نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لم تزد عن (10%) في أحسن الأحوال.

– تتميز التجارة البينية العربية بظاهرة التركز الجغرافي وتقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين.

11)محتويات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا في دراستنا إلى تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول وهي كآتي :

الفصل الأول : الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، وسوف نتطرق إلى هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول يتناول الإطار النظري للتجارة الدولية

مفهومها وأهميتها؛ أما المبحث الثاني نستعرض فيه الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ؛ وفي المبحث الثالث نتطرق فيه إلى تجربة تكامل المغرب العربي .

الفصل الثاني : الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، وهو بدوره قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول يتناول نظرة عامة لاقتصاديات دول المغرب العربي ؛ أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مقومات وسمات ومؤشرات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي؛ وخصص المبحث الثالث لتناول هيكل وأنماط الصناعة في دول المغرب العربي .

الفصل الثالث : تناولنا فيه التجارة البينية في دول المغرب العربي، هذا الفصل عالجناه من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول يتطرق إلى التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها ؛ أما المبحث الثاني يتناول واقع التجارة السلعية البينية في دول اتحاد المغرب العربي ؛ وفي المبحث الثالث فخصصناه إلى دراسة الشراكة الأورو متوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية المغاربية .

الفصل الرابع : تناولنا فيه التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية و معوقاتهما و الحلول المقترحة، وسوف نتطرق إلى هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول يتناول التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية ؛ أما المبحث الثاني نستعرض فيه معوقات الصناعة التحويلية و التجارة البينية المغاربية ؛ وفي المبحث الثالث نتطرق فيه إلى الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات و التحديات .

الفصل الأول:
الأسس النظري للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي

تمهيد:

تظهر التطورات الجارية حاليا عمق الاتجاه نحو العالمية وهو تغيير يمثل التحول السياسي الذي طرأ على الاقتصاد العالمي و الذي يعكس مدى اتساع الرقعة التي تغطيها الروابط الدولية في مجال التجارة . ويرجع ذلك أساسا إلى التوصل لشبه إجماع عالمي على الالتزام بتحرير التجارة فضلا عن تحقيق المزيد من العالمية في استراتيجيات الإنتاج و التوزيع و التطور التكنولوجي ، الذي أدى إلى التآكل السريع للحواجز التي تحد حركة التجارة الدولية في مجال السلع و الخدمات .

و قد كان أحد الملامح الرئيسية للتطور الذي طرأ على ساحة الاقتصاد العالمي هو ان الدول النامية أصبحت تساهم كمشارك فعال يضطلع بدور مزدوج كمحرك و مستفيد من هذا التطور الاقتصادي العالمي بفضل انتهاج العديد من هذه الدول لسياسات و برامج إصلاح ساعدتها في التوجه نحو أفاق العالمية .

و في الآونة الأخيرة ظهرت عدة متغيرات على الصعيد الدولي من شانها التأثير على الاقتصاد العالمي من جهة، و اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة ، و إزالة المعوقات أمام حرية التجارة العالمية و قيام منظمة التجارة العالمية ، و في ظل هذه المتغيرات دخلت دول المغرب العربي في تكتل اقتصادي قصد الاستفادة من مزاياه .

وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل موضوع الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي : المبحث الأول نتطرق فيه إلى الإطار النظري للتجارة الدولية ، أما المبحث الثاني يتناول الأسس النظري للتكامل الاقتصادي ، وفي المبحث الثالث نبرز فيه تجربة تكامل المغرب العربي .

المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الدولية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر.

ولقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية الإنجليز.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

عرف الإنسان التجارة منذ القدم ، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن ، وما أتى به من تطورات في الحياة ، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا ، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث .

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة ، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها ، رغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع ، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً [1] ، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي :

1 - محمود يونس : أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1993 ، ص 12.

<< عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل >> [1] .

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل [2] ، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [3]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية ، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم .
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .
- ✓ التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة ، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد .
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية .
- ✓ اختلاف طرق النقل ، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية .
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية ، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، المنافسة ، الأنظمة المسيرة لأسواق ...إلخ .
- ✓ صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية .
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل .

1 - حمدي عبد العظيم : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13.

2 – عادل أحمد حشيش : أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 12 .

3 – حمدي عبد العظيم : المرجع السابق ، ص 14 .

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :

*المعنى الضيق : ويشمل :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع) .
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .

*المعنى الواسع : ويشمل :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة .
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة .
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال .
- ✓ الهجرة الدولية للأفراد .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية " [1].

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها : << عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة ، إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات " ، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى ، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بـ " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ " الواردات غير المنظورة " >> [2] .

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة ، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية :

أولا :المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الإقتصادي إلى تحقيق التالي :

1- سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993 ، ص 36 .

2- مجدي محمود شهاب وآخرون : أساسيات الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998 ، ص 19 .

- ✓ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .

- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة ، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه [1].

- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية ، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية .

- ✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية [2].

- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب [3] .

ثانيا :المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي[4]:

- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية .
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

1 –عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 373 .

2– رشاد العصار وآخرون : التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 16 .

3 –رعد حسن الصرن : أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000 ،ص 57 .

4 - رشاد العصار وآخرون : مرجع سابق ، ص 13 .

- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

ثالثا :المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي [1]:

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود [2].

المطلب الثاني :مفهوم التجارة الدولية وأهميتها .

يمكن القول بقدر كبير من اليقين أن التجارة الدولية هي المسألة الأكبر أهمية لاقتصاديات دول العالم لما توفره لتلك الدول من فرص كبيرة لاستجلاب ما ينقصها من احتياجات سلعية وخدمية تشكل ضرورة ملحة لظروفهم الحياتية. وما تتيحه لهم في نفس الوقت من مجال لتصدير الفائض من إنتاجهم الوطني إلى الدول الأخرى ، ومن المؤكد أنه لا توجد دولة واحدة تستطيع عزل نفسها عن التعامل مع دول العالم وتحقيق ما يعرف بالاكتفاء الذاتي مهما كانت المزايا التي تتمتع بها من وفرة في الإمكانيات المادية من حيث تعدد الموارد الطبيعية والظروف المناخية لأنه من المؤكد أيضاً عدم وجود أي دولة تحظى بكافة ما يحتاجه مواطنوها من مواد وسلع ولذلك فإن موضوع التجارة الخارجية قد أصبح العمود الفقري والعنصر الأساسي في نظرية العلاقات الدولية. وأصبحت المنافسة الدولية على أشدها لتنمية وتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية بين كافة الدول مع ثبات الهدف الرئيسي وهو تنمية المكاسب المادية فيما بينها عن طريق التبادل التجاري.

وإذا كانت الدبلوماسية هي الوسيلة المثالية لتحسين العلاقات بين الأمم والشعوب ، فإن هناك شواهد كثيرة وعديدة في التاريخ القديم والحديث على أن الغزو والحروب وقهر الشعوب كانت هي الوسيلة الأكثر استعمالاً من قبل العديد من الدول لفرض هيمنتها وسيطرتها على شعوب ودول أخرى بهدف تحقيق مصالحها الأساسية بفتح أسواق جديدة تقوم الدولة الأقوى من خلالها بالحصول على المواد الأولية بأسعار بخسة وفتح أسواق جديدة لاستثماراتها وتصريف منتجاتها الوطنية وقد انتشر هذا النمط من السلوك بصورة رئيسية بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا وخاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا في القرن السابع

1- رشاد العصار وآخرون : مرجع سابق ، ص 13 .

2 -رعد حسن الصرن : مرجع سابق ، ص 58.

عشر. وما شاهدناه من الحملات العسكرية الظالمة على العديد من شعوب العالم المستضعفة في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واحتلالها بقصد إخضاع شعوبها والسيطرة الاقتصادية على مصادر ثرواتها واستنزافها.

ولا شك في إن الدافع الاقتصادي هو الدافع الرئيسي وراء تلك الأعمال العدوانية والسيطرة على الدول والشعوب.

كما كان من المتوقع أن تشهد حركة التجارة الدولية معدلات نمو هائلة وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ووجود استقرار سياسي (نسبي) بالإضافة إلى التقدم السريع والكبير جداً في تطور وسائل وسبل النقل البري والبحري والجوي في العقود الأخيرة وقد أحرزت هذه العوامل مجتمعة المناخ الملائم لزيادة حجم التجارة الدولية خلال القرن العشرين. وقد تسارعت خطى حجم التجارة الدولية بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال بلغ حجم الصادرات الدولية في عام 1900 ما قيمته (10 بليون دولار أمريكي) وارتفعت في عام 1929 إلى (33.0 بليون دولار أمريكي) ثم ارتفعت إلى (61.0 بليون دولار) في عام 1950 وقفزت إلى (278.0 بليون دولار) في عام 1987 ، وفي عام 2000 بلغت الصادرات العالمية ما قيمته (6356 بليون دولار أمريكي) [1].

ومن الأرقام السابقة نستطيع أن نستخلص نتيجة مفادها أن حجم الصادرات الدولية قد حقق اليوم نمواً قدره (37%) في المتوسط سنوياً خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1950 و1970 وارتفعت هذه النسبة إلى 9.7% متوسط سنوي خلال الفترة 1970–1987 وقفزت إلى 13.6% سنوياً خلال الفترة الممتدة من عام 1987– 2000 بحاجة أشد إلى استيراد السلع الرأسمالية والحصول على أساليب التقنية الحديثة لتحقيق طموحاتها القومية المشروعة في إحداث التنمية الضرورية للرفع من مستوى شعوبها ومواطنيها وأن ما تقدم يشير إلى أن معدل النمو السنوي خلال كامل الفترة قد بلغ (7.7%) سنوياً [2].

أما من حيث تصنيف تلك الصادرات فإن المنتجات الصناعية قد سجلت النسبة الأعلى على الدوام حيث بلغت خلال الفترة الواقعة بين عامي 1900–1950 ما نسبته (42%) من إجمالي الصادرات العالمية بينما شكلت السلع الأولية الأخرى باقي قيمة الصادرات ولكن نسبة الصادرات من السلع والمنتجات المصنعة ارتفعت إلى (63%) في عام 1968 وتجاوزت ما نسبته (65%) في عام 1970 بينما انخفضت نسبة صادرات المواد الزراعية والغذائية والمواد الأولية الأخرى إلى (35%) فقط [3].

1 -African Development Bank, African Development Report 2004 African in the Global Trading System P.145.

2 – المرجع السابق – ص 145.

3 – المرجع السابق – ص 145.

ويعتقد العالم الاقتصادي جوتفرايدون هاربلز في كتابه نظرية التجارة الدولية على أن هناك أربع نتائج حيوية تنجم عن التجارة الدولية وهي [1]:

أن التجارة الدولية توفر وسائل المواد (السلع الرأسمالية ، المكان والآلات والمواد الأولية والوسيطة) الضرورية لتنمية الاقتصادية.

أن التجارة الدولية هي الوسيلة للحصول على المعرفة التقنية والأفكار الخلاقة وكذلك الحصول على الخبرات الخارجية وفنون الإدارة والتشغيل.

أنها الوسيلة أيضاً لنقل رؤوس الأموال وخاصة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.

أنها أعظم وأهم أداة لمكافحة الاحتكار وأحسن ضمانة لتحقيق المنافسة النظيفة والشريفة.

الفرع الأول : مفهوم التجارة الدولية

" يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل " [2].

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية: [3]

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إلى النقاط التالية :

أ- عدم توفير كافة عناصر الإنتاج لكافة الدول على مستوى العالم.

ب-تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية.

ج- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

د- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.

هـ-الحصول على أرباح من التجارة الدولية.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية : [4]

تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى.

ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :

1- Gottfried Von Harbeler. The Theory of international Trade 1968 p.7

2 – حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية – مكتبة زهراء الشرق – القاهرة – 1996 – ص 13.

3 – طالب محمد عوض: التجارة الدولية ، نظريات وسياسات ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، الأردن ، 1995 ، ص 17.

4 – الرحمن يسرى وآخرون: الاقتصاد الدولي ، الدار الجماعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 6 .

يتمثل العامل الأول في عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر بعض المواد الأولية أو التقنية أو عدم توفر الظروف الطبيعية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخلياً.

ويتمثل العمل الثاني في اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول المختلفة فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى.

ولذالك يكون من الأفضل أن تتخصص هذه الدولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من الدول ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها .

ويمكن توضيح أهمية التجارة الدولية في النقاط الآتية : [1]

أ- تحقيق إشباع أكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية.

ب-تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

ج- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصيص وتقسيم العمل الدولي.

د- الدول النامية بحاجة ماسة لدعم وتنشيط التجارة الدولية لأنها بواسطتها تستطيع الحصول على الكثير من المتطلبات الأساسية اللازمة لنموها ، فهي بحاجة إلى رؤوس أموال وتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة.

وبطبيعة الحال تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى حيث تنخفض أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تستطيع إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً نتيجة لاتساع مساحتها جغرافياً ولذلك تتمكن من إنتاج تشكيلة كبيرة من السلع نتيجة لتنوع عناصر الإنتاج المادية والبشرية فيها ويعني ذلك انخفاض درجة اعتمادها على الاستيراد من الخارج إلا أنها تتمكن من رفع مستوى رفاهية مواطنيها من خلال الحصول على كيان أكبر من السلع التي تنتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل وتتزايد أهمية التجارة الدولية في الدول الصغيرة والدول النامية حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

الفرع الثاني : أهمية التجارة الدولية

إن العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط البلدان ببعضها البعض، عبارة عن تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ والقوى العاملة عبر الحدود من بلد إلى أخر، بهدف تحقيق الربح للقائمين بها، فالسلعة يتم تصديرها من دولة معينة إلى دولة أخرى لأن سعرها يكون في الدولة الثانية أعلى منه في الدولة

1- حمدي عبد العظيم: مرجع سابق ، ص 20.

الأولى، أي أن القاعدة هي أن التجار يشترون بالسعر الأرخص ويبيعون بالسعر الأعلى، والدولة تقوم بتصدير السلع التي تنتجها لأنها تتميز بندرة نسبية أقل من تلك الندرة التي تتميز بها السلع المستوردة في الدولة التي قامت بالاستيراد، والسبب يعود لأن الدولة المصدرة تتمتع بكفاءة نسبية عالية في تصنيع وإعداد هذه السلع نتيجة لاختلاف التكنولوجيا والفن الإنتاجي المتطور أو نتيجة لاختلاف الموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الإنتاج، سواء من حيث الكميات المتاحة أو من حيث نوعية كل عامل من هذه العوامل، ويضاف إلى ذلك سعر السلعة فعندما يكون سعرها في الداخل أقل منها في الخارج سوف تشجع التجار على تصديرها[1].

ولقد أصبحت لهذه العلاقات الاقتصادية والتجارية أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استقلت الكثير من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وخدمات العمل ورأس المال من البلدان فيما بينها[2].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فان تلك العلاقات تتركز حول المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي يترتب عليها عقد الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية G.A.T.T، والتي تطورت إلى أن أصبحت منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، وقيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية مثل: الكوميسا والجامعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكافة التكتلات الاقتصادية الأخرى[3].

فاليوم يشهد العالم تطورات وعلاقات تجارية لا حدود لها، فالدول العربية في إطار جامعة الدول العربية تتمتع بعلاقات قوية مع الدول الأفريقية، وكذلك الاهتمام المتبادل والسعي لتمتين العلاقات، والتي كان من أهم نتائجها قيام الاتحاد الإفريقي العظيم سنة 1999 و من المحتمل أن يمكن من إحلال الأمن لكافة دول القارة، كذلك العلاقات العريقة بالدول الإسلامية ودول عدم الانحياز والعلاقات الاقتصادية بالدول الأوروبية وأمريكا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، كل هذه العلاقات بين الدول تقوم على المصالح الاقتصادية والتي على رأسها المبادلات التجارية [4] .

غير أنه يُرى أن العلاقات العربية أقوى من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية من العلاقات الاقتصادية والتجارية، لأنها دول نامية لازالت تعتمد على المساعدات والتبعية الاقتصادية مع الدول

---

1 – محمد حافظ عبده الرهوان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، شركة مطابع الطوبجي، القاهرة ، 2003– 2004 ، ص 11 –13.

2 – عطيه المهدي الفيتوري، مبادئ الاقتصاد الدولي، الشركة العربية للتنمية والتجارة الدولية فرع الجماهيرية، ليبيا، 2002–2003، ص9.

3 – محمد عيد حسونه، مدخل إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، 2006 ، ص12.

4 – صالح أبوبكر على أحمد، المتغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات العربية والأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص144.

الصناعية الكبرى، لذلك لابد من معرفة أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الروابط الاقتصادية بين الدول العربية، والتي نرجح أن من أهمها تباعد أجزء الإقليم العربي المترامي الأطراف، وذلك لكبر مساحته وانتشاره عبر قارتي أسيا وأفريقيا، فقلما نجد ارتباط قوي بين الكويت في الشرق والمغرب في غرب القارة ولهذا تزداد الروابط بين دول الجوار، فكلما قلت مساحة الحيز الجغرافي ازدادت قوة الحيز الاقتصادي وهذا ما نلمسه في اتحاد دول المجلس الخليجي ودولتي وادي النيل ودول المغرب العربي، والتي تتكون من (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا)، والتي لا تتعارض في تكاملها مع مصر والسودان من جهة ومع دول المغرب العربي من جهة أخرى [1].

ومن هنا نرى أن قيام التكتلات الاقتصادية البينية فيها تشجيع للتجارة والتكتلات بين الدول الأعضاء، وفيها تحسين لمراكز الصادرات والواردات بين الدول النامية .

وعلى الرغم من أن تجارة العالم قد تطورت في الفترة الأخيرة، فإن هناك من الأدلة ما تشير إلى أن التجارة بين دول أوروبا في السلع كاملة الصنع والنصف المصنعة كانت هامة جدًا، وكانت السكك الحديدية والقنوات الملاحية الداخلية والسفن الساحلية هي وسائل النقل بين الدول الأوروبية، أما بين دول العالم فقد كانت المواد الأولية تتحرك من الدول النامية إلى المناطق الصناعية، وبالمقابل كانت السلع كاملة الصنع تتحرك في الاتجاه المعاكس، إذ لم تتغير الأنماط الرئيسية للتجارة الدولية تغيراً كبيراً وأستمر غرب أوروبا في المركز الرئيسي للتجارة الدولية.

وبعكس الدول النامية الدول الأقل نمواً في العالم، حيث تدنى نصيبها كثيراً من التجارة فقد انخفض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية عاماً بعد آخر بعكس الدول المتطورة [2].

---

[1] – محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي للدول العربية، دار النشر الصحي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1993 ص14.

[2] – فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، دار المعارف، الاسكندرية، القاهرة، 1997، ص81 .

المطلب الثالث : التجارة الدولية و الفكر الاقتصادي عبر التاريخ

ومن المنطلقات والمعطيات السابقة فقد احتل موضوع التبادل التجاري الدولي مكانة رفيعة في الفكر الاقتصادي عبر التاريخ وفيما يلي عرض لأهم الأفكار التجارية التي تمت صياغتها بالخصوص :

الفرع الأول : التجارة عند الإغريق

لقد كان للتجارة أهمية كبيرة إلى جانب الحرفة في الحياة الاقتصادية للدولة وكان أفلاطون يمتدح كثيراً التجارة الصغيرة ويعدد وظائفها النافعة.

ويرى أفلاطون إن رغبات الناس غير محدودة ورغم أنهم يستطيعون تحقيق ربح محدد ، إلا أن رغبتهم في الربح لا تصل إلى حد الإشباع ، وفي رأيه أن أي بضاعة يجب أن تباع في زمان ومكان واحد محدد.

وهو يعتبر النقود أداة للتجارة ، ويفرق بين النقود المحلية المقبولة داخل الدولة وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار وغيرها [1].

ويعزى إلى (أرسطو) الفضل في تحليله مختلف أشكال التجارة وكيف يتحول شكل معين من أشكال التجارة إلى شكل آخر ، فهو يشير إلى أنه في المرحلة الأولى للتطور الاجتماعي أي في الأسرة لم تكن مثال ضرورة للتبادل ، وعندما توزعت الأسرة الأولى إلى عدة أسر ظهرت ضرورة التبادل ، ويرى (أرسطو) التجارة السلعية باعتمادها على القيمة الإستعمالية نوعاً من الأعمال الاقتصادية [2].

وكان الشكل الأول للتجارة السلعية هو التجارة التبادلية ويربط (أرسطو) ظهور النقود بتوسع التجارة التبادلية. وهو هنا يكشف عن أن النقود تؤدي وظيفة مقياس للقيمة لأنها تحمل قيمة في ذاتها.

الفرع الثاني : التجارة في العصور الوسطى

كان مفكرو العصور الوسطى يحكمون على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لا بد منه في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال. وكان من شأن ذلك أن بقيت شخصية "التاجر" طوال تلك العصور ، محور السخط الفكري عموماً ، ولهذا لم يكن من المستغرب إن كان " المدرسيون "[*] ينظرون إلى النشاط التجاري نظرة حذرة.

---

[1] – محمد عمر أبو عيده ، عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي – الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات القاهرة – 2009– ص 25.

[2]– المرجع السابق – ص 96.

[*] – المدرسيون:– فكر اقتصادي ساد أوروبا في العصور الوسطى يمتد من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر وهو منهج فكري في رجال الكنيسة الكاثوليكية.

وإذا كانت كتابات المدرسيين تنم عن اعترافهم بمشروعية النشاط التجاري فقد كان من المنطق أن التجارة ضرورية ولا غنى عنها لأي مجتمع إنساني ، من حيث أنها تنطوي على نقل السلع من المكان أو الزمان الذي تكون موجودة فيه بوفرة إلى المكان أو الزمان الذي تكون موجودة فيه بندرة. وهذا النقل المكاني أو الزماني للسلع هو الدور الإنتاجي الهام الذي يقوم به التاجر ، متمثلاً في تقديم خدمة إنتاجية مكملة لعملية إنتاج السلعة ، أي خدمة نقل هذه السلعة من المنتجين إلى المستهلكين في المكان والزمان المناسبين. [1]

الفرع الثالث : التجارة عند الإسلام

يعد الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب ، فقد ورد في القرآن الكريم نص يبيح التجارة وهو **قوله تعالى:** **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾** [2].

والتجارة كانت عمل النبي صلى الله عليه وسلم (وكان دورها نقل البضائع من اليمن إلى الشام ومن الشام إلى اليمن مروراً بمكة). وأساس الكسب عند الفقهاء هو المخاطرة بنقل البضائع من مكان إلى مكان وبخاصة نقل الأشياء من إقليم لا ينتجها ولا يحتاج إليها ، إلى إقليم لا ينتجها ويحتاج إليها، ثم توسع مجال التجارة حتى أصبحت تشمل البيع والشراء في الإقليم الواحد أو في المدينة الواحدة بل في القرية أحياناً ، وبذلك تزداد أهمية التجارة بمقدار حجم المخاطرة فيها.

والتجارة في الإسلام نوعان هما:

***الأول:* التجارة الخارجية:**

(بين إقليم وآخر) حيث يتعرض نقل البضاعة من إقليم إلى إقليم إلى خطر الطريق وخطر النقل بالبحر والتعرض للخسارة تبعاً لذلك ثم التعرض لعطب البضائع ونقصها لبعد المسافة وطول مدة النقل.

***الثاني*: التجارة الداخلية:**

إذ يتم من خلالها نقل البضائع من مدينة إلى مدينة أو نقلها داخل المدن ، وتكون درجة المخاطرة فيها أقل لآن الأمن أكثر والتعرض للتلف والخسارة أقل. ومن أهم عناصر التجارة في نظرة الإسلام (التراضي) [3].

---

1 – مدحت القريشي: تطور الفكر الاقتصادي – الطبعة الأولى – دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن – عمان – 2008 – ص56.

2 – القرآن الكريم – سورة النساء – الآية 29.

3– محمد عمر أبو عبدة ، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سابق ، ص61.

ونجد أن ابن خلدون يميز بوضوح بين أنواع الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويقول أنه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة في القول بأن المعاش إدارة وتجارة وفلاحة وصناعة.

بالنسبة للتجارة فيقول أنها وإن كانت طبيعية في الكسب فإنها تقوم على بذل الجهد غالباً للحصول على الفرق فيما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب.

ويعود ابن خلدون ليعرف التجارة تعريفاً أدق: حيث يقول بأن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياً ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش...وذلك القدر النامي يسمى ربحاً.

ثم يشرح بعد ذلك كيف أن تحقيق هذا الربح التجاري يأتي عن أحد الطريقتين:- بإختزان السلع حتى ترتفع الأسعار في الأسواق أو يأتي بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلى آخر ترتفع فيه [1].

الفرع الرابع : التجارة عند المدرسة التجارية

شهد القرن الخامس عند تحرير العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى ، واتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة ، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم ، ولقد جاء التغير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة التي كانت تنمو في ذلك الحين وبصورة مضطردة وقوية بحيث أدت تدريجياً إلى إثراء التّجار وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم [2] .

كما إن التجارة الخارجية لدى التجاريين كانت تلزم الدولة لتحقيق الثراء ، ولا يتم ذلك إلا بزيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة من الذهب والفضة ويعني ذلك وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ويقول توماس مان T.Munn: " إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع الأجانب سنوياً أكثر مما نشتري منهم في القيمة " [3].

---

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد: تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، مصر ، الإسكندرية ، 1997 ، ص ص96،97.

[2] - محمد عمر أبو عبدة : عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سابق، ص96.

3- سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص32.

أولا: التجارة عند المدرسة الطبيعية

ويرى الطبيعيون أن طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة بينما أن كل من رجال الصناعة والتجارة عقيمة والسبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذي يستطيعون تحقيق منتج صافي.

وهذا الرأي يعتبر تحولاً هاماً في الفكر الاقتصادي إذ أنه يمثل ثورة على آراء التجاريين اللذين يعتبرون طبقة التجارة هي الطبقة الوحيدة المنتجة استناداً إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد والأساسي في اكتساب الدخل القومي [1] .

وبما أن التجارة تقوم على مبدأ مبادلة السلع والخدمات ذات القيمة المتساوية ، لذلك تعتبر التجارة والأعمال بصورة عامة غير إنتاجية عند الطبيعيين. فالتجارة الخارجية بمنظورهم لا تستطيع أن تنتج ثروة حقيقية.

ثانيا: التجارة عند المدرسة الكلاسيكية

يجمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر.

ولقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية الإنجليز.

يرى الكلاسيك إن حرية التجارة تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي أي زيادة الرفاهية الاقتصادية في البلدان الداخلة في التبادل [2].

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي ؟ وما هي أسبابه ؟ حيث يتكفل عن الإجابة عن تلك التساؤلات كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو.

إذ يرى آدم سميث أن الدول تتبادل فيما بينها المنتجات لأنها متفاوتة من حيث ظروف الإنتاج، وعليه يجب أن تتخصص الدول لكي تستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولي.

1- عبد الرحمن يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص175.

2- عطية المهدي الفيتوري : الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا ، 1989 ، ص19.

في حين يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يتم عندما تختلف النفقات النسبية في إنتاج السلع في بلد عنها في بلد آخر. وإذا كان الكلاسيك قد بينوا أن التبادل الدولي يحقق مزايا لأطراف التبادل الدولي فكيف يتم توضيح هذه المزايا بين هذه الأطراف ؟

فيكون ستيوارت ميل قد تولى الإجابة عن هذه الإشكالية ، وذلك من خلال بيان الطريقة التي يتم بها توزيع مزايا التبادل الدولي التي جاء بها.

هذا ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[1] .

[1] – عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2002 . 2003.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

لا شك أن العالم اليوم يشهد العديد من التطورات الجذرية و المتسارعة في الساحة الاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات هامة ذات أثار بعيدة المدى ، تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر ، وبروز أفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة ، وعملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص ، وإعادة الهيكلية والدخول في تحالفات إستراتيجية وتكتلات اقتصادية. حيث تزايدت التكتلات التي تعددت حدود تحرير التجارة لتغطي أوجه الحياة المعاصرة.

كما تسعى البلدان المختلفة للدخول في اتفاقيات اقتصادية مع بلدان أخرى وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ، حيث إنه لو لم تكن هناك ميزات اقتصادية للتكامل الاقتصادي لما كان هناك تكامل اقتصادي بين البلدان ، فالتكامل يعني تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها تؤدي وظيفة معينة وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

لقد أصبحت الكثير من البلدان خصوصاً الصغيرة منها في هذا العصر لا تستطيع إشباع حاجاتها الاقتصادية المختلفة ذاتياً وبالتالي تلجأ هذه البلدان إلى بلدان مجاورة لها وإلى بلدان متشابهة معها في النظم السياسية والاقتصادية لعقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية التي تسهل تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

تعني كلمة التكامل من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل فتدل على عملية ربط ودمج أجزاء منفصلة في واحدة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل [1].

أما من الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه. إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على "تكامل اقتصادي" يربط هذه الاقتصاديات [2]، في حين أن التكامل الاقتصادي أوسع وأشمل من ذلك، وحتى من ناحية الشمولية يوجد هناك اختلافات بين الباحثين في تحديد مضمونه، فإذا كان البعض يُدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي،

1 – رابح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص2.

2 – حسين عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص7 .

ويذهب به آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي [1]، وهناك من يضيق في مفهومه بقوله أن التكامل الاقتصادي يقصد به إزالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لدول مختلفة [2].

مما سبق ذكره نلاحظ أن كلمة التكامل تشير إلى أشكال معينة من العلاقات الاقتصادية، وتتعدد تعريفاته باختلاف المدارس الفكرية والنظرية، فهناك من يرى أن التكامل هو أي عملية تقود إلى التعاون بينما يرى آخرون أنه يعني ضرورة إدخال عناصر التنسيق بين الوحدات الإنتاجية مع احتفاظها بشكلها وسماتها الخاصة، ويذهب البعض إلى أن تتم عملية دمج كاملة للهياكل الإقتصادية لخلق هيكل جديد.

وبهذا الصدد يرى الاقتصادي المعروف"Bella. Ballassa" تعريف التكامل هو عبارة عن عملية (Process) وحالة (State of Affaire). فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإنه بالإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.

أما الاقتصادي » ميردال« ، فيرى أن مفهوم لا بد أن يشمل العمل التكامل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم [3] .

أما Tenbergen، فيميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، وحرية التدفقات الاقتصادية. أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الايجابي، الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.

وبهذا الصدد فإن الاقتصادي John Pinder يرى أن التكامل الايجابي يعنى الاتفاق على السياسات التي تؤدى إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء أما النوعين السابقين اللذان أشار إليهما تتبرجن يندرجان ضمن التكامل السلبي [4].

أما هوفمان "فأكد على ضرورة تساوي أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية" [5].

---

1 – محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1971–1972، ص30 .

2 – خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص41 .

3 – بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول" :واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات." يومي: 26–27 فيفري 2012 ،بالمركز الجامعي بالوادي، مداخلة بعنوان : إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا."من إعداد : أ .غربي هشام ، أ .محمد مداحي.

4 – بلقاسم زايري، تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمى في ضوء نظريات التكامل الاقتصادى، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 2 العدد1، 2009، ص58.

5-. , Benchemin, Quebeq," Economie Internationale"Yadwiga Forowicz, Kanada, 1995, P.26 5

إن أسس التكامل الاقتصادي ترتكز في أنها عملية مستمرة تحدد بواسطتها علاقات الإنتاج ودور عناصر وقوى الإنتاج في الاقتصاديات المتشابكة. وبطبيعة الحال سينجم عن ذلك تقسيم العمل والتخصص بين الوحدات الإنتاجية على مستوى التجمع.

ظهرت أنواع وأساليب متعددة من التكامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- التكامل الرأسي: وتتم فيه التجزئة العمليات الإنتاجية إلى مراحل، تستوطن كل مرحلة قطرا معينا، أي تكون خلال مرحلة الاستعمار حيث كان إنتاج المواد الأولية يتم في مستعمرات وتتم عملية التصنيع في الدول المستعمرة "المتقدمة"، وتتصف هذه النوعية بعدم عدالة توزيع المنافع المتأتية من عملية التكامل حيث تستحوذ الدول المتقدمة على المكاسب الكبيرة من جراء القيمة المضافة.

ب- التكامل الأفقي: وتتم فيه أيضا تجزئة العمليات الإنتاجية ولكنها تتصف بأنها تحدد عن طريق تقسيم العمليات بناءًا على التخصص والمزايا النسبية، وتكون بين أقطار أو نظم متشابهة ومتجانسة وتوزع المنافع بصورة متكافئة على أسس اقتصادية يتم الاتفاق حولها بين الأطراف المتشاركة.

ومن تعدد مفاهيم التكامل، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي بشكل عام هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية [1].

المطلب الثاني :أهمية التكتلات الاقتصادية

إن للتكتلات الاقتصادية أهمية بالغة ودور كبير في عالمنا المعاصر وحياة الدول الأعضاء في العملية التكاملية، إذ يمكن الدول الأعضاء من تحقيق الكثير من المكاسب والامتيازات، وهذا لأنه ليس هدفا في حد ذاته بل هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، وتتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية [2]:

أولا- زيادة رفاهية الدول الأعضاء المستخلصة كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات العالية الكفاءة على حساب المشروعات ذات كفاءة أقل وهذا، نابع من الأثر الإنتاجي للتكامل، والذي أشار إليه "Viner" بأنه أثر خلق التجارة.

---

1 – عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت، 1982، ص 26 .

2 – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص49.

ثانيا- تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمى اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات و التقلبات والسياسات الأجنبية [1].

ثالثا- زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها (الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي).

رابعا- خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية والتعليمية والصحية وغيرها، وهذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية [2].

خامسا- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات، نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

سادسا- يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية الاستفادة من الحجم الكبير للسوق وتخطي ضغوطات ضيق السوق المحلية، حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما ويعمل على إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال [3].

سابعا- يساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية بزيادة عدد الأعضاء وبالتالي هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري الدولي للدول الأعضاء.

وتبدو أهمية تأثير الدول المتكاملة اقتصاديا في هذا الإطار في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة، وبالتالي تتحكم الدول الأعضاء من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات ،حتى تحقق مصالحها الخاصة وجعل شروط التبادل أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها لأنها تعتبر سوقا واسعا، مما يتيح لتلك الدول القدرة على بيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار.

ثامنا- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية، نتيجة اتساع نطاق السوق، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة وهذا ما يمكن إنتاجية المشروعات من استغلال أكبر طاقة ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية [4].

---

[1] – عدنان محيريق، واقع وآفاق التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص9.

[2] – عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، مرجع سابق، ص 131.

[3] – محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1978، ص183.

[4] – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص49.

تاسعا– بخصوص ضيق السوق يقول محمود الحمصي في هذا السياق: "تلجا الأقطار عادة إلى إنشاء سوق مشتركة قصد التغلب على الإحباط الذي يسببه ضيق السوق المحلية في وجه حركة النمو الاقتصادي المتواصل، لتؤدي إلى إقامة المزيد من الوحدات الإنتاجية في البلد، فيعمل ذلك على زيادة تدفق المنتجات مما يستدعي وجود مجال كاف لتصريفها وإلا عجز الاقتصاد عن مواصلة النمو فيؤدي إلى **ركوده** [1] ".

كما يلعب التكامل دورًا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تحتاج إلى استخدام مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة، بالإضافة إلى أنه يعتبر طريقا هاما للنمو الاقتصادي واتساع السوق أمام المنتجين المحليين، مما يساعد على تقسيم العمل وتعميق قاعدة التخصص الإنتاجي، والاستفادة من مزايا ووفورات الإنتاج الكبير، والتي تتيح الفرصة لخفض التكاليف وزيادة المدخرات المحلية وخلق رأس مال محلي يمكن توجيهه لزيادة القدرة الإنتاجية ورفع معدل نمو الإنتاج، مما يعود على الدول المتكاملة بالرفاهية.

بالإضافة إلى أن اتساع السوق يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة أو زيادة حجم الصناعات القائمة ولما تحتاجه هذه الصناعة من سوق لتصريف منتجاتها المختلفة، بالإضافة إلى أن فوائد التكامل الاقتصادي لا تتوقف عند الفوائد الاقتصادية، بل تكمن فوائده في تحقيق شكلا من أشكال الوحدة السياسية مما يعطي الدول الأعضاء في التكامل أهمية على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي له أشكال مختلفة، وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي، وهذا الاختلاف يكون تبعا لاختلاف الأعضاء، حيث قد تلغى جميع القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إمكانية اتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة وتداول عملة موحدة، ووضع موازنة موحدة، وفي هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكبا للتكامل الاقتصادي، وفي الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي ويطلق على هذا النوع من التكامل "تكامل كامل" [2] أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي "تكاملا جزئيا"، أي يشمل جوانب محددة ومثال ذالك الاتفاقيات التفضيلية منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي

---

[1] – محمد محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهات التكاملية والتنافرية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص36.

[2]- B. Balassa : The Theory Of Economic Intgration, George Allen, Unwin ltd London, 1961, P 4.

والاندماج الاقتصادي الكامل، وكل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلى جانب حجم المعوقات التي يتم إزالتها في كل شكل [1]. (أنظر الملحق رقم 2) .

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية [2]:

أ- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.

ب- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

ج- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة [3]، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة

---

[1] - F. Kahnert and Others، Economic Integration Among Developing Countries ، Development Centre studies Paris ، 1968. p11.

[2] - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

[3] - بكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص195.

واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة [1].

وبالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات، أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع وما يرتبط بها من عمليات إعادة التصدير، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة، ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى لتفادي رسومها الجمركية المرتفعة، وتكون هذه العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجري عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة [2].

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية [3] .

وطبقا لاتفاقية "GATT" الأصلية التي وضعت عام 1947، يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع إلتزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات أساسية هي [4]:

أ- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

ب- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

ج- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

د- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء، ويتضح من هذا أن الاتحاد

---

[1] – فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص11.

2 – فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، مصر، 1990، ص106.

3- Jean- François Mittaine, Pequerul, Les unions Economiques Régionales(Paris, Armand Colin 1999), P.1

4 – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص292

الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة [1].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدًا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ بلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة (1948) [2]، ويسمى باتحاد "البنيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

كما احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية [3]، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي، فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في « GATT » ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة [4].

الفرع الرابع: السوق المشتركة

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر

1 – اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص64.

2 – François Gauthier, Relation Economique Internationales, 2ème Edition, Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P 190

3 – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 293.

4 – موريس شيف ول، آلن وينترز، ترجمة كوميت للتصميم الفني، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2002 ص79.

الإنتاج، والذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم [1]، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول على وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية [2]، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية

في هذه الدرجة التكاملية والتي تلي درجة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية السلع والخدمات (في مرحلة منطقة التجارة الحرة)، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي (في مرحلة الاتحاد الجمركي)، وحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء (في مرحلة السوق المشتركة)، فهذه الدرجة تشمل الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية [3].

الفرع السادس: الاتحاد النقدي

يتوقف قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول [4]، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين

1 – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص238.

2 – اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص65.

3 – حسين عمر، مرجع سابق، ص48.

4 – دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري1985، ص05.

اقتصاديات دول الاتحاد [1]، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين(11) دولة أوربية.

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة [2]، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه [3]، كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

1 – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص241

2 – يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص113.

3 – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص243

المبحث الثالث: تجربة تكامل المغرب العربي

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا. وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكتل الجهوي، فإن مجموعة من المعوقات تحول دون قيامه وتفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مسيرة التكامل المغاربي من حيث مرجعيته القانونية، ومسيرة عمله المشترك ، ومقومات بنائه ثم عرض لخصائصه الاجتماعية الاقتصادية عن طريق أرقام ودلالات والعوائق التي تحول دون نجاحه.

المطلب الأول: الأطر القانونية للاتحاد المغاربي ومسيرة عمله المشترك

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الأطر القانونية للاتحاد المغاربي

إن الطبيعة القانونية للإتحاد المغرب العربي بمثابة منظمة دولية شبه إقليمية محدودة العضوية، تربط بين الدول الأعضاء، له علاقات خاصة به وسمات مشتركة ومتشابهة، كما يمكن اعتبارها بمثابة منظمة حكومية أساسها نصوص اتفاقية بين قادة الدول المعنية في كل تجمع، ونشاطها غير موجه إلى مجال محدد، ولا ينحصر في موضوع واحد، بل أنه متعدد المجالات والمواضيع، فهو يمتد إلى مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكثر من ذلك، فهو يمتد إلى تنسيق التشريعات القانونية، التي لها علاقة بالمجالات المشار إليها بين دول كل مجموعة.

حيث نجد نظام العضوية في الاتحاد المغرب العربي مفتوح لكل دولة عربية أو إفريقية ترغب في الانضمام بشرط موافقة الدول الأعضاء(وهو ما تنص عليه المادة السابعة عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي). وإذا نظرنا للاتحاد من وجهة نظر الصفة الدولية تعتبر تنظيمات دولية حكومية كونه يضم عدد محدود من الدول وهم خمسة ذات سيادة دول مستقلة (الجزائر، تونس، ليبيان ، المغرب، موريتانيا).

أما فيما يخص دوراتها العملية، فإن الاتحاد يجتمع مجلس رئاسته في دورات عادية كل ستة أشهر ودورات استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك، ويكون اجتماع رؤساء الحكومات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والمجلس الشورى يجتمع في دورة عادية كل سنة ودورات استثنائية كلما طلب منه مجلس الرئاسة ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي قائم على إرادة الدول الأعضاء، ورغبة منه لتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها في جميع المجالات، ونتج عن هذه الإرادة اتفاقية مكتوبة في شكل معاهدة، والتي هي معاهدة اتحاد المغرب العربي، وذلك لإدراكها لضرورة قيام هذا التجمع وما يتطلبه الوقت الراهن من تحديات تجمعات إقليمية تعجز عن تحدياتها الدول فرادى، وبالتالي فهو ليس قائم على إكراه وإلا لاتخذ صورة الأحلاف العسكرية "كحلف وارسو سابقا" و"الحلف الأطلسي" [1] .

ومما سبق نلاحظ أن المغرب العربي من الناحية العملية يفتقد لبعض العناصر القانونية التي تؤهله لإمكان الحديث عنه كمنظمة إقليمية، لأن المغرب العربي مجمد تقريبا، لكن يجب الأخذ في عين الاعتبار بأن المغرب العربي حديث النشأة مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى، ويمكن تفعيله باستخلاص الدروس المستفادة من التجمعات الإقليمية الناجحة كالاتحاد الأوروبي عن طريق تفعيل تجارته البينية التي تعمل على ترابط الجهود وتداخل المؤسسات في إطار العمل المشترك، وبالتالي يتحرر من التبعية الأجنبية سواء كانت دول او تجمعات إقليمية التي تعمل دون إحالة قيام هذا الاتحاد بصورة معترف بها دوليا ونجاحه رغم المقومات التي يكتسبها جغرافياً، طبيعياً، بشرياً.

الفرع الثاني: مسيرة العمل المغاربي المشترك

لقد حققت الدول المغاربية استقلالها تباعا، لتجد نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد، وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة للتغلب عليها، ومن ثم يمكن تتبع إدراك البدايات الأولى لهذا الإدراك بتوقيع اتفاقية الرباط عام 1963، والتي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (المغرب، تونس الجزائر)، تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية، ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها، ممثلا في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تلزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الإقتصادية [2].

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي عام 1964 بتأسيس" اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي" [3]، وكان ذلك أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الذي انعقد في تونس في الفترة بين 29 سبتمبر وأول أكتوبر الخطوة الأساسية الأولى على درب التعاون والتكتل الاقتصادي، فقد تم

1 – عبد المهدي شريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص38.

2 – محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة 7–8 تشرين2007، ص02.

3 – محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، من منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا 2004 ص02.

بحث المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي بين هذه البلدان، وزيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان المغرب الأربعة، وقد تم إعداد خريطة صناعية لمنطقة المغرب العربي
من طرف الأستاذ بوص"Boss" المكلف بهذه المهمة من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ONU التي فوضت له مهمة مسح منطقة المغرب العربي، وكانت كمايلي (1):

أولا– إعداد مخطط لإقامة التصنيع في منطقة شمال إفريقيا، ووضع توقعات تمتد حتى سنة 1980

ثانيا– تحديد أبعاد التنمية المتوقعة بالنسبة لمختلف صناعات المواد المنتهية وإنتاج الطاقة والاستثمارات والصادرات والتشغيل والواردات.

ثالثا– بيان الصناعات التي يتوقف وجودها وجدواها على التعاون بين بعض بلدان المنطقة، أو بين مجموع هذه البلدان والتعاون على مستوى القارة او على الصعيد العالمي.

رابعا– توضيح الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها بعد اشتراك كل بلد في هذا التعاون.

خامسا– تحديد الإجراءات السياسية الهامة التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المقررة في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة [2].

وتوالت مجموعة من اللقاءات في العواصم المغاربية لاحقا، واتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية، وأفضلية التزويد المغاربي، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات، وتم الاتفاق أيضا على التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.

وعلى مدى ستة عشر عاما شهد العمل المغاربي فترات مد وجزر، حيث تميزت فترة السبعينيات بمرحلة سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، وكثيرا ما تتفكك هذه المحاور لصالح محاور جديدة قد تختلف بصورة جذرية مع المحاور الأولى ومثاله:

- تونس وليبيا أعلنتا الوحدة الاندماجية فيما بينهما في شهر يناير سنة 1974 وسرعان ما تنصلت منها تونس بسبب الفيتو الجزائري في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين.
- جاء فيها ملف الصحراء الغربية ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي منذ عام 1975م، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي، وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الإستراتيجية والحبوب بصفة خاصة، فضلا عن تصاعد

1 – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009 ص74 .

2 – المرجع السابق، ص75 .

المديونية الخارجية والتي بلغت أكثر من 65 مليار دولار على ضوء تنامي عدد السكان وحجم الفجوة الاقتصادية، طوال حقبة السبعينات والثمانينات [1].

لعبت المشكلات السياسية دورا سلبيا في مسيرة العمل المغاربي وتكوينه حيث أثرت المشكلات البينية الحدود– ملف الصحراء تأثيرا سلبيا على العلاقات المغاربية، ونتج عنها تباعد أقطارها وأخذت في التنافر و التنافس، ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية في الثمانينات بين:

- قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في شهر مارس 1983 بتونس والتحقت بهما موريتانيا، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي: النظر بعين الريبة من الرباط وطرابلس لهذا التحالف حيث عدتاه موجها ضدهما، فأسستا الاتحاد العربي الافريقي في شهر أوت عام 1984 في مدينة وجدة المغربية، سرعان ما تفكك عام1986 [2] .

ولا ننكر أن في فترة الثمانينيات رغم الصعوبات التي لاحقت دول الاتحاد، إلا أن هناك قيام بعض الأعمال ولكنها لم تلق طريق التنفيذ والمتمثلة في إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد و اللجنة الاستشارية القارة، ولجان قطاعية مختصة(عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات و البرامج، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول، ولقد أنجزت العديد من الدراسات، من توطين الصناعة إلى تربية الماشية، ومن دراسات بناء السفن وإصلاحها، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية للمحاصيل وأنجزت دراسات القطار المغاربي والتكامل الكهربائي والمواصفات الصناعية والأدوية والمنتجات الصيدلانية، والمصرف الصناعي المغاربي، ويمكن وصف هذه الفترة بمرحلة الأماني والطموح.

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية في هذه الحقبة والمتزامنة مع انضمام أسبانيا والبرتغال عام 1986، حينها استشعرت دول الاتحاد إلى الإخطار التي تواجههم، وآمنوا بضرورة التشاور والتنسيق والتكامل ضد هذه التحديات، فكانت نهاية الثمانينيات بداية للعودة نحو البدايات بعيدا على المزاج السياسي والرؤى نحو مستقبل هذه الدول وحل مشاكله المتمثلة في التكامل، فقد عقدت قمة مغاربية للدول الخمسة في 1986/6/10، وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية، وعلى إثرها انعقدت القمة التأسيسية في مراكش 1989/2/17 والتي وضعت هياكل الاتحاد، متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة يتحتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل: حرية التبادل التجاري، إلغاء الحدود الداخلية، إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار وتحديد الوحدة الجمركية.

---

1 – محمد علي داهش، مرجع سابق، ص02.

[2] – رياض الصداوي، مشروع اتحاد المغرب العربي، الحوار المتمدن، العدد 1981، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103246، نظر في 2012/01/25.

مما سبق نلاحظ أن اتحاد المغرب العربي يمكن اعتباره منظمة إقليمية بالمفهوم التقليدي، وهذا من الناحية القانونية على الأقل، وما ينقصها هو الاعتراف الدولي، مما يجعل هذا الأخير ذا تأثير في الساحة الدولية، ومن الناحية العملية نلاحظ أن العوائق السياسية (الحدودية)، بالإضافة إلى الأيادي الخارجية هي التي تحكمت في مسيرة العمل المغاربي وعملت على تجميده وحالت دون قيامه، ولكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب اعتبارها، وبرامج عمل يستلزم تبنيها واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني يكون كافيا لإنضاجها، على أن تنفذها مؤسسات كفأه يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقضية التكامل والوحدة بين شعوب المغرب العربي ومنها [1]:

أ- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية، كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.

ب- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.

ج- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010.

د-تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي.

هـ-توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية.

و-الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة.

ز- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها والانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولية، واختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

ح- دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة، ومعرفة مواطن القوة وتعظيمها، والاستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة جديدة.

ي - تدعيم وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي، وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإلغاء أية عقبات تعترض تفعيل القرارات كقاعدة الإجماع.

ك- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى، بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.

---

[1] - محمد الشكري، مرجع سابق، ص ص12-13.

المطلب الثاني: مقومات بناء الاتحاد المغاربي

أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فيفري1989، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها،على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، اليمن، الأردن)، بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة لإكراهات العولمة، وما يتطلبه ذلك من تكتل، وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغاربية، استنادا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

الفرع الأول: المقومات السياسية

يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية . فالاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه إلى 48 مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو(6 ملايين كلم^2) [1]، هذا الفضاء الجيوسياسي ستعزز سياسيا، بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك، مما ولَّد ورسَّخ فكرة الاتحاد، سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، ودون فرض وصاية على دول المنطقة.

وتكتسي هذه البلدان الخمس مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على 4000 كلم من الصحاري، انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا، وإجمالا فإنه نظرا لتركيبته الطبيعية والمناخية(تساقط الأمطار والحرارة) والنباتية ومصادره البحرية وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلا واضحا، فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقا، ومن البحر المتوسط حتى التشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبا، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم، كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية، لمواكبة المتغيرات العالمية.

وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما

---

[1] – عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المغرب، ص 378.

يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تجسِّد التضامن الفعَّال بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة، كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها، والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدالة والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي.

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية

تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دورًا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة. وإلى جانب الثروة المائية، والثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة ومعادن كما أسلفنا الذكر كالحديد، فموريتانيا وحدها تعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات، إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط، حسب آخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية، وتنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد. كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط الجزائر، ليبيا إذ تشير الدراسات الجيولوجية الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي يفسِّر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية. من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة [1].

أ- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 89.227 مليون نسمة سنة 2010، ويتوقع أن يصل إلى 120 مليون نسمة في عام 2020، مما يشكل سوقا استهلاكيا واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.

ب- كما يضم المغرب العربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل، فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات، ومدى إمكانية الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة [2].

ج- لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة إستقرارا ملحوظا في أوضاع إقتصادياتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، إست قرار في أسعار صرف العملات، احتياطات خارجية كافية،

---

[1] – المرجع السابق، ص379.

[2] – محمد الشكري، مرجع سابق ، ص11.

فوائض في موازين المدفوعات، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبيا.كل هذه الظروف الملائمة تعد الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

د- إن المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، يجب أن يستفاد منه في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى، وتدبيرها على أنماط استهلاكية ترفية، لقد أضاع العرب بشكل عام إمكانيات الاستفادة الممكنة من الوفرة النفطية الأولى في السبعينيات، ويؤمل أن يكونوا قد استخلصوا الدروس، للإستفادة من الوفرة النفطية الثانية، واستخدامها لخلق التنمية المشروعة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن مركز التحليل الاستراتيجي الفرنسي، قد أورد أخيرا في توقعاته المستقبلية لأسعار النفط، بأن البرميل سيكون ما بين 50-80 دولار حتى 2015 وما بين 100-150 دولار، مابين 2015 وحتى 2030.

الفرع الثالث: المقومات الثقافية

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي، إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال. يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون وبهذا يعد المغرب الأقصى نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس، على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد، وقد ركَّزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد، من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وهو ما يسهِّل من إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي [1].

[1] - عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص 379.

المطلب الثالث: تعثر العمل المغاربي المشترك

إلى جانب مقومات التكامل في المغرب العربي، فإن هنالك العديد من العوامل المسئولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى طغيان الخلافات السياسية والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الجهوي:

الفرع الأول: المعوقات السياسية

يمكن إجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار اتحاد المغرب العربي في المعوقات التالية [1]:

أولا: اختلاف الرؤى الوحدوية: يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته، حيث تجاذبه تيران:

أ- التيار الأول: يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداءا من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت، ولذلك وجب التوجه منذ البداية نحو الوحدة الحقيقية أي الوحدة الاندماجية، ولا مانع لديها من إتمام هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر من اثنتين وعشرين دولة عربية مجزاة ومتفتته.

ب- التيار الثاني: يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الاتحادي، ففي ما يخص البعض فإن المغرب العربي بالنسبة إليهم سيكون سوقا لفضائهم التجاري، والبعض الآخر سيعطي دفعا للنضال ضد عنف الحركات الدينية وأما بالنسبة للبعض فإن البناء المغاربي خطوة على طريق الوحدة العربية.

يضاف إلى ما سبق أن كل بلد قد عمل على تدعيم اختياراته القطرية، وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي بدون أدنى تنسيق للمواقف، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية، هذا بالإضافة إلى الخوف من الاندماج في الكيان الجديد "الاتحاد المغاربي" من فقدان هوية كل بلد، وهذا ما سببته الذاكرة التاريخية، حيث كانت هناك إمبراطورية مغربية

[1] – لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون ذكر السنة، ص21.

كبيرة بسطت نفوذها على جل المنطقة وبالتالي محت الكيانات القطرية، هذا بالإضافة إلى التأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف، ويدفع بالدول إلى الاستماتة في الدفاع عن قطريتها ولو كلفها ذلك أن تضحي بفكرة المشروع المغاربي وفوائده.

ثانيا: الخلافات الثنائية [1]: تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد، فمشكلة الصحراء- في جوهرها-، ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بفعل تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البوليساريو الانفصالية، كما كانت لقضية لوكيربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وتراجع مسيرة تكامل الاتحاد.

إن هذه الخلافات الناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية. لكن الخلاف حول نزاع الصحراء، والذي يعد استمرارا للوضع الخلافي المغربي- الجزائري هو الذي استقطب- خلال الثلاثين سنة الأخيرة- حدة الصراع داخل المنطقة.

ثالثا : ضعف المجتمع المدني: يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته لا يلعب الدور المنوط به، والنشط، وذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في كل تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة وبالتالي عليه أن يجسد طموحاتها، ونتيجة لإطغاء القطرية على التصورات الوحدوية، نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية، لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهرية المغاربية نحو الوحدة المنشودة .

رابعا: التطورات الأخيرة في نظم المغرب العربي حيث شهدت نهاية 2011 وبداية 2012 حيث أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى إسقاط النظام القائم بقيادة العقيد معمر القذافي و إحلال نظام أخر في ليبيا ، ووجود هوة كبيرة بينه و بين الجزائر ، و كذا سقوط نظام بن علي و عدم وضوح الرؤية للنظام القائم حاليا حول اتحاد المغرب العربي، و كذا دعوة مجلس التعاون الخليجي للمغرب للانضمام إليه و ما تأثير ذالك عن اتحاد المغرب العربي.

الفرع الثاني: المعوقات القانونية

وتتمثل المعوقات القانونية في مايلي: المعاهدة ومحتواها، تحسين النصوص القانونية.

أولا: المعاهدة ومحتواها: يلاحظ الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد.

[1] – عادل مساوى و عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص380.

كما يلاحظ التعميم وعدم التخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، ويلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك، والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة [1].

ثانيا: تحسين النصوص القانونية وتنفيذها: بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب العشرين سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى فقد حان الوقت لتحسين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة، لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك، وتعطل مسيرته للتكامل. بالإضافة إلى قلة الموافقة على الاتفاقيات في إطار الاتحاد، نتيجة عدم تنفيذ معظمها، وهذا راجع لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لإجراءاتها التشريعية، زيادة على ذلك طول الفترة الزمنية لتصديق هذه الاتفاقيات، مما يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية، مما يستوجب عملية تعديلها.

هناك اختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي، تمثل عائقا كبيرًا أمام الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء، إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقيدها والحد من فعاليتها [2].

الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية

بالرغم من توافر المغرب العربي على الإمكانات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية، إلا أن هذا المآل مازالت تعترضه العديد من العراقيل والمعوقات، فبعد الاستقلال انتهجت دول المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية حيث انصرفت الدولة إلى البناء الوطني بدلا من البناء الإقليمي المغاربي، نتيجة الحاجات الملحة لمواطنيها والتي خرجت لحينها من نير الاستعمار، إذ اصطدمت بمعالجة قضايا السكن، التعليم، الصحة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض، حيث اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال (كالبيتروكيماويات، الميكانيك، الحديد والصلب) على حساب القطاعات الأخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى

[1] – المرجع السابق، ص25.

2 – المرجع السابق، ص25.

كما خلف هذا الفشل العجز والإفلاس المالي، مما أدى بها إلى الشلل والاختناق خلال الثمانينيات، وعلى إثرها برزت سياسة أخرى اتجهت نحو اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والانفتاح [1] .

أما تونس فاعتمدت على الصناعات التحويلية الغذائية والسياحية، وهذا بعدما كان توجهها في البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من أجل تغطية الحاجات المحلية، ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة وعجز الميزان التجاري، ثم التحول نحو اقتصاد السوق فيما بعد عبر سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الإقتصاد دون تحضير مسبق، وفي غياب إستراتيجية اقتصادية واجتماعية مسبقة تقود إلى تبني مشروع مجتمع.

والمغرب، فنجده منذ البداية قد إنتهج سياسة اقتصادية انفتاحية، مع التأكيد على الزراعة والسياحة فكان إعطاء الأولوية للزراعة والسياحة، فكان إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملاحقتها الصناعية وذلك بمساعدة رأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي، وهذا ما أدى إلى التبعية و الانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، مما انجر عنه متاعب اقتصادية لفئات عريضة من السكان نتيجة الخوصصة وتقليص تدعيم مواد الاستهلاك الواسع [2].

أما ليبيا ومع اكتشاف النفط، تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين القطاع المحلي والقطاع الأجنبي في مجالات تسيير الإنتاج وصناعة، واستكشاف وتسويق النفط وهذا منذ سنة 2000، حيث تم إرجاع الاعتبار للقطاع الخاص.

وفيما يخص موريتانيا، فقد جابهت الدولة الفتية الموريتانية، جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تمثلت في الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت البلاد تناقصا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في الموارد الطبيعية خاصة الحديد، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، حيث تم رهن البلاد والعباد للمؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض والمعونات.

هذه الأوضاع أثرت في اقتصاديات دول المغرب العربي، حيث شابتها عوائق حالت دون تحقيق آمالها في التكامل والاندماج، وما زاد ذلك هو إبرام كل بلد على حده اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مما أضعف موقفهم التفاوضي في جميع المجالات خاصة منها الزراعية والخدمات والهجرة ونتج عنها المعوقات الإقتصادية التي لازمتها حتى الآن.

---

1 – عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1996، ص158–159.

2 – الحبيب المالكي، الاقتصاد المغربي والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص45.

خلاصة الفصل :

احتل موضوعي التجارة الدولية و التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات متسعة تحده المحيطات، و التي سميت بالمحالات الاقتصادية الكبرى مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (و هي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية). وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي .ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول امريكا الجنوبية، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

أما فيما يخص التجربة التي خاضتها دول المغرب العربي وما تستحوذ عليه من مقومات طبيعية وبشرية، وبالنظر إلى الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية يمكن لهذا الإتحاد الذي تربطه أواصر تاريخية وثقافية، أن يضع الخلافات السياسية جانبا ويحول الرؤى المستقبلية لإنجاح هذا التكامل بدأ من تسهيل المبادلات التجارية بينها والعمل على حرية تنقل رؤوس الأموال، العمالة، وإقامة مشاريع مشتركة فيما بينها وهذا ما سنحاول تفعيله وتحريك آلية تنميته في باقي هذه الدراسة.

الفصل الثاني:
الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

تمهيد:

يلعب القطاع الصناعي دوراً هاماً في اقتصاديات جميع دول العالم حيث أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة والتي تساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لاسيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر الصناعات التحويلية من الفروع الأساسية الهامة للقطاع الصناعي في معظم الدول، ومن ثم فإن التعرف على واقع هذه الصناعات والخيارات والبدائل لتحسين الكفاءة الإنتاجية في فروعها المختلفة يعتبر من التوجهات الصناعية الهامة التي يجب أن يسترشد بها متخذو القرار في وضع السياسات العامة التي تستهدف تطوير هذه الصناعة و يتمثل الدور الأساسي للصناعات التحويلية في إمكانية الاستفادة من منتجات الصناعات الأساسية من خلال عمليات تصنيع إضافية معينة وذلك لإنتاج الوسائط البتروكيماوية ومنتجات البلاستيك والحديد والمنتجات الكيماوية الأخرى المستخدمة في الأغراض الزراعية وغيرها.

سنتناول في هذا الفصل موضوع الصناعة التحويلية في الدول المغرب العربي مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي : المبحث الأول يتناول نظرة عامة لاقتصاديات دول المغرب العربي ،أما المبحث الثاني سنتطرق لمقومات وسمات ومؤشرات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، بعد ذلك نعرض في المبحث الثالث هيكل وأنماط الصناعة في دول المغرب العربي.

المبحث الأول : نظرة عامة لاقتصاديات دول المغرب العربي

يحتل المغرب العربي مكانة جغرافية متميزة ، حيث يقع إلى الشمال والشمال الغربي من القارة الأفريقية ، كما يتماثل في خصائصه المناخية وسماته الطبيعية وملامحه البشرية ، ويتألف المغرب العربي من كل من ليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب وموريتانيا ، وهي دول تتقاسم فيما بينها عوامل مشتركة منها الترابط الجغرافي ، وحدة الدين واللغة ، والجنس ، والتاريخ المشترك.

كما تمتلك دول المغرب العربي مكانة اقتصادية وإستراتيجية بين دول العالم وذلك لما تتوفر عليه من إمكانات وموارد بشرية وطبيعية تمكنها من لعب دور رئيسي على صعيد التجارة العالمية فقد كانت على مر العصور البوابة الرئيسية إلى القارة السمراء.

وتتسّع مساحة المغرب العربي لتصل إلى 6,062,401 مليون كلم مربع وهو ما يعني حوالي 20% من المساحة الإجمالية للقارة الأفريقية وهي مساحة واسعة من الهضاب الخصبة والسهول اليانعة ، والجبال الوعرة ، والأودية الواسعة ، والواحات الجميلة، والصحاري المترامية والتي تفصلها عن بقية دول القارة.

فيما وصل سكان المغرب العربي إلى حوالي 89.227 مليون نسمة حسب التقديرات سنة 2010 (أنظر الجدول رقم 2-1) أي ما بنسبة 29% من إجمالي سكان الوطن العربي، كما وصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد إلى نحو 400.777 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية سنة 2010[1] .

وقد حاز المغرب العربي على استقلاله السياسي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، فقد تخلصت ليبيا من الحكم الإيطالي الذي دام من عام 1911 إلى 1942 ، ومن الإدارة المشتركة البريطانية والفرنسية التي دامت من 1942 وحتى 1951 ، وهي تعتبر أول دولة مغاربية نالت استقلالها السياسي برعاية منظمة الأمم المتحدة في 1951/12/24 ، كما بقيت الجزائر أيضاً تعاني من نير الاستعمار الفرنسي حتى انتصرت في حرب التحرير الوطني التي استمرت من 1954 ، وحتى توجت بالنصر المبين في 5 جويلية 1962 ، و المغرب التي ظلت مستعمرة فرنسية حتى نالت الاستقلال في 28 نوفمبر 1960.

كما تبلغ سواحل المغرب العربي حوالي 8,316 كيلو متر جزء منها مطل على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، والجزء الأخر على سواحل المحيط الأطلسي[2] .

1- صندوق النقد العربي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ، أبو ظبي ،الإمارات ، ص 286.

2 - أمحمد السنوسي: الإتحاد المغاربي ،إدارة المطبوعات والنشر ، طرابلس ،جامعة الفاتح ، 1999، ص35

ولذلك فإن المغرب العربي يطل على مسطحين مائيين هامين من وجهة نظر الملاحة الدولية ، والحضارة البشرية ، والمهتمين بقضايا الإستراتيجية العالمية ، وبهذا الموقع النادر يجرى انسياب أضخم حجم من التجارة الدولية المتبادلة بين أمريكا وأوروبا وأفريقيا ودول حوض المتوسط على الأخص ، ولا شك في أن امتداد هذا المسطح وانتشاره على مختلف الجهات التي يسيطر ويشرف عليها منذ أقدم العصور والأزمان ، يجعله يتحكم في اتجاهات وتحركات التجارة العالمية [1].

وهناك من يذهب إلى أن العسكريين الاستراتجيين لهم نظرة خاصة إلى المغرب العربي تجعله يشكل وحدة إستراتيجية ذات أهمية بالغة في حالة حرب عالمية مقبلة وعلى أي مستوى من مستويات ذلك الوضع.

وأياً كانت ظروف العلاقات السياسية التي مرت بها دول المغرب العربي منذ استقلالها وحتى الآن من مشاكل سياسية واقتصادية متباينة فإن علاقات راسخة ومتينة ظلت تربط بينها على مر العصور.

وفيما يلي عرض موجز عن أهم الخصائص لكل دولة من دول المغرب العربي :

المطلب الأول : اقتصاديا ليبيا و تونس

الفرع الأول : اقتصاد ليبيا

تقدر مساحتها 1,775,500 كيلومتر مربع[2] ، أي بنسبة 29.3% من إجمالي مساحة دول المغرب العربي ، وبلغ عدد سكانها في عام 1995 حوالي 4,799,065 مليون نسمة ثم أزداد بشكل كبير ليصل إلى 7,774 مليون نسمة في سنة 2010 (أنظر الجدول رقم 2-1) ، ويصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 73.965 مليون دولار في نفس السنة[3] .

كما تعتمد ليبيا أساساً على النفط ومشتقاته كقاعدة رئيسية حيث أن صادراتها تتكون أساساً من النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية ، ويقدر الاحتياطي الخام للنفط الليبي بحوالي 40 مليون برميل.

أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فيقدر بـ 800 بليون متر مكعب ، هذا إلى جانب توفر وحدات صناعية كبيرة مثل مجمع الحديد والصلب ، ووحدات لتكرير النفط ومشتقاته ووحدات لصناعة الإسمنت وغيرها[4].

---

1 – مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ،ص 23.

2- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 أبو ظبي ،الإمارات ،ص 273 .

3 – صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ، مرجع سابق، ص 286.

4 – محمد الأمين: أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي – المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 9.

ولذلك فإن الجماهيرية الليبية تحتل مكانة هامة في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ولقد سعت ليبيا منذ قيام الثورة في 1969/9/1 للعمل على سيطر القطاع العام على إدارة المؤسسات الاقتصادية، أما القطاع الخاص فيوجد في مؤسسات الأعمال الصغيرة ، والمتوسطة في إطار ما يسمى بنظام التشاركيات[1].

ويشكل النفط حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي ، إذ يمثل لوحده ثلث الناتج المحلي الإجمالي ومجمل الصادرات ، ولقد أدى الحظر الإقتصادي الذي فرض منذ عام 1992 ، والذي ترافق مع تراجع أسعار النفط عالمياً إلى التأثير سلبياً على النمو الإقتصادي ، ويشهد الاقتصاد تنامياً لمعدلات التضخم وتراجعاً في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

وعلى الرغم من ذلك الحظر الإقتصادي فإن الشركات النفطية الأوروبية والكندية وسعت نشاطاتها النفطية في ليبيا.

وتؤثر الأوضاع المناخية والتربة الضعيفة على الإنتاج الزراعي الشيء الذي جعل ليبيا تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها الغذائية.

وفيما يخص ميزان المدفوعات الليبي والذي يوضحه الجدول رقم (2-2) فقد شهدا نمواً إيجابياً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 1998، 2009، 2010، حيث حقق فائض قدره 1,989,1 مليون دولار في سنة 1995، وأستمر الفائض إلى أن وصل في سنة 2008 إلى حوالي 15,846.0مليون دولار،ووصل سنة 2010 إلى2,610.3 مليون دولار وذلك راجع للأزمة المالية العالمية .

وقد يكون التطور الإيجابي عائداً إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وكذلك ارتفاع قيمة الدولار خلال سنوات الدراسة.

الفرع الثاني : تونس

تبلغ مساحتها 155,566 مليون كيلومتر مربع[2]، أي بنسبة 2.7% من إجمالي مساحة دول إتحاد المغرب العربي ، وبلغ عدد سكانها في سنة 1995، 8,958 مليون نسمة ثم ازداد بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة ليبلغ 10,542 مليون نسمة في عام 2010(أنظر الجدول رقم 2-1).

ووصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتونس حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 44.253 مليون دولار سنة 2010[3].

---

1 – صالح حفيظ الميهوب – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية خلال ثلاثين عام واقع وأفاق ، ورقة مقدمة إلى ندوة ضفاف سرت بين الأمس واليوم ، باريس ، 1999.

2 – صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 ، مرجع سابق، ص 273.

3– صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، مرجع سابق، 286 .

ويعتمد اقتصادها في جزء منه على النفط ، وبشكل رئيسي على الزراعة والسياحة ، وتتألف الصادرات من النفط ومشتقاته والمصنوعات النسيجية والأسمدة الكيماوية ، وفي الحقيقة فإن الزراعة تعتبر قاعدة أساسية للاقتصاد التونسي ، حيث تأتي تونس في المرتبة الرابعة في العالم من حيث إنتاج زيت الزيتون ، وفي المرتبة الثانية من حيث التصدير ، وتأتي الصادرات منه في المرتبة الثانية بعد صادرات المحروقات بالنسبة لتونس ، وهناك صناعات متقدمة تعتمد على الفوسفات وبكميات اقتصادية للتصدير [1].

كما تعتبر تونس من أفضل الدول المغاربية والدول العربية ككل من ناحية تصدير التمور، حيث بلغت كمية التمور في تونس عام 2007 ، 68,86 ألف طن ، أما قيمة التمور فقد وصلت في تونس 172,84 مليون دولار أمريكي حسب إحصائيات سنة 2007 [2].

ويتميز الاقتصاد التونسي بأنه اقتصاد حركي ومتنوع من زراعة وتعدين وسياحة وصناعة.

وتعمل تونس على دعم الصادرات منذ 1987 كعنصر أساسي لتحسين النمو الإقتصادي والمدفوعات الخارجية ، كذلك تعمل على صياغة القوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل على توسيع دائرة الخصخصة وتنظيم الوضع الضريبي ، وقد حصلت على دعم من الهيئات الدولية المانحة لتنظيم القطاع المصرفي.

ومن أهم الصناعات التونسية المنسوجات والألبسة والصناعات الغذائية والأحذية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والإلكترونية ، والفوسفات ...الخ.

أما عن ميزان المدفوعات التونسي وكما هو موضح في الجدول رقم (2-2) فقد حقق فائضاً بشكل عام ما عدا السنوات التالية (1998 ، 2000 ، 2010) حيث حقق خلال هذه السنوات عجزاً بقيمة (187,0 ، 242,4، -190.9) دولار على التوالي.

أما عن باقي سنوات الدراسة فقد حقق ميزان المدفوعات التونسي فائضاً صافياً ويعزى سبب ذلك إلي زيادة تحقيق الفائض في ميزان الخدمات خلال تلك السنوات.

المطلب الثاني : اقتصاد الجزائر

تبلغ مساحتها 2,381,741 مليون كيلومتر مربع ، أي بنسبة 39.3% من إجمالي مساحة دول اتحاد المغرب العربي ، وبلغ عدد سكانها في سنة 1995 ، 29,100 مليون نسمة ، ثم أزداد عدد سكانها بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 35,847 مليون نسمة في سنة 2010 (أنظر الجدول 2-1).

[1] – محمد الأمين : أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، مرجع سابق، ص 10.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، مجلد 28، الخرطوم ، 2008، ص 251.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية لسنة 2010 فيقدر بنحو 161.947 مليون دولار [1].

ونهجت الجزائر منذ الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي ، والذي يقوم به القطاع العام كموجه رئيسي للنشاط الإقتصادي.

ويعتمد اقتصاد الجزائر على البترول ومشتقاته ، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن ، كالحديد والفوسفات والزئبق مما جعل الصادرات الجزائرية تتركز في الهيدروكربونات من نفط خام ومشتقاته والغاز الطبيعي وبعض المنتوجات الزراعية.[2]

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً يملك كافة الموارد التي تؤهله للتطور الإقتصادي ، حيث يمتلك قاعدة صناعية متينة وصلبة ، ويحتوي على إمكانيات زراعية هائلة ، فضلاً عن وجود بنية تحتية في قطاع السياحة والخدمات. ويعتمد الاقتصاد الجزائري على صناعة الغاز والنفط بالدرجة الأولى ، حيث تشكل حوالي 98% من الصادرات.

وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 3.2% من إجمالي مساحة الأراضي ، أما أهم المنتجات الزراعية فهي القمح ، والشعير ، والعنب ، والزيتون ، والحمضيات ، والفاكهة ، بالإضافة لتربية المواشي.[3]

وقد أجرت الجزائر منذ 1989 سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، والتي تعطي دوراً كبيراً لآلية السوق والخصخصة في دعم الاستقرار الإقتصادي والسيطرة على الدين الخارجي وتثبيت أوضاع الميزانية ومواجهة أخطار التضخم.

ويشار إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالمياً من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي ، والمرتبة الأولى في دول المغرب العربي لتصدير الغاز الطبيعي.

أما ميزان المدفوعات الجزائري الذي يظهر في الجدول رقم (2-2) فقد سجل فائضاً في أغلب السنوات ، وعجز في بعض السنوات الأخرى ، وقد تطور هده الفائض إلى أن وصل سنة 2008 إلى حوالي 36,990.0 مليون دولار بعد إن كان يعاني من عجز في سنة الدراسة الأولى سنة 1995 بحوالي 6,330,0 مليون دولار ، وقد يكون السبب في دلك راجعاً إلى الارتفاع في قيمة الصادرات من النفط والغاز خلال سنوات الدراسة ، أما العجز المسجل في بعض السنوات فقد يعود إلى مشاكل المديونية الخارجية.

---

1 – صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، مرجع سابق، 286 .

2– محمد الأمين – أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ،مرجع سابق، ص 10.

3– التقرير السنوي للأمين العام للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية لعام 1999– الاقتصاد العربي تطورات واتجاهات ، العدد السادس ، 2000 ف ، ص 31.

المطلب الثالث : اقتصاديا المغرب و موريتانيا

سنتاول كل من اقتصاديا المغرب و موريتانيا :

الفرع الأول : المغرب

تبلغ مساحتها 710,850 مليون كيلومتر مربع ، إي بنسبة 11.7% من إجمالي مساحة دول إتحاد المغرب العربي[1].

كما وصل عدد سكانها في عام 1995 إلى 26,386 مليون نسمة ، ثم زاد بشكل كبير ليصل إلى 31.894 مليون نسمة في عام 2010 (أنظر الجدول 2-1).

ووصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمغرب حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية سنة حوالي 91,314 مليون دولار.[2]

ويعتمد الاقتصاد المغربي على المجالات الصناعية المتوسطة والتعدين والزراعة واستغلال مناجم الفوسفات والسياحة ، وتحتل الصادرات المغربية من الفوسفات ، والحمضيات والأسمدة الكيماوية والثروة السمكية مركزاً مرموقاً.

وقد ركّز المغرب منذ استقلاله على التنمية الزراعية بصورة كبيرة ، حيث إنها وضعت في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من الهيئات الدولية ، وذلك بهدف تقليص العجز في الميزانية وإزالة العوائق أمام تحرير التجارة الخارجية ومحاولة حل إشكالية التضخم.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد المغربي إلا أنه يخضع لأوضاع المناخ المتقلبة ، مع أن صادراته تشكل نسبة هامة من إجمالي الصادرات المغاربية حيث يبلغ حوالي 50% وتحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة من الذرة الشامية بدول المغرب العربي.[3]

ولقد دخل المغرب في اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وهو أمر التزم بموجبه بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة القادمة من أوروبا وتتمتع المغرب بنشاط سياحي مميز إضافة إلى الصناعة ، ومن أهم الصناعات المغاربية صناعة الفوسفات ومنتجات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية والحديد والكيماويات.

أما ميزان المدفوعات المغاربي وكما هو موضح في الجدول رقم (2-2) فقد سجل فائضاً بسيطاً طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنوات 1995 ، 2000 ، 2008 على التوالي فقد حقق عجزاً بلغ (988,0

1- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004 ،مرجع سابق ، ص 273.

2- صندوق النقد العربي :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ، مرجع سابق، ص 286 .

3- إسماعيل عبد المجيد المحيشي : الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي ، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ، 2003 ، ص 31.

، 413,9 ، 1,480,9) مليون دولار وقد يكون العجز راجع إلى تراجع القيمة الإجمالية بالدولار للصادرات مقابل ارتفاع الواردات (خصوصاً الغذائية منها بعد الجفاف الذي تعرض له المغرب في تلك السنوات).

أما عن باقي سنوات الدراسة فقد حقق المغرب فائضاً حيث وصل أعلى قيمة فائض في الميزان الكلي للمغرب في سنة 2001 حين بلغ ما قيمته 3,762,2 مليون دولار.

الفرع الثاني : موريتانيا

تبلغ مساحتها 1,030,700 مليون كيلومتر مربع ، أي بنسبة 17% من إجمالي مساحة دول اتحاد المغرب العربي [1]، وبلغ عدد سكانها 2,283 مليون نسمة في عام 1995 ثم ازداد ليصل إلى 3,170 مليون نسمة في عام 2010(أنظر الجدول 2-1).

ووصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية حوالي 2,819 مليون دولار.[2]

ويعتمد اقتصادها على الثروة السمكية والمعادن وأهم صادراتها الأسماك ، والحديد ، وبعض المعادن المختلفة. وتعد موريتانيا بلد منخفض الدخل وتعتمد كذلك على المساعدات الخارجية على الرغم من أنها تمتلك ساحلاً على المحيط الأطلسي يحتوي على الأسماك بجميع أصنافها وأنواعها.

وتحتوي موريتانيا علي موارد اقتصادية هامة ، ففي المجال الرعوي قدرت ثروة البلاد من الماشية عام 2000 بحوالي 16 مليون رأس (منها 1,5 مليون رأس من الأبقار ، 13,3 مليون رأس من الأغنام ، 1,2 مليون رأس من الإبل) [3]

والثروة السمكية الموريتانية تصنف بأنها هامة وفقاً للمقاييس العالمية حيث أن قطاع الصيد يساهم بنحو 52% من مداخيل الصادرات ، و25% من إيرادات الميزانية ، وحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعاني الاقتصاد الموريتاني من عدة صعوبات أبرزها ضخامة خدمات الدين الخارجي ، وعجز ميزان المدفوعات ، وارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة ، ونقص الأيدي الماهرة وتخلف البُنى التحتية.

وفي نهاية عام 2006 تم إسقاط معظم الديون عن موريتانيا ضمن برنامج إعفاء الدول الفقيرة ، واعتبرت الحكومة الموريتانية ذلك نتيجة نجاحها في تطبيق برامج الإصلاح.

وفي إطار التوجه الرامي إلى تحرير الاقتصاد الموريتاني أتبعت الدولة سياسات تجارية ومالية ونقدية.

---

1 . صندوق النقد العربي :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 ، مرجع سابق ، ص.273

[2] . صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 ، مرجع سابق ، ص268.

3- international monetary fund,(imf).statistical appendix. Islamic republic of mauritonia.p10

في حين نجد أن ميزان المدفوعات الموريتاني كما هو موضح في الجدول رقم (2-2) قد سجل عجزاً طيلة سنوات الدراسة ، وذلك باستثناء السنوات (2002 ، 2006 ، 2007 ،2010) حيث سجل فائضاً وصل إلى (138,2 ، 272,6 ، 16,0 ،25.6) مليون دولار.

وقد يعود ذلك الانتعاش إلى بعض ثمار جهود الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته موريتانيا أما العجز قيمكن إرجاعه إلى تضائل القيمة الإجمالية للصادرات وتنامي الواردات، وكذلك يعود إلى ارتفاع في ميزان الخدمات الموريتاني وارتفاع بمعدلات أقل للتحويلات إلى موريتانيا وضخامة الدين الخارجي.

وبشكل عام ، فإن الإقتصادات المغاربية تعتمد أساساً على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للمواد الأولية ، كذلك المنتجات الزراعية. وإلى جانب ذلك فإن المغرب العربي يمتلك مخزوناً كبيراً من المواد الأولية والثروات النفطية والتعدينية التي تشكل المرتكزات الأساسية لمختلف الصناعات في الدول المتقدمة والدول النامية لمدة طويلة من الزمن ، خصوصاً في ظل محدودية بدائل الطاقة والمواد الأولية وهذه بعض المعطيات: [1]

- يمثل النفط المغاربي حوالي 8% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
- تمثل الفوسفات المغاربي 50 مليار طن أي حوالي 36% من الاحتياطي العالمي.
- يمثل اليورانيوم المغاربي حوالي 56 ألف طن من الاحتياطي العالمي.
- يمثل الفحم الحجري المغاربي حوالي 18% من الاحتياطي العالمي.
- يمثل الرصاص المغاربي حوالي 4% من الاحتياطي العالمي.
- يمثل الزنك المغاربي حوالي 3% من الاحتياطي العالمي.

كذلك تزخر الأراضي المغاربية باحتياطيات عدة أخرى من معادن فلزية وغير فلزية منها الذهب ، الحديد ، والفضة ، النحاس ، والكوبالت ، والجبس ، والأثريون ، وعلى الكثير من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيماوية كالبوتاس والأملاح المختلفة.[2]

إن مثل هذا الاحتياطي الوافر لمثل هذه المجموعة من الدول النامية كفيل بتوفير فرص الرخاء والتنمية في ظل توافر شروط الاندماج والتكامل.

1 – محمد الأمين : أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، مرجع سابق ، ص 11.

2 – المرجع السابق ، ص11.

الجدول رقم (2-1) :عدد السكان في دول المغرب العربي من عام 1995 – 2010

مليون نسمة

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا
1995	4,799	29,100	26,435	8,958	2,283
1996	4,871	29,201	26,848	9,089	2,350
1997	4,944	29,931	27,310	9,215	2,420
1998	5,019	30,679	27,775	9,333	2,493
1999	5,095	31,446	28,238	9,456	2,568
2000	5,171	30,416	28,466	9,564	2,645
2001	5,249	30,879	29,170	9,674	2,711
2002	5,328	31,357	29,631	9,782	2,777
2003	5,409	31,848	30,105	9,840	2,839
2004	5,490	32,364	30,584	9,932	2,912
2005	5,573	32,906	30,172	10,029	2,981
2006	5,657	33,481	30,50 6	10,126	3,054
2007	5,742	34,054	30,850	10,225	3,128
2008	5,829	34,643	31,195	10,327	3,204
2009	7,530	35,239	31,543	10,435	3,282
2010	7,774	35,847	31,894	10,542	3,17

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى :-

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2004 ، ص 251 – سنة 2006 ، ص 261 – سنة 2009 ، ص 272.سنة2010 ،سنة 2011 ، ص 292 .

الجدول رقم (2-2): تطور فائض وعجز ميزان المدفوعات المغاربي خلال السنوات (1995 - 2010)

مليون دولار

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا
1995	1,989.1	6,330.0 -	982.0 -	80.0	6.1 -
1996	1,460.2	2,080.0 -	292.0	396.0	11.6 -
1997	1,851.8	1,160.0	553.0	337.0	13.8 -
1998	410.8 -	1,530.0 -	247.4	187.0 -	11.7 -
1999	525.1	2,380.0 -	1,638.6	689.6	43.1 -
2000	6,487.4	7,570.0	413.9 -	242.4 -	94.1 -
2001	1,333.9	6,190.0	3,762.2	263.1	47.1 -
2002	299.2	3,660.0	640.3	154.3	138.2
2003	3,858.1	7,470.0	1,643.1	385.0	127.1 -
2004	4,655.6	9,250.0	1,893.3	973.6	109.2 -
2005	16,335.6	16,940.0	2,422.6	936.7	73.6 -
2006	18,084.0	17,730.0	2,687.3	2,086.1	274.0
2007	19,827.0	29,550.0	2,039.0	689.6	16.0
2008	15,846.0	36,990.0	1,423.0	1,667.6	45.4-
2009	5,162.4	3,860.0	131.6	1,633.5	9.8-
2010	2,610.3	15,580.0	310.9-	190.9-	25.6

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001 ، ص 353 - سنة 2006 ، ص 349 - سنة 2009 ، ص 361- سنة2011 ، ص 383 .

المبحث الثاني : مقومات وسمات ومؤشرات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب حيث يتناول المطلب مقومات الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ، فيما يدرس المطلب الثاني سمات الصناعة التحويلية ، فيما يتعرض المطلب الثالث إلى مؤشرات الصناعة التحويلية .

المطلب الأول: مقومات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

مما لا شك فيه أن للصناعة عدد من المقومات الطبيعية والبشرية الضرورية لقيامها. غير أن الأهمية النسبية لتلك المقومات في جذب الصناعة إليها تختلف من مكان إلى آخر ومن عصر إلى عصر ، ونظرة إلى التوزيع الجغرافي للصناعة في العالم ، تظهر لنا أن الصناعة قد تركزت وتوطنت في أقطار معينة تتوفر فيها مقومات الصناعة كلها أو بعضها ، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:-

الفرع الأول : رأس المال

تتطلب الصناعة الحديثة آلات و مكائن ضخمة عالية الثمن. وهذه المكائن والآلات ووسائط النقل التي تحتاجها المنشأة وكذلك قيمة الأرض التي يشغلها وأثمان مواد الوقود والطاقة والمواد الأولية وأجور العمال ورواتب الموظفين والخبراء وتكاليف الخدمات العامة التي تقدمها المنشأة الصناعية للعاملين فيها ، كلها تستلزم توافر استثمارات عالية قبل البدء في المشروع الصناعي.[1]

وعلى ذلك فإن المقصود برأس المال باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج ليس مجرد النقود المستخدمة في العمليات الإنتاجية أي رأس المال القيمي ، بل يشمل أيضاً سائر السلع الوسيطة الناتجة من تفاعل عنصر العمل وعنصر الطبيعة والمخصصة للاستخدام في إنتاج سلع أخرى أو ما يسمى برأس المال العيني أو رأس المال الثابت ، وهذا يشمل أبنية المصانع والآلات والمكائن ووسائط النقل والمواد الأولية ، ويأتي توافر رأس المال عادة من مصدرين هما الادخار والاستثمار.[2]

الفرع الثاني : القوى العاملة

القوى العاملة عنصر مهم في جميع العمليات الصناعية ، إلاّ أن دور هذا العنصر في اختيار موقع الصناعة يختلف من صناعة إلى أخرى ومن مصنع إلى آخر. ففي بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة وسائط النقل والغزل والنسيج يجري استخدام أعداد كبيرة من العمال ، بينما تتطلب صناعات أخرى أعداد قليلة من اليد العاملة، وتحتاج بعض الصناعات عمالاً على

1- فؤاد محمد الصقار: الجغرافية الصناعية في العالم ،الطبعة الأولى ،وكالة الكويت للمطبوعات، 1980، ص73.

2- أحمد حبيب رسول: جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985، ص60.

درجة عالية من الخبرة الفنية كصناعة العدسات والساعات والمجوهرات الثمينة ، في حين لا تشترط صناعات أخرى عمالاً أقل مهارة كصناعة مواد البناء مثلاً.

كما نلاحظ أن الصناعة تستفيد من وفرة اليد العاملة في المناطق المزدحمة بالسكان إذ يكون بإمكانها استخدامهم بأجور منخفضة. وذلك بعكس الحال في المناطق القليلة السكان والتي ترتفع فيها أجور العمال ، غير أن انخفاض الأجور لا يعني بالضرورة انخفاض تكاليف العمل. لأن تكاليف العمل ترتبط بالإضافة إلى مستوى الأجور بقدرة العمال الإنتاجية وبضرورة توافر العناصر الإدارية الكفؤة القادرة على التنظيم والإبداع.

وفي المناطق المزدحمة بالسكان في الدول النامية والمتخلفة من السهل الحصول على العدد المطلوب من العمال غير الماهرين ولكن من الصعوبة الحصول على العدد المطلوب من العمال المتدربين.

إن اختيار موقع الصناعة في مناطق توافر العمال أو في المناطق الحضرية يوفر على أصحاب العمل إنفاق رأس المال الواجب إنفاقه لأغراض الإسكان ومشاريع الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم وخدمات النقل والمواصلات...الخ ، وهذا يعني أن عدم توافر الخدمات المذكورة أو ما يعرف أيضاً بالبنية التحتية الأساسية يزيد من رأس المال المطلوب لإقامة المشاريع الصناعية. وهذه ناحية مهمة جداً بالنسبة للأقطار المتخلفة أو النامية التي تعاني معظم أقاليمها من ندرة الخدمات المذكورة. فعليه يفضل هذا من إقامة المؤسسات الصناعية في المدن حيث تتوافر الخدمات الاجتماعية.

الفرع الثالث : السوق

يعتبر السوق عنصراً رئيسياً من عناصر التوطن الصناعي ، أي من ضمن العوامل المهمة للصناعة وبصورة خاصة بالنسبة لتلك الصناعات التي تبلغ تكلفة نقل منتجاتها إلى الأسواق نسبة عالية من جملة تكلفتها النهائية ، لأنه إذا كانت تكلفة المنتجات إلى المستهلك أكثر من تكلفة نقل خاماتها إلى المصنع ، يكون في هذه الحالة من الأفضل أن تقام المصانع قرب المستهلك ، سواء كان المستهلك مجتمعاً بشرياً أو صناعات مكملة للصناعات الأساسية.

ويعتمد جذب الأسواق لهذا النوع من الصناعات إلى حد كبير على توافر النقل وتكلفته وعلى بنية وسائط النقل في المنطقة ، وبصورة عامة يمكن أن نصف الصناعات التي تظهر ارتباطاً وثيقاً بالسوق إلى المجموعات التالية:-

أ- الصناعات التي تنتج المنتجات التي تتعرض للتلف بسرعة بعد تصنيفها كصناعة منتجات الألبان ، وكذلك الصناعات التي يتطلب توزيع منتجاتها طازجة بسرعة إلى المستهلكين مثل صناعة الخبز.

ب- الصناعات التي تنتج سلعاً سريعة الكسر مثل صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية والخزفيات وهذه الصناعات تتميز بكون منتجاتها معرضة للكسر بسرعة عند نقلها.

ج- الصناعات التي تنتج سلعاً كبيرة الحجم ورخيصة القيمة مثل صناعة الأثاث.

د- الصناعات التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة. جميع المناطق المزدحمة بالسكان تكون مواطن ملائمة لتوطن هذا النوع من الصناعات.

هـ- الصناعات التي تتطلب مواد أولية بكميات قليلة. جميع الصناعات التي تتطلب كميات قليلة من المواد الأولية يمكن نقلها بسهولة وتكلفة نقل رخيصة والتي لا ترتبط بمكان معين لتنجذب نحو السوق مثل صناعة البلاستيك وصناعة الآلات الكهربائية والميكانيكية الخفيفة.

ولو أمعنا النظر إلى السوق في الاتحاد المغاربي فسنجده لا يزال يستورد الكثير من المنتجات المصنعة من الخارج ، ومعنى هدا أن الطلب الداخلي على السلع المصنوعة وحجم السوق الداخلية في الاتحاد المغاربي كبيراً فلو نمت الصناعة المغاربية بحيث تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات المصنوعة التي تستهلكها السوق المحلية ويستوردها الاتحاد المغاربي من الخارج ، فإن هناك سوق خارجي مفتوحة أمام الفائض من احتياجات السوق الداخلية في دول الاتحاد المغاربي.[1]

كما أن تلبية احتياجات السوق المغاربي من جميع الاحتياجات بدلاً من استيرادها من الخارج يتم بإنتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات لتلبية متطلبات السوق المحلية ومحاولة منافسة الأسواق الخارجية.

الفرع الرابع : المواد الأولية

المواد الأولية أو المواد الخام هي المواد التي تصنع منها حاجات الإنسان المتنوعة وهي إما أن تكون بشكل مواد أولية زراعية أو حيوانية أو نباتية أو معدنية أو اصطناعية أو صناعية.

إن توفر المواد الأولية يعتبر من المقومات الأساسية للتنمية الصناعية في أي قطر وبالرغم من أهمية توافر المواد الأولية ، نجد أن الباحثين قد اختلفوا في تقويم هذه الأهمية، إذ يرى فريق منهم إن توفر المواد الأولية المحلية عنصر فعال في عملية التنمية الصناعية ، في حين يرى الفريق الآخر أنه يعتبر عاملاً مهماً ولكنه ليس أساسياً في هذه المجال.[2]

الفرع الخامس : الوقود والطاقة

تختلف حاجة الصناعة إلى مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة تبعاً لتكلفة استغلالها وتبعاً لطبيعة العمليات الصناعية. ففي بعض الصناعات تستخدم مصادر الطاقة لغرض توليد الحرارة كما في عمليات صهر المعادن ، بينما في صناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج تستخدم موارد الطاقة قوة دافعة أو محركة للآلات والمكائن أو لغرض نقل الخدمات أو المنتجات الجاهزة الصنع. وفي بعض الصناعات حيث يتزايد الطلب كثيراً على الكهرباء يجري تحويل مواد الطاقة المذكورة إلى طاقة جديدة

1 – حوسين مصباح العلام ، مرجع سابق، ص 74.

2- أحمد حبيب رسول، مرجع سابق ، ص53.

وهي الطاقة الكهربائية. حيث تكون أكثر ملائمة وأقل تكلفة كما هو الحال في صناعة الألمونيوم الذي يتطلب طاقة كهربائية عالية.

هذا وقد ساعد التطور التكنولوجي على الإقلال من كميات الوقود اللازمة للعمليات الصناعية كما ساعد على إمكانية تعويض مصدر من مصادر الطاقة بأخرى ، فانعدام الفحم يمكن التعويض عنه بالنفط أو الطاقة المائية أو الغاز الطبيعي وإمكانية تعويض مادة وقود بأخرى في العديد من الصناعات كانت لها أهميتها الكبيرة من حيث:

أ- تحرير الصناعة من الارتباط بمواقع معينة. وهذا يعني أنه أصبح بإمكان الإنسان اختيار مواقع الصناعات.

ب-إمكانية قيام عملية التصنيع في دول لم تكن تسمح مصادر الطاقة لقيام الصناعات فيها قبل نصف قرن. أياً كانت مصادر الطاقة اللازمة لصناعة محدودة. وهذا يعني إن إحلال مصدر من مصادر الطاقة محل آخر قد خلق ظروفاً مشجعة لعملية التصنيع في معظم أقطار العالم.

الفرع السادس : البنية التحتية الأساسية

إن تنمية البنية الأساسية تتصل اتصالاً متكاملاً ببناء فروع الاقتصاد كله ، إذ أن التطورات والتغيرات التي تحدث في فروع الاقتصاد الوطني تؤثر بدورها في تنمية هذا الهيكل. فالانتقال السريع من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التجاري والهجرة المتزايدة للسكان وخاصة إلى المراكز الحضرية الكبيرة واكتشاف الرواسب المعدنية واستثمارها كل هذه التحولات أدت إلى زيادة الحاجة إلى وسائل النقل والمواصلات وإلى إنشاء مشاريع الماء والكهرباء ، وإنشاء وتطوير مؤسسات التربية والتعليم والصحة وغيرها من المؤسسات التي تقدم المناخ المشجع لعملية الإنتاج ، وبالتالي تسهم مساهمة فعالة في عملية إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للبلد.

إن إنشاءات مرافق البنية الأساسية في البلدان تهدف إلى توسيع العلاقات الاقتصادية بين المناطق والأقاليم وتقوية علاقة القرية بالسوق وانحلال الاقتصاد الطبيعي ، كل ذلك يسهل ويعجل في تكوين السوق المحلية وتوسيعها ، كما يخلق الظروف الملائمة لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

ويمكن حصر استخدام سكك الحديد في إحدى عشر دولة عربية فقط ،ويبلغ طول سكة الحديد نحو 22 ألف كيلومتر منها 8 آلاف كيلومتر في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .

أما سكك الحديد في دول المغرب العربي يمكن حصرها على النحو التالي :

أ- سكة حديد المغرب ، تربط تونس والجزائر والمغرب.

كما إن من ابرز الطرق البرية هي :

طريق البحر المتوسط من الإسكندرية ، طرابلس ، تونس ، الجزائر ، الدار البيضاء ، نواكشوط.[1]

1 – محمد أحمد عقله ألمؤمني وآخرون : التنمية في الوطن العربي ، الطبعة الثانية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 52،53.

الفرع السابع : الظروف الاجتماعية والسياسية

تتدخل الدولة في ظل النظام الرأسمالي في النشاط الصناعي وفي تحديد المواقع الصناعية تدخلاً مباشراً بعوامل إستراتيجية واقتصادية واجتماعية متداخلة ، وذلك بهدف ضمان إنتاج سلع إستراتيجية ضرورية وفي مناطق معينة مأمونة من البلاد. وهذا ما يحدث غالباً أثناء الحروب ، حيث تدخل الدولة بنفسها بإنشاء الصناعات العسكرية الإستخراجية في أقاليم خاصة.

والحقيقة إن دور الدولة المباشر في النشاط الصناعي وفي تحديد المواقع الصناعية يكون أكثر جلاء في الأقطار التي يسيطر فيها القطاع العام على الصناعة وتتبع الدولة سياسة التخطيط المبرمج في مجال التنمية الصناعية.

فمثلاً المشاريع التي قامت في ليبيا و الجزائر تعكس لنا بوضوح تدخل الدولة المباشر في عملية التوطن الصناعي.

الفرع الثامن : المياه والأرض والمناخ

من المعروف أن كميات المياه المتوفرة (المياه السطحية والمياه الجوفية) تختلف من منطقة لأخرى ومن فصل لآخر وضمن منطقة معينة وأخرى ، ولهذا العامل أهمية خاصة بالنسبة للصناعات التي تستهلك مقادير كبيرة من المياه ودور المياه في اختيار الموقع الصناعي من كونه مادة رخيصة.

فالمياه عنصر أساسي وضروري لكافة الصناعات وخاصة الصناعات الإستراتيجية الكبرى التي تستخدم قدراً كبيراً من الطاقة والحرارة.

لذلك نجد أن مصانع الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية تتوطن على امتداد الأنهار والبحيرات والبحار.

أما فيما يتعلق بالأرض فهناك العديد من الصناعات التي تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المنشآت الصناعية وملحقاتها من مخازن ومستودعات ومشاريع تنقية المياه وتوليد الطاقة وغيرها.

وعليه نجد أن ثمن الأرض قد يؤثر تأثيراً كبيراً في اختيار موقع المصنع وتظهر صعوبة توافر الأرض في المدن الكبيرة وخاصة بالنسبة للصناعات التي تتطلب مساحة كبيرة ، لأن أسعار الأرض مرتفعة ثم إن إمكانية الحصول على الأرض هنا محدود بالمساحة.

لهذا نجد أن المصانع الكبيرة تفضل اختيار توطينها في ضواحي المدن بعيداً عن المناطق السكنية وحيث الأرض أكثر توافراً ورخصاً مما يضمن أيضاً السرعة والسهولة في استخدام وسائط النقل.

يضاف إلى ذلك علاقة المناخ باختيار المناطق الصناعية أو التوطن الصناعي فقد ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة كبيرة من الأبحاث حول علاقة المناخ بالتوطن الصناعي. إذ أن الظروف

المناخية هي التي تحدد نوع الإنتاج الزراعي وبالتالي تحدد نوع الصناعة القائمة على الخامات الزراعية.

الفرع التاسع : الموقع الجغرافي

ونعني بذلك إن الدولة قد تتمتع بموقع جغرافي مناسب ، أي وجودها مثلاً بالقرب من الطرق البحرية ، أو بالقرب من الأسواق العامة.[1]

إن موقع بلد أو منطقة ما بالنسبة إلى البلدان الأخرى أو بالنسبة إلى اليابسة أو المسطحات المائية له تأثيره في تطور وازدهار الصناعة فيها باعتبار المناطق المجاورة لها.

ويمكن القول إن كافة دول المغرب العربي تقع على مسطحات مائية واسعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

كما أن هذا الموقع الجغرافي يجعلها نقطة أو مركز الوصل بين أوروبا وأفريقيا ، بل أيضاً بين معظم قارات العالم وأفريقيا.

وانطلاقاً من أن جوهر عملية التصنيع هو إقامة الصناعات التحويلية التي تنصب على تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة وتامة الصنع ، يمكن تحديد مجموعة من المعايير التي تحدد نقاط القصور في الصناعة التحويلية[1] ، ومدى قدرة برامج التصنيع في إحداث النمو الصناعي وهي:

1- درجة الاستغلال الأمثل للموارد ومقومات النجاح المتاحة.

2- نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

3- مدى التوازن بين الصناعات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ودرجة الترابط بينها.

4- قدرة الصناعة المغاربية على إفراز فرص العمل.

وبهذا يمكن القول إن قياس مدى نجاح الصناعة التحويلية يتم من خلال قدرتها على تحقيق الاعتماد على الذات.

1- محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1997، ص13

المطلب الثاني : السمات الرئيسية للصناعات التحويلية المغاربية

تمتاز الصناعة التحويلية المغاربية بجملة من الخصائص من أبرزها:

1- عدم التنسيق والتكامل في ما بينها ، ويعتبر هذا من أهم سماتها سواء كان هذا التكامل أفقياً أو عمودياً ، لأن التخطيط في هذا المجال من أجل إقامة المشاريع الصناعية يتخذ على صعيد قومي ، وهو ما ينعكس بالسلب على نمط التصنيع في الدول المغاربية ، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح التكامل الأفقي والعمودي:

التكامل الأفقي: Horizontal Integration

إذا جمعت المشروعات التي تنتج نفس الصنف من السلعة أو الخدمة وجعلت تحت رقابة موحدة ، وصنفت العملية بأنها تكامل أفقي.

إن الرغبة في الهيمنة على السوق ، هي بلا ريب من الدوافع التي تقضي إلى التكامل الأفقي ، وعندما عدد من المشروعات التي تنتج مادة واحدة أو منتجات متماثلة مجتمعاً واحداً ، فإن المنافسة سوف تقل وسوف تستطيع المجموعة المتحدة أن تمارس سيطرة أوسع على السوق ، بسبب هذه الحقيقة وهي أن نسبة كبيرة من مجموع العرض في السوق قد أصبحت تحت سيطرتها.[1]

التكامل العمودي: Vertical Integration[2]

عندما يحصل الاندماج بين مشروعات تتعاطى مختلف المراحل للعملية الإنتاجية ، فإن ذلك يعني التكامل العمودي. وهو "عمودي" بمعنى أن الانضمام هو تحرك إلى الأعلى أو الأسفل من العملية الإنتاجية التي تبدأ من الاستخراج إلى التوزيع.

ويصنف التكامل العمودي عادة إلى:-

أ- التكامل الخلفي Backward Integration

ب-التكامل الأمامي Forward Integration

2- ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي ، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ، مما جعل الصناعة في هذه الدول تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، ويرجع سبب هذا إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة ، والناجم عن التضخم العالمي لأن الصناعة المغاربية تعتمد وبشكل كبير على هذه المستلزمات.[3]

3- تتميز الصناعة التحويلية المغاربية بتدني مستويات الإنتاج الفعلي نتيجة لانخفاض مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية.

1- محمد عزيز: فصول في التكامل الاقتصادي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ،1982 ، ص ص 147 148.

2- المرجع السابق ، ص 145.

3- حميد الجميلي: دراسات في الأمن الاقتصادي العربي ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،ليبيا ، طبعة أولى ، 2005، ص 264.

كما أن هناك أسباباً أخرى تجعل الوحدات الإنتاجية تنتج بمستوى أقل من المستهدف منها ، ومن هذه الأسباب شحة النقد الأجنبي وكذلك بسبب القيود الإدارية أو حتى غياب التنظيم وحسن إدارة المشروعات الصناعية.

4- عدم استقلالية الصناعة العربية ومن ضمنها المغاربية ، لأنها تعتمد في الكثير من حلقاتها على الصناعات العالمية ، والتي تحتكرها تقنياً ومالياً الشركات متعددة الجنسية ، وهذا ما تشير إليه العديد من المؤشرات الدولية ومن أبرزها حجم استيراد المستلزمات السلعية ، والسلع المصنعة التي تدخل في الإنتاج الصناعي.

5- كان التطور البسيط الذي رافق إنتاج الصناعة التحويلية العربية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها العديد من الدول المغاربية في ذلك الوقت ، إلاّ أن الطلب المحلي زاد بمعدلات تفوق الزيادة المحققة في الإنتاج مما أدى إلى اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي من أجل سد هذه الفجوة وتلبية احتياجات الطلب المحلي من تلك المنتجات.

6- اتسمت بعض إستراتيجيات التصنيع في الدول المغاربية بالنظر إلى العملية التصنيعية من منظور جزئي ، وعدم ربطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا الخلل في التشابك أدى إلى الجهل بالطاقة الاستيعابية للأسواق ، وأيضاً عدم دقة المعايير المستخدمة في التصنيع ، مما سبب في عدم إتباع سياسات استهلاكية منبثقة من الاحتياجات الأساسية للدول ، وهذا بدوره أدى إلى تخلف الإنتاج الصناعي العربي ، وشل قدرته الإنتاجية المتاحة ، ودفع بالعديد من الدول العربية ومن بينها المغاربية إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية.[1]

[1]- إسماعيل صبري عبد الله: التنمية من منظور المشروع الحضاري ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 269 ، يوليو ، 2000 ، ص ص 149 ، 150.

المطلب الثالث: مؤشرات الصناعات التحويلية

يمكن القول بأن من أبرز مؤشرات الصناعات التحويلية في الدول العربية عامة و المغاربية خاصة يمكن حصرها في النقاط التالية.

الفرع الأول : ضعف قاعدة الصناعات التحويلية

تعتبر الصناعات التحويلية هي القطاع الحاكم في الاقتصاد الوطني نظراً لانعكاس التطورات التكنولوجية على هيكل الصناعات القائمة وتطورها وإنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة. ويرتبط التقدم في مراحل التنمية الاقتصادية بنمط وآلية عملية التصنيع.

كما أن استمرار ارتكاز القاعدة الصناعية على إنتاج وتصدير المواد الخام ، والبترول بصفة خاصة ، مما يدل على عدم استفادة الدول العربية بشكل كاف بما يتوفر لها من ثروة معدنية وبترولية سواء كمادة خام للعديد من الصناعات البتروكيماوية ، أو ما توفره صادراتها من مواد تمويلية لإقامة قاعدة لصناعات تحويلية متنوعة تحقق التغير المنشود في هياكل الإقتصادات الوطنية وتقود عملية التنمية.

وتتأكد هذه الاتجاهات على المستوى القطري ، وذلك أن أعلى نصيب لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تحقق لكل من تونس والمغرب ، وأن سبب ذلك يعزى إلي إن الثروة النفطية والغاز الطبيعي ، من شأنها وضع الصناعة التحويلية في مراكز أدنى نسبياً في الناتج المحلي الجمالي.

ومما لا شك فيه أن استمرار تدني نصيب الصناعات التحويلية في هيكل الاقتصادات العربية واستمرار ارتكاز القاعدة الصناعية على الصناعات الإستخراجية يضعف القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في السوق العالمية نظراً لصغر حجم تلك الصناعات على المستوى القطري مقارنة بنظيرتها في الدول النامية الصناعية الجديدة التي أصبحت تتمتع بقاعدة صناعية كبيرة تمكنها من تخفيض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة والاستفادة من مزايا الحجم الكبير والمنافسة في الأسواق العالمية.

والواقع أن التطور في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي له أهمية كبيرة في عملية التحول الصناعي ، ويحدث ذلك عندما يفوق معدل نمو الصناعة معدل النمو الاقتصادي. ذلك أن المسار الطبيعي لأي عملية تصنيع ناجحة هو استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج الصناعي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حتى يمكن أن يرتفع النصيب النسبي للصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد الوطني مع مرور الزمن ، وبما يؤدي إلى تعميق درجة التصنيع واكتساب ميزات تنافسية جديدة ، والانتقال إلى مراحل أكثر تطوراً في عملية التصنيع.

وحتى يمكن التحول بهذه الصناعات إلى مراحل أكثر تطوراً في عملية التصنيع وبالصورة التي تغير من هيكل الإقتصادات الوطنية وترفع من إسهامات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي هيكل الصادرات السلعية فإن الأمر يتطلب توفر مجموعة من العوامل لعل أهمها سوق محلية واسعة توفر قاعدة انطلاق لهذه الصناعات قبل التحول بها إلى الأسواق العالمية.

الفرع الثاني : تدني المدخل المعرفي والتقني في الصناعات التحويلية

تصنف منظمة اليونيدو الصناعات التحويلية حسب درجة التعقيد والمستوى المعرفي والتكنولوجي إلى ثلاثة أنماط هي المستوى التقني العالي والمتوسط والمتدني ثم المستوى الذي يعتمد على مصادر الثروة الطبيعية (الزراعة والبترول والمعادن) ويغلب على هيكل الصناعات التحويلية في الدول العربية و المغاربية على حد سواء استخدام ما يتوفر من مواد خام في إقامة القاعدة الصناعية حيث يلاحظ سيطرة الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط وبعض المعادن الأخرى والزراعة على القواعد الصناعية في الدول العربية سواء على المستوى القطري والإجمالي وهو ما يطلق عليها الصناعات الخفيفة.

ويعكس هذا النمط لهيكل الإنتاج الصناعي مجموعة من الحقائق أولها: الارتباط القوي بين ما يتوفر للمنطقة ككل أو على المستوى القطري من مواد خام أولية سواء من النفط أو الزراعة ، وبين الصناعات التحويلية القائمة حيث تسيطر الصناعات البتروكيماوية في دول المغرب العربي مثل ليبيا والجزائر وهي الدول البترولية المغاربية، بينما تسيطر الصناعات الغذائية في الدول المغاربية ذات القطاع الصناعي الناشئ مثل المغرب وتونس وموريتانيا ، أما الصناعات النسيجية فتسود في دول مثل المغرب وتونس.

وثاني الحقائق التي يعكسها هذا النمط من الصناعات التحويلية هو تضاؤل الأهمية النسبية للصناعات الهندسية والمعادن الأساسية في الدول المغاربية حيث يغلب عليها طابع الصناعات التجميعية أو الورش الصناعية الصغيرة حيث تتدنى الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة الأمر الذي يمكن معه القول إن الطابع الغالب على الصناعات التحويلية في الدول المغاربية هو الصناعات الأولية التي تعتمد أساساً على خامات محلية ولا يساهم فيها المدخل المعرفي والتكنولوجي.[1]

وهكذا يمكن القول إن الصناعات التحويلية المغاربية تتمثل في صناعات تتواجد عند المنتج وتقوم على تحويل المواد الخام المتوفرة أو صناعات في الوسط أو في أواخر الحلقة التكنولوجية ، أما لتكملة المنتج النهائي أو إنتاج المكونات ، وتحتل في المتوسط موقعاً متواضعاً في مراحل الحلقة التكنولوجية وترتكز حالياً على صناعات ثم تجاوزها تكنولوجياً في بلدان الأصل ولا تحتاج إلى خبرات فنية عالية.

[1]– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003 ، مرجع سابق ، ص 74 .

وهذا النمط من التصنيع لا يستقطب استثمارات ذات محتوى عالٍ من التقنية ، ولا يساعد على تنمية القدرات الفنية للعاملين ، ولا يحتاج إلى مجهودات في البحث والتطوير أو ابتكار منتجات جديدة باعتبار أن الدولة الأم تتكفل بذلك.

الفرع الثالث : انخفاض مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية

تعكس نسبة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية توجه سياسات التصنيع ومدى ما تحققه من نجاحات خاصة إذا ما قورنت مع نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى ما تمثله هذه النسبة أيضاً من مؤشر يعكس نمط التصنيع ذاته ، والذي يتباين من مجرد التوسع في تصدير المواد الأولية المصنعة (كالصناعات البتروكيماوية في حالة اعتماد الاقتصاد على البترول) إلى نمط تصدير معمق للصناعات التحويلية ، وهو النمط الذي يسود في دول شرق آسيا حالياً.

فكلما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد الوطني ، دّل ذلك على نمط التصنيع يعتمد على التوجه الخارجي ويعمق من الصناعات التحويلية ، وكلما كانت نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية منخفضة عن نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، دلّ ذلك على ارتكاز نمط التصنيع على المواد الأولية سواء الزراعية أو الخامات البترولية والمعدنية.

وقد يكون هذا النمط طبيعياً في ظل ما تتمتع به المنطقة من وفرة في المواد الأولية الزراعية والمعدنية والبترول.

من ناحية أخرى يعكس نصيب الصادرات من الصناعات التحويلية في هيكل الصادرات السلعية مدى التقدم في عملية التصنيع وأحد مظاهر القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في السوق العالمية ، في حين يعكس ارتفاع الصادرات الأولية (زراعية ومعدنية) في المقام الأول ما يتمتع به الاقتصاد الوطني من ميزات نسبية اكتسبها لظروف تاريخية أو جغرافية أو طبيعية مناخية. وبالتالي فإن انخفاض نسبة الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية في الاقتصاديات المغاربية يمثل أحد نقاط الضعف في التجارب الإنمائية بدول المنطقة.

وبالتالي فإنه لضمان نجاح عملية التنمية فإن المسار الطبيعي لمعدل نمو الناتج الصناعي يجب أن يكون أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يمكن لنصيب الصناعة في الاقتصاد الوطني أن يرتفع ، ومن ثم يحدث تحولٌ في هيكل الاقتصاد الوطني ، ويكتسب درجة أعلى من التقنية والديناميكية التي يتسم بها قطاع الصناعات التحويلية خاصة إذا ما استمرت عملية التصنيع في تطورها وارتقائها من مرحلة إلى أخرى أكثر حداثة وديناميكية.

المبحث الثالث : هيكل وأنماط الصناعة في دول المغرب العربي

الصناعة هي عبارة عن تغيير وتحويل المادة الخام من صورة إلى أخرى للحصول على مادة جديدة ، بحيث يمكن استعمالها بطريقة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ورغباته.

وتعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل ، وامتصاص جانب كبير من القوى البشرية المعطلة ، ومن ثم توسيع مصادر الدخل والارتفاع بمستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي في أي مجتمع من المجتمعات.

وللصناعة أهمية جوهرية في الاقتصاد القومي ، ذلك أنها تمثل محوراً مركزياً في إطار العمل من أجل التنمية ، وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالذات الزراعة.

المطلب الأول : الهيكل الصناعي لدول المغرب العربي

هو عبارة عن العلاقات التركيبية بين أنشطة صناعية مختلفة ، حيث يمكن لعوامل الإنتاج أن تمزج هذه الأنشطة الصناعية بالتقنية الإنتاجية ، وذلك من أجل الحصول على سلع صناعية متنوعة.

وبهذا فإن مكونات الهيكل الصناعي تكون متكاملة رغم تباينها وتتصف بارتباطها ببعضها البعض بعلاقات متشابكة.

والشكل التالي يوضح تقسيمات الهيكل الصناعي :

الشكل رقم (2-1) :

تقسيمات الهيكل الصناعي

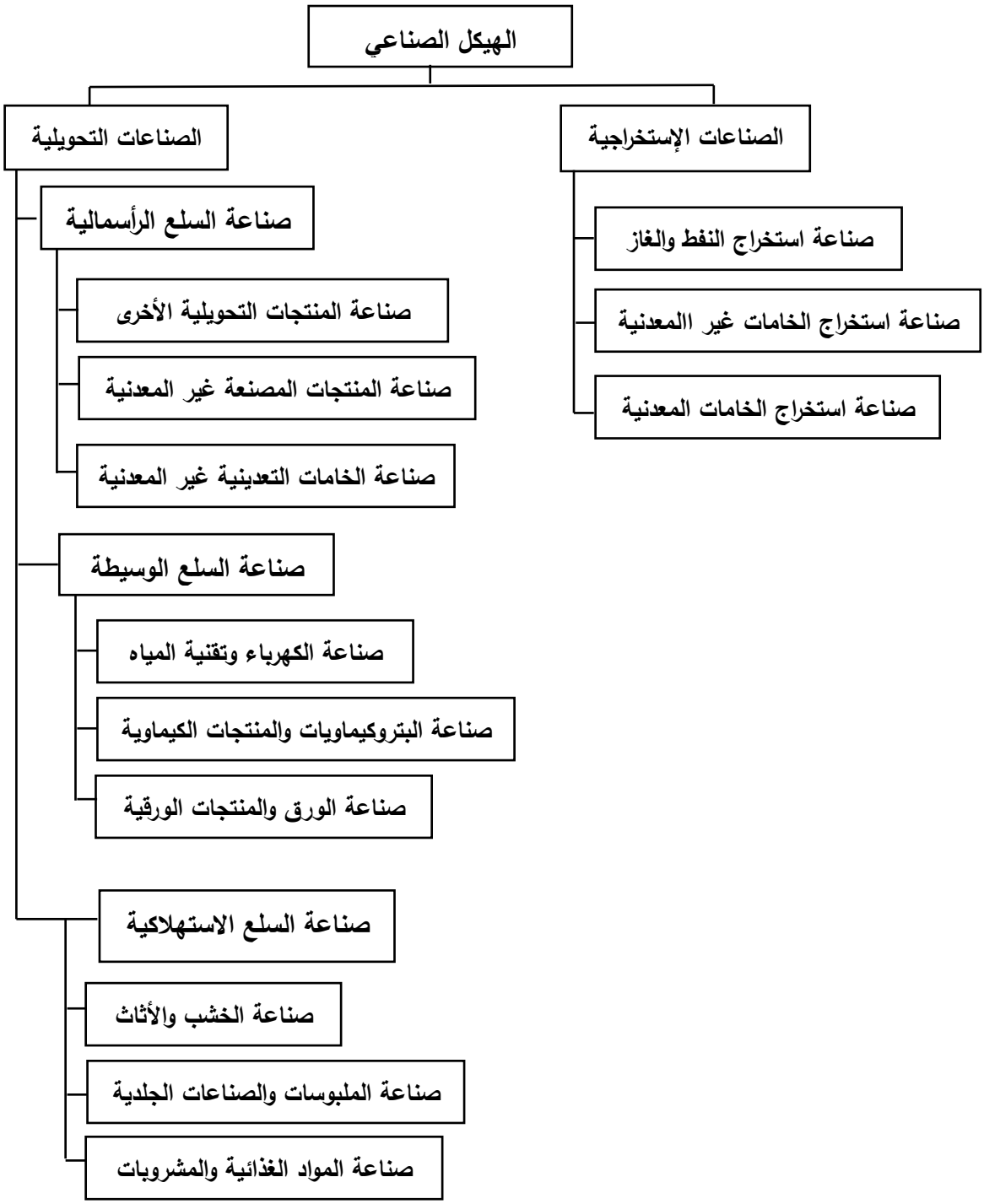

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على التقارير العربي الموحد 2001، 2012

وتتميز الصناعة بالإنتاج الكبير لسد احتياجات السوق المحلية وللتصدير إلى الأسواق الخارجية إن أمكن ذلك ، كما تتصف الصناعة الحديثة بظاهرة (التركيز) بحيث أصبح من الممكن أن يرتبط اسم مدينة أو إقليم ما بصناعة معينة.

ويتصف أداء القطاع الصناعي في الدول المغاربية بصورة عامة بالتذبذب ولعل ما يفسر ذلك أمران:-

أولهما: هيمنة الصناعات الإستخراجية عليه وخاصة في ليبيا والجزائر ، والتي تعتمد على النشاط الاستخراجي للنفط والغاز بدرجة رئيسية ، وعلى عدد محدود من الخامات المعدنية وغير المعدنية ، والتي يوجه ناتجها بشكل شبه كلي إلى الخارج مما يجعل من أدائها عرضة للتقلبات في الأسعار ، والطلب العالميين على هذه السلع.

أما الأمر الثاني: فهو ضعف القاعدة الإنتاجية ، وعدم تنوعها بصورة عامة فالصناعات التحويلية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة ، تضم الغذاء والمنسوجات والملابس وعلى درجة أقل الآلات ومعدات النقل.[1]

ولَمْ يؤدِّ التصنيع في بلدان المغرب العربي بصورة عامة إلى توفير الحاجيات الضرورية للسكان من السلع النهائية ، في الوقت الذي كان من الأفضل تطبيق إستراتيجيات قائمة على التنمية المتزامنة لكل من قطاعي الزراعة والصناعة وهذان القطاعان هما قطاعان ضروريان يستحقان أن يطورا في الوقت نفسه ، مع إعطاء الأولوية في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمحلية المركزة وبخاصة في المناطق الريفية ، وأن تستعمل تقنيات العمل المكثف لمحاربة البطالة التي تميز أرياف المغرب العربي.[2]

وتختلف أهمية القطاع الصناعي في اقتصادات الدول المغاربية ، كما تختلف فيما بين هذه الدول أهمية نشاط القطاع الاستخراجي والتحويلي فبينما تمثل الصناعات الإستخراجية النشاط الرئيسي في ليبيا والجزائر ، وتكتسب الصناعة التحويلية أهمية أكبر في تونس والمغرب وموريتانيا ، وتشترك الصناعة بالدول المغاربية ببعض الخصائص منها:[3]

1- لا تساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي فهي تتراوح ما بين 2% في ليبيا و 13% لكل من الجزائر والمغرب وتونس.

2- المؤسسات الصناعية صغيرة الحجم وبالتالي لا تستوعب إلا أعداد قليلة من العاملين.

---

[1] - محمد فرج العماري ، مرجع سابق ، ص 46.

2- عبد الحميد الإبراهيمي : لمغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحويلات العالمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،1996 ، ص 66.

3- محمد احمد المؤمني وآخرون ، مرجع سابق ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 1998، ص 47.

3- أغلب الصناعات تعتمد في مدخلاتها على المواد الخام الزراعية.

4- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة من الخارج.

5- رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة قليلة مقارنة بالأموال المستثمرة في الزراعة.

6- ضعف التجارة البينية بين البلدان المغاربية وذلك للتشابه في الإنتاج الصناعي.

وعلى الرغم من الخصائص المشتركة السالفة الذكر فإن إستراتيجيات الدول المغاربية الصناعية ، كانت مختلفة يمكننا حصرها في مجموعتين إذا ما اعتبرنا (موريتانيا) تمثل حالة مستقلة بحد ذاتها ذلك لأن النشاط الصناعي فيها يقتصر على القطاع المنجمي ، ومصنع للإسمنت ، وآخر لتكرير السكر وثالث لتكرير النفط.

فالمجموعة الأولى والتي تمثل الجزائر وليبيا ، أسست إستراتيجياتها الصناعية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب ، والبتر وكيماويات وتحويل المعادن.

وأما المجموعة الثانية التي تمثل المغرب وتونس ، فحاولت تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات عن طريق الإنتاج الصناعي المحلي ، وكذلك تطبيق سياسة تنمية الصادرات ، مع أن سياسة إحلال الواردات منهج تشترك فيه كل الدول المغاربية بعد الحصول على الاستقلال.[1]

ولازالت سياسة إحلال الواردات تمثل المنهج الأكثر شيوعاً في توطين الصناعة التحويلية في الدول المغاربية ، مع اعتماد بعض الدول سياسات تصنيع متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات وقد شجعت سياسة إحلال الواردات على تطور الصناعات الاستهلاكية وبصورة خاصة الصناعات الغذائية والنسيجية.

ويمكن القول بأن ازدهار ودعم التجارة البينية لدول المغرب العربي هي المفتاح الرئيسي للتقدم الصناعي بسبب ما توفره التجارة البينية من توسع كبير في الأسواق لكل دولة وتحقيق وفورات الإنتاج المرتبطة باتساع حجم الأسواق والمستهلكين.

حيث أن من أهم العوامل المساعدة في نمو الصناعة التحويلية في الدول المغاربية هي التجارة البينية بين هذه الدول لأنها عن طريق هذه التجارة تستطيع سلعها أن تنافس السلع الاستهلاكية المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة.

لذلك لابد من تنمية حركة التجارة البينية المغاربية الذي تكمن في إنتاج ما يمكن أن يكون محل تبادل تجاري.

1- عبد الحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق، ص 232.

المطلب الثاني : أنماط الصناعات بدول المغرب العرب

وتشمل أنماط الصناعة على الصناعة الإستخراجية و الصناعة التحويلية و ستناول في هذا المطلب كلا النوعين مع القيمة المضافة لكليهما .

الفرع الأول: الصناعة الإستخراجية

تشمل الصناعة الإستخراجية في الدول المغاربية ثلاثة أنشطة رئيسية وهي استخراج النفط الخام والغاز ، واستخراج وتجهيز الخامات غير المعدنية وأهمها الفوسفات ، واستخراج الخامات المعدنية ، ويشكل استخراج النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل في بعض الدول (الجزائر وليبيا) ويشكل استخراج خامات الحديد والفوسفات مصدراً للدخل على التوالي في كل من (موريتانيا والمغرب وتونس) ويقدر الاحتياطي المعروف من خامات الحديد في الأقطار المغاربية بحوالي 13 مليار طن.

وتأتي موريتانيا في مقدمة المنتجين العرب لخامات الحديد ، إذ تقدر طاقتها الإنتاجية الحالية بنحو 12 مليون طن سنوياً ، تليها الجزائر بحدود 3.5 مليون طن.

أما في جانب الخامات غير المعدنية ، فإنه فيما يتعلق بالفوسفات تنتج المغرب نحو 26 مليون طن ، من إجمالي إنتاج الدول العربية والبالغ حوالي 51 مليون طن.[1]

ويبين الجدول رقم (2–3) أدناه مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار المغاربية.

1– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لسنة 1999، مرجع سابق ، ص 50.

الجدول رقم (2-3): مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار المغاربية للفترة ما بين (1995 – 2010)

نسب مئوية

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	المتوسط العام لجميع الأقطار المغاربية
1995	20.1	25.5	1.8	4.1	12.2	12.74
1996	21.1	29.8	1.7	3.6	12.2	13.08
1997	24.8	30.1	1.8	1.8	10.9	13.88
1998	16.2	23.0	2.0	3.6	10.7	11.1
1999	24.3	28.2	2.0	3.4	12.0	13.98
2000	28.6	40.8	2.1	3.7	14.1	17.86
2001	29.2	35.5	2.8	3.8	13.8	17.02
2002	49.7	32.8	1.9	3.7	13.9	20.4
2003	57.5	36.1	1.6	3.6	11.0	21.96
2004	62.4	37.9	1.6	3.5	10.7	23.22
2005	70.0	46.0	1.6	4.5	11.2	26.66
2006	71.9	45.9	1.7	5.4	34.3	31.84
2007	76.2	47.0	1.7	5.7	25.1	31.14
2008	74.3	45.5	1.9	9.1	30.3	32.22
2009	59.25	30.03	4.68	7.55	22.75	24.852
2010	70.2	34.7	3.9	8.6	32.1	29.9

المصدر: من إعداد الباحث استناداً التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 1995 إلى 2011.

وبتحليل البيانات المدونة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المتوسط العام لمساهمة الصناعات الإستخراجية لدول المغرب العربي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 12.74% في عام 1995، وضلت تسجل معدلات متزايدة سنوياً حتى وصلت إلى 29.9% في عام 2010.

مما سبق نستخلص أن مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لأقطار المغرب العربي دائماً في زيادة مستمرة باستثناء سنة 1998 ، أما أمر الزيادة في هذه الصناعة راجعاً إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه السنوات وخاصة في كل من ليبيا – الجزائر باعتبار أن النفط يشكل أو يمثل المصدر الرئيسي للدخل.قبل أن يسجل تراجعا في السنتين الأخيرة بسبب تراجع أسعار البترول نتيجة الأزمة المالية العالمية .

القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية المغاربية:

نلاحظ من خلال البيانات المدونة في الجدول رقم (2-4) أن نسبة القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية المغاربية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين سنة (1995 – 2010) تتراوح ما بين 19,498,2 و 118.103 مليون دولار.

حيث نلاحظ أن القيمة المضافة لهذه الصناعة دائماً في زيادة مستمرة وأن هناك تطور إيجابي في القيمة المضافة خلال سنوات الدراسة باستثناء عامي 1998 و1999 و 2009 بسبب انخفاض النفط في تلك الفترة و الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول رقم (2–4): القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية للأقطار المغاربية للفترة (1995 – 2010)

مليون دولار

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
1995	7,426.6	11,264.8	596.1	651	145.6	19,498.2
1996	8,360	13,390	645	751	113	23,259
1997	8,890	14,178	749	697	126	24,640
1998	5,015	10,895	764	659	139	17,472
1999	7,382	13,369	756	687	129	22,323
2000	13,646.1	21,518.5	798.4	756.9	141.4	36,861.3
2001	11,269.1	18,741.5	642.7	838.4	121.5	31,613.2
2002	10,732.8	18,590.4	666.4	966.0	98.1	31,053.7
2003	15,672.8	24,791.1	817.0	909.8	106.9	42,297.6
2004	22,482.6	32,955.0	915.2	1,061.0	171.6	57,585.4
2005	33,547.1	46,595.0	1,014.6	1,405.4	265.7	82,827.8
2006	42,480.2	54,434.2	1,197.6	1,891.6	924.4	100,928.0
2007	46,796.7	60,426.9	1,605.8	2,832.9	706.9	112,369.2
2008	57,000.8	77,454.3	1,658.9	3,740.6	1,095.2	140,949.8
2009	37.785	42.789	2.092	3.287	706	86.659
2010	53.409	56.185	3.534	3.809	1.166	118.103

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999 ص241، سنة 2001 ص283، سنة 2006 ص 291، سنة 2009 ص303.سنة 2011 ص 321.

الفرع الثاني: الصناعة التحويلية

1- تعريف الصناعات التحويلية وأهم تصنيفاتها :

هناك عدة تعريفات للصناعة التحويلية ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

تعرف الصناعات التحويلية بأنها " عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة " [1].

كما يمكن تعريفها بأنها " الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه " [2] .

*أهم التصنيفات للقطاع الصناعي :

لقد تم تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها : [3]

أ- التصنيف على أساس الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.

ب-التصنيف على حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة وربما متوسطة.

ت-التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.

ث- تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف

ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر (Isic) القياسي الدولي للأنشطة الصناعية التصنيفات شيوعًا واستخدامًا في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي:

- التعدين و المقالع
- الصناعات التحويلية.
- الكهرباء والماء.

وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي:

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

2- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية .

3- صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث .

4- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.

5- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.

---

[1] - عبد العزيز فهمي هيكل ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1986 .

[2]- مدحت كاظم القريش ، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، المجل 1 ، عمان،2001 ، ص70.

[3] -

6- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية(عدا النفط والفحم) .
7- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
8- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات
9- الصناعات التحويلية الأخرى[1].

تتشكل بنية الصناعات التحويلية في الأقطار المغاربية من الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس ، والأسمدة الكيماوية والمعدات وآلات النقل ، وأخيراً صناعة الإسمنت وتكتسب الصناعة التحويلية أهمية كبيرة في عدد من الدول المغاربية وخاصة تونس والمغرب حيث تمثل المواد الغذائية والمشروبات حوالي 80% من القيمة المضافة لمجمل الصناعات التحويلية بالمغرب ، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية القطاع الزراعي الذي يوفر المواد الأولية وقد تم إدخال تنويع في الصناعة التحويلية بالدول المغاربية ، حيث شهدت صناعة النسيج والدباغة تطوراً في تونس ، والمغرب ، أما الجزائر وليبيا فقد توسع القطاع التحويلي فيها بفضل قيام نشاطات مرتبطة بالنفط والغاز ، إضافة إلى ذلك قيام صناعات كيماوية وبترو كيماوية ، وأما موريتانيا فكانت الصناعة فيها تعتمد على استخراج الحديد من المناجم وكذلك صناعة الأسماك.

2-أهم الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي:

أ- الصناعات الغذائية :

للصناعات الغذائية أهمية كبيرة في معظم دول المغرب العربي لأن هذه الصناعة تعتمد بصورة رئيسية على الناتج المحلي من المواد الأولية للسلع أو المنتجات الزراعية أو الحيوانية ، كما تتركز الصناعات الغذائية في دول المغرب العربي في الصناعات الآتية:-

- صناعة الزيوت النباتية.
- صناعة الأسماك وتجميدها.
- صناعة الألبان ومنتجاتها.
- صناعة الأغذية المحفوظة.

ب-صناعة الغزل والنسيج :

تمثل هذه الصناعة إحدى الصناعات التقليدية في عدد من الأقطار المغاربية أهمها (المغرب – وتونس – والجزائر) ومن المزايا النسبية لهذه الصناعة بالأقطار المغاربية ، توفر الأيدي العاملة الماهرة والمنخفضة الأجور نسبياً وعناصر مؤهلة في تصميم وإنتاج بعض أنواع المنسوجات والملابس.

1

كما أن لهذه الصناعة دور مهم في بداية حركة التصنيع لمعظم الدول ، وذلك للعلاقة الوثيقة بين هذه الصناعة ومنتجات الكساء التي تعتبر من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. إضافة إلى أن بعض من دول المغرب العربي تتوفر فيها المواد الأولية الأساسية ، وخاصة الصوف والقطن والكتان ، وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات البسيطة ، كما أن التقنية المستخدمة فيها أيضاً بسيطة ومستقرة ، ويمكن الحصول عليها بسهولة من الأسواق الدولية ولا تعتمد في إنتاجها على كثافة رأس المال.

وعلى الرغم من توفر الأيدي العاملة في هذه الدول فإن إنتاجية العامل تختلف من دولة إلى أخرى ، حيث بلغ متوسط إنتاجية العامل في الجزائر حوالي 403 دولار في الشهر وهي أعلى نسبة ليست على صعيد المغرب العربي بل حتى على صعيد الدول العربية ، وبلغ متوسط إنتاجية العامل في تونس 12,7 دولار يوميا بينما في المغرب 8,8 دولار يوميا أما في ليبيا بنحو 4,5 دولار يوميا.[1]

ت–صناعة الإسمنت ومواد البناء

تعتبر صناعة الإسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية ، وقد قامت أغلب الدول بتأسيس مطاحن للكلنكر المستورد ، ومصانع لإنتاج الكلنكر والإسمنت بأنواعه المختلفة ، وزادت حديثاً مساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعة.

كما أن لصناعة الإسمنت أهمية خاصة ترجع لعدة اعتبارات منها أن مادة الإسمنت مادة أساسية لصناعة التشييد بفروعها المختلفة (الإسكان ، والمباني العامة والخاصة ، والمطارات ، والموانئ والطرق) كما تتوفر مقومات هذه الصناعة وموادها الأولية في عدد كبير من الدول ، وبهذا فهي تساهم في توفير مكون هام من مكونات تنفيذ المشاريع المحلية وفي دعم الصادرات ، وفي زيادة وتشغيل العمالة.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة ، خصوصاً المصانع القديمة والتي لا تستخدم مرسبات كهروستاتيكية لحجز غبار الإسمنت إلا أن المصانع الحديثة التي أصبحت تحل تباعاً محل المصانع القديمة هي أكثر التزاماً لحماية البيئة ، كما يلاحظ أنه يجب البحث في زيادة معدل استغلال المصانع القائمة بدلاً من إنشاء مصانع جديدة.[2]

ويمكن القول أن لصناعة الإسمنت أهمية كبيرة في دول المغرب العربي، حيث هناك عدة مصانع في دول المغرب العربي ، حيث يوجد 6 مصانع للإسمنت في ليبيا ، و7 مصانع للإسمنت

1– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 1999 ، مرجع سابق ، ص 53.

2– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2001 ، مرجع سابق ، ص 70.

بتونس ، وهناك 11 مصنع للإسمنت في الجزائر ، وفي المغرب هناك 10 مصانع للإسمنت ، أما في موريتانيا فهناك مصنع 1 للإسمنت.[1]

كما بلغت الطاقة التصميمية للإسمنت في ليبيا لسنة 2008 حوالي 7,53 مليون طن والإنتاج الفعلي للإسمنت 5,21 مليون طن ، ووصل الاستهلاك من الإسمنت والكلنكر 7,21 مليون طن، أما صادرات ليبيا من الإسمنت فهي صفر ، أما وارداتها فهي 2,00 مليون طن.

ووصلت الطاقة التصميمية للإسمنت في تونس 8,05 مليون طن ، والإنتاج الفعلي 7,43 مليون طن ، ووصل الاستهلاك من الإسمنت والكلنكر 6,22 مليون طن ، أما صادرات تونس من الإسمنت بلغت 1,19 مليون طن ، علماً بأنها الدولة الوحيدة التي تصدر الإسمنت في دول المغرب العربي ، وليس لها واردات.

كما وصلت الطاقة التصميمية للإسمنت في الجزائر 13,50 مليون طن ، وبلغ الإنتاج الفعلي من الإسمنت 13,37 مليون طن ، وبلغ الاستهلاك من الإسمنت والكلنلر 13,43 مليون طن ، علماً بأنها لا تصدر ولا تستورد حسب بيانات عام 2009 .

أما الطاقة التصميمية للمغرب من الإسمنت فقد بلغت 16,20 مليون طن والإنتاج الفعلي 12,80 مليون طن ، ووصل الاستهلاك من الإسمنت والكلنكر 12,80 مليون طن، أما صادراتها من الإسمنت فقد بلغت صفر حسب عام 2009 ، وليس لديها أي واردات .

أما الطاقة التصميمية لموريتانيا من الإسمنت 0,85 مليون طن ، والإنتاج الفعلي 0,45 مليون طن ، أما الاستهلاك من الإسمنت والكلنكر فقد بلغ 0,45 مليون طن ، وليس لديها صادرات من الإسمنت ، أما وارداتها فتقدر بحوالي 0,45 مليون طن.[1]

ث–صناعة البتروكيماويات :

تشكل هذه الصناعة أحد أهم مصادر تنويع الدخل في بعض من دول المغرب العربي التي تمتلك مقوماتها وأهمها توفر مخزون من الغاز الطبيعي ، وقد ساهم النمو في الطلب العالمي على منتجاتها ، وتوفر (اللقيم[*]) الرئيسي لها ، والرخص النسبي للطاقة ، إلى جانب النمو في الطلب المحلي ، في تشجيع هذه الدول على التوسع في إنشاء المجمعات البتروكيماوية والتحول التدريجي إلى مركز عالمي لهذه الصناعة.

وفي الوقت الذي تتسع فيه هذه الصناعة في المغرب العربي تشير بعض المصادر إلى أن مساهمة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان في إنتاج البتروكيماويات الأساسية وقد انخفضت

1– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2000 ،مرجع سابق، ص 279.

1– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2009 ، مرجع سابق، ص 308.

(*) يقصد بهذا المصطلح المادة الأولية الرئيسية.

من حوالي 80 في المائة في العام 1980 إلى حوالي 43 في المائة في عام 2007 مما يتيح للدول المغرب العربي الدخول إلى سوق إنتاج البتروكيماويات بنجاح[1].

ونتيجة لاتساع الأسواق العربية الداخلية عقب ارتفاع أسعار النفط ، وتوفرت رؤوس الأموال ، نتيجة لارتفاع حجم العوائد النفطية ، قامت بعض الدول العربية المنتجة للنفط والغاز بإقامة بعض المشروعات البتروكيماوية ، وقد اتسمت المشروعات بضآلة الحجم. بهدف مواجهة الاحتياجات الداخلية ، كما هو في الجزائر ، بينما كانت المشروعات أكبر حجماً في الدول التي استهدفت التصدير كما هو في ليبيا.

تساهم الأقطار المغاربية المنتجة للبتروكيماويات بنسبة 15% من إجمالي طاقة إنتاج البتروكيماويات العربية القائمة وتحت التنفيذ وتتوزع المساهمة بنسبة 11% في ليبيا وبنسبة 4,4% في الجزائر.

كما تساهم ليبيا بنسبة 12% والجزائر بنسبة 4% من إجمالي الطاقة القائمة ، وتحت التنفيذ للاثيلين في الأقطار العربية.[2]

[1] – حسين عبد الله: النفط العربي في ظل اتفاقيات الجات الأخيرة ، مركز لدراسات السياسة الإستراتيجية بالإهرام ، دراسات إستراتيجية ، المجلد السابع ، السنة السابعة ، العدد 51، ص 31 .

[2] – صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2009 ، مرجع سابق ، ص 67.

الجدول رقم (2-5): مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1995 - 2010)

نسب مئوية

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	المتوسط العام لجميع الأقطار المغاربية
1995	6.9	10.5	18.6	18.5	7.0	12.3
1996	6.9	10.1	16.9	18.2	6.8	11.78
1997	9.7	9.0	17.7	18.6	8.6	12.72
1998	10.7	9.7	17.3	18.1	9.5	13.06
1999	6.6	9.0	17.7	18.2	8.8	12.06
2000	5.8	7.2	17.9	18.3	7.6	11.36
2001	6.1	7.0	18.3	18.1	7.4	11.38
2002	6.0	7.3	16.9	18.6	7.8	11.32
2003	4.2	6.6	18.2	18.2	7.8	11
2004	3.4	4.9	18.4	17.8	11.5	11.2
2005	2.4	4.3	16.6	17.5	11.1	10.38
2006	2.2	4.1	15.8	16.9	3.3	8.46
2007	5.0	4.0	15.0	17.1	8.9	10
2008	5.0	3.8	13.8	17.9	7.0	9.5
2009	6.83	4.17	12.38	15.63	2.9	8.382
2010	4.7	5.0	14.1	14.9	3.4	8.420

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 1995 إلى 2011.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-5): أن هناك انخفاض واضح في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي من سنة إلى أخرى.

فمثلاً في سنة 1995 بلغ متوسط مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي 12,3 في المائة ، بينما انخفض في السنة التي بعدها وهي سنة 1996 حيث بلغ 11,78 في المائة ، بينما عاود إلى الارتفاع في سنة 1997 إلى أن وصل 12,72 في المائة في حين نجد أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي في سنة 1998 هي أفضل نسبة لسنوات الدراسة وذلك للانتعاش الذي شهدته الصناعة التحويلية في هذه السنة وهي 13,06 في المائة وانخفاض أسعار النفط في هذه السنة أدى إلى الارتفاع البسيط في هذه الصناعة.

ورغم الارتفاع البسيط في هذه السنة إلا أنه عاود بالانخفاض في السنوات التي بعدها ، حتى وصل إلى أقل نسبة في سنة 2006 والتي بلغت حوالي 8,46 في المائة.

ومن هنا يمكن القول رغم زيادة نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي ، حتى ولو بنسب مختلفة ، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأقطار منخفضة عموماً ودون المستوى الذي يمكن أن يحدث تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد المغاربي.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي للبلدان المغاربية إلاّ أنها القيمة المضافة التي تحققها تطورت خلال الفترة 1995–2010.

***مؤشر القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بدول المعرب العربي :**

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات الهامة للحكم على أداء القطاعات الاقتصادية المختلف ، وخاصة الصناعة منها و بشكل عام يمكن القول أنه كلما كانت القيمة المضافة التي تحققها الصناعات و الأنشطة المختلفة أكبر كلما كان أداؤها أفضل ، بإستثناء الحالات التي تكون فيها الزيادة القيمة المضافة ناتجة عن أسباب لا ترتبط بالضرورة لتحسن الأداء الاقتصادي .

كما أن هذا المؤشر يستخدم للدلالة على درجة التصنيع الداخلي في الصناعة التحويلية ، فكلما كانت نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي أجور النشاط أكبر كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة التصنيع الداخلي ، و يمكن مقارنة هذا المؤشر المحسوب للعام الحالي بنفس المؤشر المحسوب للعام السابق لبيان مدى تطور درجة التصنيع الداخلي .[1]

ويتضح من خلال الجدول الذي يوضح القيمة المضافة للصناعات التحويلية المغاربية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995 – 2010) وهي فترة الدراسة ، أن القيمة المضافة بلغت (15,304.4) مليون دولار لسنة 1995 ، بينما وصلت في سنة 2010 إلى (31.121) مليون دولار، أي أنها ارتفعت منذ بداية فترة الدراسة وحتى نهايتها بما يقارب الضعف.

ومع ذلك فإن هناك تذبذب واضح في القيمة المضافة لهذه الصناعات فنجدها مثلاً في سنة 2002 قد انخفضت عما كانت عليه في سنة 1995 وسنة 2000 حيث وصلت في سنة 2002 إلى (14,767.2) مليون دولار ، أي أن هناك انخفاض بسيط في القيمة المضافة وعلى العكس من ذلك نجدها أنها زادت في سنة 2003 عما كانت عليه في السنوات 1995، 2000 ، 2002 حيث وصلت إلى (17,565.1) مليون دولار، ثم بدأت هذه القيمة تزداد إلى أن وصلت في سنة 2004 إلى 20,211.3 مليون دولار، ثم زادت بشكل بسيط لتصل إلى 20,786.7 مليون دولار في سنة 2005 ، ثم بدأت في الزيادة المستمرة بشكل كبير لتصل إلى 22,112.9 ، 24,930 مليون دولار لسنوات 2006 ، 2007 على التوالي، و تستمر في الزيادة المستمر إلى سنة 2010 .

[1] - عايشى كمال : إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع التطرق على الصناعات التحويلية خلال 2003/1990 ، أطروحة دكتوراء، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، ص 185 .

الجدول رقم (2-6) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية لدول اتحاد المغرب العربي بالأسعار الجارية للفترة ما بين (1995 - 2010)

الوحدة (مليون دولار)

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
1995	2,123.0	3,575.7	6,091.9	3,423.1	90.7	15,304.4
1996	3,048	3,609	6,251	3,580	111	16,599
1997	2,201	4,086	5,900	3,474	95	15,756
1998	1,949	4,602	6,088	3,682	77	16,398
1999	2,009	4,045	6,073	3,616	80	15,823
2000	2,316.1	3,168.6	6,091.9	3,530.7	75.7	15,183
2001	1,967.1	3,316.5	5,611.5	3,716.1	80.9	14,692.1
2002	945.0	3,338.0	6,091.9	4,300.9	91.4	14,767.2
2003	1,544.1	3,658.3	7,731.7	4,495.5	135.5	17,565.1
2004	1,883.6	4,188.0	8,974.4	4,995.3	170.0	20,211.3
2005	2,390.6	4,349.3	8,872.0	5,000.3	174.5	20,786.7
2006	2,753.4	4,533.3	9,379.4	5,270.8	176.0	22,112.9
2007	3,200.1	5,315.0	10,121.5	6,083.2	210.2	24,930
2008	3,827.9	6,540.4	11,814.0	7,303.9	254.3	29,740.5
2009	4.358	7.889	12.992	6.809	113	32.161
2010	3.451	8.036	12.909	6.602	123	31.121

المصدر:من إعداد الباحث استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999 ص 242، سنة 2001 ص 283 ، سنة 2006 ص 292 ،سنة 2009 ص 304 .سنة 2011 ص 322 .

وعلى الرغم من الارتفاع والتطور الملحوظ في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ، إلاّ أن مساهمتها في النمو الاقتصادي للبلدان المغاربية تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الهيدروكاربونات والمواد الأساسية الذي ترتب عنه تفاعل عاملين هما:-

أ- عامل السعر ، حيث ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بنسبة وبسرعة كبيرة مقارنة مع أسعار المواد المصنعة ، التي ارتفعت بشكل بطئ نسبياً.

ب-عامل حجم الإنتاج ، فقد شجع ارتفاع أسعار المواد الهيدروكاربونية والمواد الأساسية للقطاع الاستخراجي على زيادة إنتاجيته وبالتالي نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

1- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2008 ، مرجع سابق ، ص ص31 ، 32.

الجدول رقم (2-7) : مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1995 - 2010)

نسب مئوية

الدولة / السنوات	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
1995	27.0	36.1	20.4	22.6	19.2	125.3
1996	28.0	36.8	18.7	21.8	19.0	124.3
1997	34.5	39.1	19.4	20.4	19.5	132.9
1998	26.9	32.7	19.3	21.8	20.2	120.9
1999	30.9	37.2	19.7	21.6	20.8	130.2
2000	34.4	48.0	20.0	22.0	21.7	146.1
2001	35.3	42.5	21.1	21.9	21.2	142
2002	55.7	40.1	18.9	22.3	21.6	158.6
2003	61.7	42.7	19.8	21.7	18.9	164.8
2004	65.8	42.9	20.0	21.3	22.2	172.2
2005	72.4	50.4	18.2	22.1	22.3	185.4
2006	74.1	50.0	17.5	22.3	37.6	201.5
2007	81.2	51.0	16.7	22.8	34.0	205.7
2008	79.3	49.3	15.7	27.0	37.3	208.6
2010	76.9	39.7	18.0	23.5	35.5	193.6

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد من لسنة 1996 ص 263، سنة 1997 ص 269 ، سنة 1998 ص 239 ، سنة 1999 ص 243 ، سنة 2000 ص 273 ،سنة 2001 ص 285 ،سنة 2002 ص 263 ، سنة 2003 ص 79 ، سنة 2004 ص 81 ، سنة 2005 ص 285 ، سنة 2006 ص 293 ، سنة 2007 ص 321، سنة 2008 ص313، سنة 2009 ص 305، سنة2010،سنة2011 ص 323 .

يتضح من خلال الجدول الذي يوضح القطاع الصناعي المغاربي(*) الذي يتكون من الصناعات الإستخراجية والتي تتركز في ليبيا والجزائر وموريتانيا والصناعات التحويلية في تونس والمغرب.

حيث نلاحظ أنه في سنة 1995 كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي هي 125.3 في المائة ، أما في سنة 2010 كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي هي 193.6.

ومن خلال هذه السنوات وهي سنوات الدراسة الممتدة ما بين سنة 1995 إلى سنة 2010 هناك تحسن أو زيادة مستمرة في مساهمة أداء القطاع الصناعي المغاربي.

(*) القطاع الصناعي يشمل التعدين والصناعات الإستخراجية والتحويلية.

أما عن سبب الزيادة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي فيرجع إلى ارتفاع حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن انخفاض الحصة المتواضعة للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب في الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان المغاربية في الارتقاء بإنتاجها نحو إنتاج متطور وتكون أسعار منتجاتها مرتفعة. وتبين أيضاً بأن معظم بلدان اتحاد المغرب العربي إن لم تكن جميعها لم تتوصل حتى الآن إلى تغيير حقيقي لهياكلها الإنتاجية الصناعية. أي أن النسيج الصناعي المغاربي مازال يعاني من العديد من العوائق ومن أهمها:

أن بلدان المغرب العربي بالرغم من الجهود المبذولة لا تزال بطيئة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ، كما أن القيود الجمركية والتدابير لتحرير السوق لا تزال قائمة ، مما يحدد القدرة التنافسية للصناعات المغاربية ، كما أن معظم هذه الدول تعاني مشاكل على مستوى الحكومة، مما يعيق تطور الصناعات والمشاريع الصناعية ، كما لم تستفيد من توافر السيولة النقدية لدى القطاع الخاص.

تشهد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكبر من 80 في المائة من النسيج الصناعي المغاربي العديد من العوائق التي أبطأت اندفاعها وقيامها بالدور المنشود في الاقتصاد الوطني كعدم المرونة الكافية في أدوات التحويل وغياب الشفافية والنقص الواضح في قواعد المعلومات والبيانات وتدني إمكانيات التطوير التقني والتكنولوجي وضعف التشابك بين هذا القطاع وقطاعات الأعمال الكبيرة ، كما أن مسيرة هذه الصناعات يحيطها تدني القدرات التسويقية والترويجية ودراسات الجدوى الاقتصادية وضعف آليات دعم التصدير وتدني مستوى وظائفها الدولية وكيفية تطوير الإنتاجية وحماية المعلومات ومواصفات الأسواق الدولية المستقبلية.

المطلب الثالث: تحليل لقطاعات الصناعة التحويلية لبعض دول المغرب العربي

يتناول هذا المطلب لتحليل الأوضاع حسب كل دولة، حيث يقدم عرضا حول الصناعات التحويلية وتطور قطاعاتها خلال الأعوام الأخيرة .وتم الاكتفاء في هذا المطلب بالتطرق إلى أربعة أقطار مغاربية هي تونس ، الجزائر و المغرب و ليبيا ذالك لعدم توفر المعطيات الإحصائية الخاصة بموريتانيا .

الفرع الأول : تونس[1]

شكلت التنمية القوية لقطاعي الملابس الجاهزة والنسيج لفترة طويلة رمز الازدهار الصناعي في تونس .إلا أنه مع انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة وأمام المنافسة الآسيوية، حصل توازن للنشاط الصناعي مع البروز الواضح لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

يحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثانية في النسيج الاقتصادي بعد قطاع الخدمات، إذ ساهم بنسبة 19.17في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام . 2006 ويوفر هذا القطاع 443 000 فرصة عمل، أي25 في المائة من القوة العاملة. وحسب الإحصائيات المتاحة، يوجد في تونس اليوم 11000 مشروع صناعي، 5500 منها تشغل أكثر من 10عمال .ويساهم رأسمال الأجنبي في 33 في المائة من مشاريع الصناعات التحويلية، وتوفر هذه المشاريع التي يساهم فيها رأسمال أجنبي حوالي 215000 منصب شغل ويتوجه معظم إنتاجها للتصدير.

وبلغت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية 18420 مليون دولار عام 2006 مقابل 17618 مليون دولار عام 2005 ، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 4.5 في المائة .أما القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، فلقد ارتفعت بنسبة 5.19 في المائة عام 2006 ويعزى هذا النمو في قطاع الصناعات التحويلية إلى الأداء الجيد للصناعات لميكانيكية والكهربائية (19.60 + في المائة) والصناعات الغذائية (6.10 + في المائة). وبلغ مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي في تونس 1782 مليون دولار عام 2006 ، حيث خصصت 45.7في المائة منه إلي الصناعة التحويلية .وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية 260مليون دولار، وهو الأمر الذي ترتب عنه إحداث 163 مشروعا جديدا مقابل 145 في السنة السابقة15

وتهيمن ثلاثة قطاعات كبرى على قطاع الصناعة التحويلية التونسية، وهي النسيج والصناعة الغذائية والمنتجات الميكانيكية والكهربائية .وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها 66 في المائة من النشاط التحويلي.

وتعود المرتبة الأولى لقطاع النسيج الذي يمثل 27.14 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية فيما تحتل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والغذائية المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسبة 20.97 في المائة و18.48 في المائة.(أنظر الملحق رقم 9)

[1] – التقرير الصناعي العربي ، سنة 2007 ، مرجع سابق، ص ص 69 – 71

1- صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية والأحذية:

يعتبر هذا القطاع أهم قطاعات الصناعة التحويلية التونسية، إذ ما زال يحتل مكانة إستراتيجية في النسيج الصناعي الوطني .وبلغت القيمة المضافة للقطاع 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وحقق 33 في المائة من مجموع الصادرات السلعية واستحوذ على 15.20 في المائة من مجموع الاستثمارات الإجمالية للصناعات التحويلية عام . 2006 وعلاوة على ذلك، ما تزال هذه الصناعات تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت حوالي 89.4 مليون دولار في 2006 مقابل 55.63 مليون دولار سنة 2005.

غير أنه مع انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة و أمام المنافسة الدولية الشرسة، يعرف القطاع نموا سلبيا في قيمة الإنتاج، بنسبة - 4.95 في المائة عام 2005 و - 2.93 في المائة سنة . 2006 كما انخفض متوسط النمو السنوي لإنتاج هذا القطاع بنسبة 2.33 في المائة بين 2003 و . 2006 وهكذا اتجهت قيمته المضافة بشكل ملموس نحو الانخفاض، إذ انتقلت من 36.75 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية سنة 2001 إلى 27.14 في المائة سنة 2006.

و يستمر قطاع النسيج في مواجهة منافسة دولية شرسة، لاسيما، من قبل البلدان الآسيوية .وحسب السلطات التونسية، فإن هذه الوضعية عرفت بعض التحسن بفضل التدابير النوعية التي اتخذت عام 2005 والتي سمحت بانخراط مئات المشاريع في برنامج الدعم التقني من أجل الانتقال من المناولة الباطنية إلى المناولة المشتركة.

2- الصناعات الغذائية :

يحتل هذا القطاع الهام المرتبة الثالثة بعد قطاع الميكانيك والكهرباء فيما يتعلق بالمساهمة في القيمة المضافة التحويلية (18.48 في المائة).وتشمل المنتجات الرئيسية لهذا القطاع زيت الزيتون و فواكه البحر والتمر.

ويتكون هذا القطاع أساسا من وحدات صناعية صغيرة، غير أنه يضم كذلك شركات كبرى تعمل بالخصوص في مجالات مشتقات الحليب والحبوب وتعليب الخضر.

ومنذ بضع سنوات، تحسن أداء قطاع الصناعات الغذائية على مستوى جودة منتجاته ويبدو أنه تمكن من التكيف مع متطلبات السوق المحلية والدولية على حد سواء .وقد انعكس ذلك على تحسن حصته في مجموع القيمة المضافة التحويلية التي كانت تمثل 17.32 في المائة سنة 2001 وانتقلت إلى 18.48 في المائة سنة 2006. وارتفعت أيضا قيمة الإنتاج بنسبة 4.13 في المائة عام 2006 ، إذ سجلت مبلغ 5037 مليون دولار مقابل4837 مليون دولار سنة . 2005 ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الذي يستقطب أكبر حجم من الاستثمارات من بين مجموع القطاعات التحويلية، أي ما يعادل 10.55 في المائة من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي.

ومن أجل تعزيز وتيرة نمو هذه الصناعات، تراهن السلطات التونسية على استمرار العمل بإستراتيجية تنمية القطاع التي تتمحور أساسا حول النهوض بالصادرات ومضاعفة المبادرات التجارية بهدف التعريف أكثر بمنتجات الصناعة الغذائية التونسية في الخارج بالإضافة إلى بذل جهد حثيث لدفع مشاريع الصناعات الغذائية الى الانخراط في برامج التأهيل .وفي هذا السياق، انضم 320 مشروعا إلى هذا البرنامج منذ انطلاقه بغلاف استثماري إجمالي يقدر ب 563 مليون دولار، أي 20 في المائة من مجموع المبلغ المعتمد لتأهيل الصناعات التحويلية سنة 2006.

3- الصناعات الميكانيكية والكهربائية:

يعد قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية أفضل قطاع من حيث نمو مستوى مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية الذي أخذ يزداد أكثر فأكثر وأصبح قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية من ضمن القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد التونسي.

فقطاع الصناعات الميكانيكية له تاريخ طويل في تونس وقد استفاد بصفة خاصة من الاستثمار العمومي. وخلال الثمانينات أدخلت على القطاع تغيرات مهمة بحيث أصبح أكثر تنوعا وازداد انخراط القطاع الخاص فيه بشكل كبير .كما عرفت الصناعات الكهربائية والإلكترونية نموا هائلا في التسعينات مع مجيء استثمارات كثيفة لشركات متعددة الجنسيات كبرى مثل إيريكسون، الكترولوكس، فيليبس وغيرها.

تشهد أنشطة الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموا سريعا منذ بضعة سنوات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى .فقد سجل إنتاج هذا القطاع متوسط نمو سنوي بنسبة 10.10 في المائة في الفترة ما بين 2002 و 2006 .

وحققت القيمة المضافة قفزة بنسبة 85 في المائة بين 2002 و 2006 ، إذ انتقلت من 595 مليون دولار سنة2002 إلى 1104 مليون دولار سنة 2006 .

وحققت حصة هذا القطاع في مجموع القيمة المضافة التحويلية تقدما ملحوظا، إذ اكتسبت 6 نقاط مئوية، منتقلة من 15 في المائة سنة 2001 من مجموع القيمة المضافة التحويلية إلى 20.97 سنة . 2006

واستمرت الصناعات الميكانيكية والكهربائية، متأثرة بالطلب الأجنبي المضطرد، في تعزيز وتيرة نموها سنة 2006،إذ تقدمت بنسبة 19.60 في المائة وهو أعلى معدل تم تسجيله على مستوى جميع الصناعات التحويلية.

ويعزى هذا النمو بالأخص للأداء الجيد لقطاع الكهرباء والإلكترونيك، كما يشهد على ذلك تزايد صادرات هذا القطاع التي ارتفعت بنسبة 22.1 في المائة سنة 2006 والمكونة أساسا من الأسلاك والكوابل الكهربائية والموجهة لتزويد سوق السيارات الأوروبية.

واستفادت صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية خلال السنوات الأخيرة، من بعض الفرص لتطوير نشاطها. ويتعلق الأمر بتخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة من بلدان المجموعة الأوروبية ومن تطور قروض الاستهلاك بالإضافة إلى تحسين دورات التوزيع وخدمة ما بعد البيع .وهكذا تم تحقيق تقدم ملموس

على مستوى إنتاج وتسويق بعض المواد مثل أجهزة التلفاز والثلاجات وأجهزة التكييف. غير أن جهود إضافية تبدو ضرورية من أجل تدعيم نشاط هذا القطاع بغرض تلبية حاجيات السوق المحلية.

4- القطاعات الأخرى :

يعد قطاع الكيماويات من بين القطاعات التي عرفت بعض التراجع في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته مشتقات الفوسفات .إذ لم تتغير تقريبا مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة التحويلية خلال عشر السنوات الأخيرة، إذ ظلت تحوم حول 10 في المائة .أما قطاع معدات البناء والخزف والزجاج فقد شهد نموا ملموسا، مستفيدا من الطلب المحلي والإقليمي المتزايد، بحيث ارتفعت مساهمته خلال السنوات الأخيرة بأكثر من 10.5 في المائة من القيمة المضافة التحويلية سنة 2006 مقابل 8.39 في المائة سنة . 2001 ويرجع هذا النمو أساسا إلى ارتفاع إنتاج الأسمنت الذي بلغ 6.9 مليون طن سنة. 2006 تعكس التطورات المسجلة في أنشطة قطاع الصناعات التحويلية التونسية التحول الملموس نحو صنع منتجات أكثر تطورا مثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية .وبالرغم من ذلك، يتعين على تونس أن تنخرط أكثر في سياسة صناعية هادفة إلى الارتقاء التكنولوجي من أجل تطوير صناعة ذات تكنولوجيات جديدة ومتطورة.

الفرع الثاني : الجزائر[1]

القطاع الصناعي يعتمد على المنتجات النفطية و القطاع التحويلي يمر بمرحلة صعبة.

تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري، بقيمة مضافة تصل إلى42 . 59 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 مقابل 33 . 96 في المائة سنة . 2001 وخلافا لذلك، فإن وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي و أيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من 4.2 في المائة سنة 2001 إلى 3 في المائة سنة2004 ليهوي بشدة إلى 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة. 2006 وانخفض متوسط معدل النمو السنوي للأنشطة الصناعية الجزائرية بنسبة 2.8 في المائة سنويا ما بين 2000و 2006 . وحسب المكتب الوطني للإحصاء، فإن أداء القطاع العمومي هو الذي انخفض في حين استقرت. نتائج القطاع الخاص.

أما القطاعات التي أدت إلى إنخفاض نسبة النمو فكانت صناعات النسيج ولاسيما قطاع الجلد والأحذية وقد عانى القطاع من آثار العولمة ومن مسلسل الخصخصة، مما أدى إلى انخفاض مهول للقيمة المضافة

[1] – صندوق النقد العربي : التقرير الصناعي العربي ، سنة 2007 ، مرجع سابق ، ص ص 75 ، 77.

من166 مليون دولار إلى 56 مليون دولار، مقلصة بشكل ملموس حصة قطاع النسيج والجلد والأحذية في مجموع القيمة المضافة التحويلية الذي هبطت من 6.39 في المائة سنة 2000 إلى 1.95 في المائة سنة 2006 .. (أنظر الملحق رقم 12).

سجل قطاع الصناعات الغذائية الحكومي هو الآخر تراجعا .وكان القطاع يضم 58 وحدة صناعية سنة 2006وانخفض متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 6.75 في المائة ما بين 2000 و 2006، مما قلص من حصته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي مرت من 37.63 في المائة سنة 2000 إلى 31.58 في المائة سنة . 2006 واستنادا إلى مكتب الإحصاء الوطني فإن الوحدات العمومية الوطنية للمنتجات لغذائية لا تعمل سوى بنسبة 39 في المائة من طاقتها الإنتاجية مقابل 67 في المائة سنة. 1995 ومن بين الفروع الأكثر تضررا نجد الزيوت الغذائية ومنتجات الحبوب؛ فبسبب العدد الكبير للمطاحن الخاصة وارتفاع الواردات، فإن الوحدات العمومية العاملة في القطاع لا تعمل سوى بنسبة 27في المائة من طاقاتها .وقد تضرر قطاع السكر هو الآخر وكذلك إنتاج المعجنات الغذائية الذي هبطت بشكل مهول بنسبة 90 في المائة مقارنة مع 1995 حسب مكتب الإحصاء الوطني .أما القطاع العمومي في ميادين الخشب والفلين، الذي سجل بعض الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، فقد انهار سنة 2006 ، بحيث انتقل من 87 مليون دولار إلى 27 مليون دولار .ويعزى هذا التطور السلبي إلى الهبوط الحاد في إنتاج مجموع أنشطة هذا القطاع.

وبالنسبة للقطاعات التي حققت نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، إذ ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الكيمياء بشكل سريع منذ 2004 بمعدل نمو يتجاوز 20 في المائة بين 2004 و . 2006 كما ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بأربع نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات منتقلة من 13.78 في المائة سنة 2004 إلى 18.42 في المائة سنة 2006 . وحقق قطاع الصلب أيضا نتائج إيجابية على مستوى النمو، ويضم 38 وحدة .وتهيمن على هذه الصناعات المؤسسة الوطنية للصلب التي تعد أكبر مؤسسة صناعية في الجزائر .وبلغت القيمة المضافة لقطاع الصلب مليون دولار سنة 2006 ، وتزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، منتقلة من 6.15 في المائة سنة 2000 إلى 10.95 في المائة سنة. 2006 وتتوفر الجزائر على قطاع واعد يعرف نمو إنتاجه ومساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تطورا متزايدا وهو قطاع الميكانيك والمنتجات الكهربائية والسيارات .إذ ارتفع متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 13.38 في المائة بين 2000و 2006 ، واتسعت حصته في مجموع القيمة المضافة بثلاث نقاط مئوية منذ 2002 لتبلغ 5 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية .ويعد قطاع السيارات بمثابة قاطرة لهذا القطاع، بالنظر إلى أن قطاع صناعة الشاحنات هو القطاع الوحيد التي يتوفر على إنتاج محلي إجمالا، فإن القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز وعن ارتفاع الطلب العالمي الحالي.

الفرع الثالث : المغرب [1]

قطاع تحويلي تهيمن عليه الصناعات النسيجية والغذائية .غير أن القطاع التحويلي أخذ يتطور نحو صناعة منتجات تحويلية ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية كما يشهد على ذلك الأداء الجيد لقطاع صنع المنتجات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية .و ما زال القطاع يعاني من ضعف معدل الاستثمار وارتفاع تكاليف الطاقة وإدارة مشاريع يهيمن عليها الطابع العائلي .

يحتل قطاع الصناعات التحويلية مكانة هامة في الاقتصاد المغربي، فقد مثل 16.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة . 2006 وأوجد 461645 منصب عمل دائم، 47 في المائة منها عمالة نسائية .ونتيجة لنمو النشاط الاقتصادي في 2006 ، استطاع النشاط الصناعي إيجاد 22000 منصب عمل . 31 وحسب المعطيات المتاحة كانت الصناعة المغربية تضم 7751 مشروعا سنة 2005 ، منها 93 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبلغ حجم الاستثمارات المصرح بها في الصناعات التحويلية 2093 مليون دولار عام . 2006 و حسب تقديرات مكتب الصرف، استطاعت الصناعة جذب استثمارات أجنبية مباشرة سنة 32 2006 بلغت ما مجموعه 1026 مليون دولار ، أي 30.65 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المملكة.

وبفضل ظرفية ملائمة اتسمت بانتعاش اقتصادي في منطقة اليورو وبموسم زراعي جيد، ارتفع إنتاج الصناعة التحويلية بنسبة 3.7 في المائة عام 2006 مقابل 2.5 في المائة في السنة السابقة .أما القيمة المضافة فقد سجلت نموا بنسبة 4.31 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة .كما حققت الصناعات المعدنية (+ 15.92 في المائة) ومواد البناء (+14.85 في المائة) والمنتجات والكهربائية والإلكترونية +) (+18.19في المائة) في نتائج جيدة للغاية.

وتهيمن ثلاث صناعات على القطاع التحويلي المغربي من حيث مساهمتها في القيمة المضافة التحويلية وهي الصناعة الغذائية و النسيج ، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية .وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها أكثر من 75 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية. .(أنظر الملحق رقم 10).

1- <u>قطاع النسيج :</u>

يحتل قطاع النسيج والملابس مكانة إستراتيجية ضمن النسيج الصناعي المغربي بسبب مساهمته الكبيرة في التشغيل وفي القيمة المضافة التحويلية وفي الصادرات .وبلغ عدد العمال في قطاع النسيج 206 455 منصبا سنة 2006 (70 في المائة من اليد العاملة متكونة من النساء)، أي حوالي 45 في المائة من مجموع العاملين في القطاع التحويلي .وهكذا يساهم قطاع النسيج في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 12,7في المائة وتمثل صادراته 27 في المائة من صادرات المملكة وتشمل صناعة النسيج والملابس حوالي 1857مشروعا مصرحا به، أي 23 في المائة من مجموع عدد المشاريع القائمة في المغرب .غير أنه اعتبارا

[1] – صندوق النقد العربي : التقرير الصناعي العربي ، سنة 2007 ، مرجع سابق ، ص ص 119 ، 124.

من عام 1999 ، عاشت هذه الصناعة فترة عصيبة، إذ كانت زيادة قيمة الإنتاج شبه منعدمة خلال الفترة المدروسة 2001 و . 2005 وقد تفاقمت الوضعية سنة 2005 بحيث سجل الإنتاج نموا سلبيا بنسبة - 3.41 في المائة .أما مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة التحويلية، فقد تراجعت بشكل ملحوظ ب - 3.61 نقطة مئوية، متنقلة من 16.34 في المائة عام 2001 إلى 12.70 في المائة عام 2006.

غير أنه بعد الانخفاض الذي واجهه القطاع في سنة 2005 ، عرف نشاط فروع النسيج والملابس والجلد في سنة 2006 ارتفاعا طفيفا بنسبة 1.10 في المائة .ويعزى هذا التقدم لأسباب عديدة، منها أن القطاع استفاد من إعادة العمل بنظام الحصص المفروض من طرف الاتحاد الأوروبي على بعض المنتجات الصينية، ومن النمو القوي الحالي للاقتصاد الأوروبي، مما نتج عنه انتعاش في الطلب .ويفسر كذلك بالتحسن الذي عرفه نشاط صنع الملابس الداخلية، وصنع المنسوجات والأقمشة .وعلى غرار ذلك، سجل إنتاج قطاع الجلد ارتفاعا يعود أساسا إلى زيادة الطلب الخارجي على الأحذية.

2- قطاع الكيماويات وشبه الكيماويات :

يعد قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية في المغرب رائدا في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا. ويوجد بمينائي أسفي و الجرف الأصفر صناعة كيماويات متطورة جدا .ويقدر عدد المشاريع العاملة في هذا القطاع ب 2252 مشروعا، أي ما يمثل 30 في المائة من مجموع المشاريع المصرح بها في المغرب .وتشغل هذه الصناعات بشكل دائم 93732 فردا، أي 21 في المائة من مجموع القوة العاملة في القطاع التحويلي.

وساهمت هذه الصناعات بنسبة 40 في المائة من الإنتاج التحويلي وبنسبة 33 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية عام . 2006 غير أن هذه الحصة بقيت شبه مستقرة خلال ست السنوات الأخيرة .

ويستقطب هذا القطاع الجزء الأكبر من مجموع استثمار القطاع التحويلي بحصة 41 في المائة عام . 2005 ويعد هذا القطاع المستفيد الرئيسي من الرأسمال الأجنبي في المغرب.

ويمثل الفوسفات ومشتقاته وخاصة منها الحامض الفوسفوري والأسمدة النشاطين الرئيسين الأكثر أهمية في قطاع الكيماويات .وقد تم وضع خطط لتنمية هذا القطاع، شملت الصناعات الكيماوية للجرف الأصفر (الجديدة) التي انتهت الأشغال فيها مؤخرا، والتي تضم عدة وحدات كيماوية تسمح بتثمين حوالي ثلث الثروة الفوسفاتية للبلاد مع المركب القديم في أسفي (مغرب فوسفور 1 و 2) .

ويحتل المركب الكيماوي للجرف الأصفر أيضا مكانة هامة في صناعة الكيماويات المغربية، إذ من المرتقب بناء مصفاة كبيرة بطاقة 10 ملايين طن، ستعالج المواد النفطية المستوردة والمخزنة في الميناء الجديد .

وسينتج هذا المركب أيضا الأمونياك الضروري لوحدات المغرب – فوسفور.

3- قطاع المنتجات الغذائية :

يعد قطاع المنتجات الغذائية أحد محركات الاقتصاد المغربي .ويمثل بذلك أول قطاع تحويلي في البلاد أمام قطاعي النسيج و الكيماويات، بحيث ساهم في حدود الثلث في الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بإنتاج وصل إلى 7055 مليون دولار وولد قيمة مضافة بلغت 2892 مليون دولار عام . 2006 كما

استقطب 21 في المائة من مجموع الاستثمارات التحويلية، أي ثاني أكبر حصة بعد قطاع الكيماويات و البتروكيماويات.

وبلغ عدد المشاريع العاملة في القطاع أكثر من 1963 مشروعا عام 2005 ، أي 24 في المائة من مجموع المشاريع الصناعية التحويلية .ويشغل القطاع أكثر من 71609 فردا، ويتكون بنسبة 95 في المائة من مشاريع صغيرة ومتوسطة (أقل من 200 عاملا)، غير أن إنتاج هذه الأخيرة لا يمثل سوى أقل من نصف إنتاج الصناعة الغذائية بينما تنتج الخمسون مقاولة الكبرى حوالي 55 في المائة .وتعود ملكية هذه الأخيرة إما إلى مجموعات وطنية (أونا، يناهولدينك، هولمركوم) أو لشركات أجنبية (نستلي، كوكاكولا، بي أند جي، أونيليفر، سافولا) .

وعرف هذا القطاع نموا قويا بفضل التطور الجيد والمضطرد للطلب الداخلي والخارجي على حد سواء. وارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بوتيرة سنوية بلغت 10 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2001 و 2006 . وتزايد سنة 2006 نشاط الصناعات الغذائية بنسبة 4.4 في المائة، مستفيدا من الإنتاج الفلاحي الجيد.

وكانت قطاعات إنتاج معلبات الفواكه والخضار والزيوت هي القطاعات التي انتعشت بصفة خاصة نتيجة تحسن الطلب الداخلي .وارتفع كذلك إنتاج صناعة معلبات السمك بفضل الوضع الجيد للصادرات.

غير أن هذا القطاع يعاني من ضعف الإنتاجية واختلاف مستوى تطور أدوات الإنتاج، بسبب ا لتنميط غير الكافي و ضعف السلسلة اللوجيستيكية والتعبئة والضرائب العالية على بعض المنتجات(الحليب المجفف، الذرة، السكر، الحبوب، التعبئة....) .

ورغم ذلك فإن البلاد استطاعت استقطاب عدة استثمارات أجنبية بفضل المزايا الطبيعية التي يزخر بها المغرب والقرب الجغرافي من أوروبا، وتحسن مناخ الاستثمار، لاسيما بعد تحرير المبادلات مع الاتحاد الأوروبي. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا من خلال تدعيم الشركات الصناعية وتشجيع البحث والتنمية.

4- الصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية:

تساهم الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية بشكل أقل نسبيا من القطاعات الأخرى في القيمة المضافة التحويلية، غير أن هذه الصناعات تحقق نتائج نمو جيدة، حيث ساهم قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية بنسبة 7.57 % من مجموع القيمة المضافة التحويلية عام 2006 ، منها 2.97 % تعود للصناعات المعدنية الأساسية و 4.60 % للصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية .ويمثل إنتاج القطاع المعدني والميكانيكي 13% من مجموع الإنتاج التحويلي، كما يشغل 10% من مجموع القوة العاملة في الصناعة.

ومن جهة أخرى، حقق قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية و الكهربائية والإلكترونية عام2006 نموا ملحوظا، حيث زاد نشاط الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 15.92 في المائة ونشاط الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بنسبة 18.19 في المائة .يعزى هذا النمو الكبير أساسا إلى توسع صناعة

تجميع آليات النقل، التي سجلت ارتفاعا قويا، ثم إلى إنتاج الهياكل المعدنية و الصناعة المعدنية الأساسية . في حين لم يتطور تقريبا نشاط صناعة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بسبب قلة الاستثمارات والقروض المصرفية، وإلى الكلفة المرتفعة لنفقات البحث والتطوير وأخيرا بسبب ضيق السوق.

5- القطاعات الأخرى:

وعرف قطاع مواد البناء ولاسيما صناعة الإسمنت هو الآخر هذه السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وسجل نتائج مهمة في سنة . 2006 فصناعة الأسمنت أخذت منحى الارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب المحلي الكبير خاصة بعد انطلاق البرامج الاستثمارية الواسعة النطاق في البنيات الأساسية والسكن الاجتماعي وكذلك لتلبية الطلب الخارجي.

إن القطاع التحويلي يتوفر على طاقات كبيرة لصنع المنتجات التحويلية ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية كما تشهد على ذلك النتائج الجيدة التي حققها قطاع صنع المنتجات الميكانيكية .غير أنه مازال يعاني من ضعف في الإنتاجية وارتفاع في تكاليف الطاقة وضعف في معدل الاستثمار وتسيير المشاريع التي ما زالت يغلب عليها الطابع العائلي. وتعتبر الصناعة التحويلية حاليا أحد المحاور التي تراهن عليها الحكومة المغربية، لاسيما عبر تنفيذ« مخطط انبثاق » الذي يسعى إلى التعرف على قطاعات ذات الطاقات الواعدة وتطويرها وإلى توجيه سياسة طوعية تستهدف القطاعات ذات الإمكانيات المرتفعة، ولاسيما القطاعات التصديرية الرئيسية .وتكمن الإستراتيجية الرئيسية لهذا المخطط في تشجيع الصناعيين الأجانب على الاستثمار في المغرب .ويسعى المغرب من خلال ذلك إلى إيجاد موطئ قدم له بين البلدان المنخفضة التكاليف من أجل جذب أنشطة المناولة وحث المجهزين الأوروبيين والأمريكيين على نقل أنشطتهم إلى البلد.

الفرع الرابع : ليبيا [1]

خلال الربع القرن الأخير و بفضل عوائد البترول تم تخصيص جزء من هذه العوائد للصناعات التحويلية ، فقامت بعض الصناعات الغذائية ممثلة في طحن الحبوب و المكرونة ، و الحلويات ، و المياه الغازية ، و تعليب الأسماك ، و السجائر ، و الكبريت ، و توزع هذه المصانع في كل من طرابلس و الخمس وزدارة و مصراته و بنغازي ، كما اتجه التصنيع إلى صناعة الأثاث و الورق ، و تم إنشاء العديد من مصانع لنسيج للملابس و السجاد و مصانع للجلود و الأحذية ، و من الصناعات الكيماوية هناك كالملح و الصودا الكاوية ، و صناعة مواد البناء كالأسمنت و الطوب، و تأتي بطبيعة الحال صناعة تكرير البترول في مقدمة الصناعات جميعا التي زاد إنتاجها إلى نحو 15 مليون طن سنويا ، ورغم ذلك مازال هذا القطاع لا يشكل سوى 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي .

ولدى ليبيا مشروعات للصناعات الثقيلة على الطاقة و الأسمدة في سيرت و مصنع بتروكيماويات في رأس لانوف ، و مشروع مصراته للحديد و الصلب ، و مصنع للأدوية و تجميع السيارات .

[1] – محمد عبد الغني سعودى: الوطن العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر، 2006، ص507 .

خاتمة الفصل :

من خلال ما تقدم لعرض مقومات الصناعة نجد أن هذه المقومات لو استغلت في دول المغرب العربي لاستطاعت جميع الصناعات في هذه الدول أن تنافس السلع المستوردة من الدول الأخرى.

إلا أن أهم سِمات ذلك هو الضعف الهيكلي في بنية الإقتصادات المغاربية التي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ، بالإضافة إلى أنّ الصناعة المغاربية تتميز بضعف ارتباطها وعدم تكاملها على المستويين القطري و المغاربي ، وانخفاض أداء تشغيلها ، وعدم استغلال كامل لطاقتها الإنتاجية ، وظهور طاقات فائضة تزيد من حجم الطاقة العاطلة في كثير من المصانع الوطنية ، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والإنتاجية والتشغيلية للصناعة المغاربية إذا ما قورنت بمثيلتها الأجنبية ، بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الإنتاج الوسيطة من الخارج وكذلك ضعف القدرة التنافسية للصناعات المغاربية. وأخيراً غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية ، فرغم الجهود المبذولة في هذا القطاع ، وحجم الاستثمارات الممنوحة له من أجل تنويع القطاع الصناعي وإعطائه محتوى أكثر انسجام مع إرادة الاستقلال الاقتصادي، سواء في سلع الاستهلاك أو التجهيز ، إلا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع في مجموع الناتج المحلي الإجمالي ، تبقى دون المستوى المطلوب .

إذن نلاحظ ضعف قطاع الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ، بسبب مساهمتها الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي ، ويرجع ذلك لسوء استعمال القدرات الإنتاجية لهذه الصناعات ، وضعف التأطير المحلي ، و انعدام الخبرة في الميدان الصناعي .

الفصل الثالث:
التجارة البينية
لدول المغرب العربي

تمهيد:

إن تسارع تشكل النظام العالمي الجديد، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها، وتقارب المسافات بفعل التطور التكنولوجي والمعرفي في وسائل الاتصال والتواصل، الذي غدى معه العالم بلدة صغيرة ولم يعد للإنتاج جنسية بفعل سياسات تحرير الاقتصاديات ومنها التجارة الدولية، حيث تسعى الدول لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء أو خفض القيود الحدودية الجمركية منها، والكمية متأثرة بمفاهيم الثقافة الليبرالية التي سادت بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وسقوط الأطروحات الاقتصادية الممثلة لها، ومع سير الكثير من بلدان العالم، ومنها بلدان المغرب العربي في ركب الانتفاع والاندماج مع الاقتصاد العالمي ازداد الاهتمام بين الاقتصاديين ومحللي السياسة التجارية في دراسة أنماط التجارة بين الدول، حيث أن معظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في إطار التجارة البينية وفي الوقت الراهن تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع، إن ما يقارب من ربع تجارة العالم هي تجارة بينية. وفي ظل التكتلات التجارية ودعوات الانفتاح، المتمثلة في انضمام غالبية دول المغرب العربي لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية دور كبير في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن التكتل يساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

لعل من البديهي أن التجارة البينية بين هذه الدول، سوف تساعد على تحقيق المساواة في أسعار المنتجات المختلفة، وبالتالي يستطيع المستهلكون الحصول على نفس المنتج بأسعار موحدة أينما كانوا لذلك إذا كان المنتج في دولة ما رخيصاً نسبياً، فإن من شأن قيام التجارة، نتيجة لازدياد الطلب عليها من دول أخرى ذات أسعار أعلى.

ومن خلال ما تقدم أصبحت الحاجة ماسة لدراسة التجارة البينية لدول المغرب العربي، والتي سنتطرق لها في ثلاث مباحث، والمتمثلة في أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي ودوافع نموها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني واقع التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية للدول المغاربية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة تجارية واقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، وقد تكون هذه العلاقات بسيطة منها ما هو في طور النمو، ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدماً، ومن المعلوم أنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها وتنوع إنتاجها أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، وبالأخص دول الجوار أو تلك الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية ودينية وجغرافية وإقليمية.

المطلب الأول: أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي

تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تحديد قيمة الناتج القومي الإجمالي، فكلما زادت قيمة (الصادرات–الواردات) كلما زاد مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتحدث التجارة الدولية بين الدول نتيجة في اختلاف القدرات الإنتاجية بين الدول لاختلاف الموارد الاقتصادية والتقنيات الإنتاجية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتالي نجد أن هناك تخصص في الإنتاج بين الدول، فالدول تقوم بإنتاج السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة واستيراد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعة[1].

فقد بلغت نسبة التجارة العربية مركزاً مهماً بخصوص النشاط الاقتصادي،وبلغت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 54.1% عام 1996، وتبين تلك النسبة العالية مدى الارتباط الكبير للاقتصاد العربي بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، والبينية، والمحلية، تلك المسألة الناجمة عن طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها، فالاقتصاد العربي يعتمد على الاستيراد بغية تهيئة أغلب احتياجاته فقد شكل الاستيراد أداة مهمة للأقطار العربية من أجل الحصول على حاجاتها من السلع الرأسمالية وما يواكب ذلك من وسائل تكنولوجية للتنمية، وبناء القاعدة الإنتاجية القابلة للتطور، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم وينعكس أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على التجارة العربية في التغيرات التي تحدث في هيكل التجارة السلعي، فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات والهيكل السلعي للواردات[2].

بالرغم من الحواجز الاصطناعية فان التجارة الدولية تلعب دوراً بالغ الأهمية في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، وتبين الإحصاءات المتيسرة على السنوات السابقة أن بعض الأقطار مثل هونكونغ، سنغافورا كانت قيمة تجارتها الخارجية تجاوز ناتجها القومي (GNB)، كما أن قيمة التجارة الخارجية للأقطار العربية ومنها أقطار شمال أفريقيا مثل ليبيا، تونس، مصر كانت تزيد عن 50% من

1– محمد رياض رشيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995، ص329 .

2– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000، ص223 .

قيمة ناتجها القومي الإجمالي، وتواجه أقطار عديدة مشكلة خطيرة هي مشكلة العجز الضخم في تجارتها، وقد كانت الارتفاعات المتعاقبة في أسعار النفط أحد الأسباب الرئيسية في هذه الزيادة الحادة في العجز التجاري وخاصة لدى الأقطار النامية، والتي من بينها دول شمال أفريقيا (ليبيا، المغرب تونس، الجزائر)، على أن هذه المشكلة امتدت حتى لبعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكان نتيجة العجز التجاري في دول شمال أفريقيا، أن انتبهت هذه الدول بشكل منفرد أو في إطار جماعي بالحاجة إلى بذل جميع الجهود الممكنة لترويج صادراتها (التصدير أو الهلاك)، تعبيراً عن أهمية الصادرات للأقطار النامية والتي من بينها أقطار شمال أفريقيا. فأقطار شمال أفريقيا والتي لديها خطط إنمائية تحتاج إلى استيراد مقادير كبيرة من السلع الرأسمالية والتكنولوجية والمواد الأولية وغيرها من المستخدمات[1]، إلا أنها تتوفر بنسب مختلفة في هذه الأقطار.

فاقتصاديات دول المغرب العربي المغربي تعتمد على الزراعة وبعض الموارد الطبيعية، فمثلاً الاقتصاد الليبي يعتمد على النفط بدرجة أساسية والذي يمكن مبادلته مع دول من المغرب العربي وبكلفة أقل، بحيث تجعل هذه المجموعة من الأقطار في مستوى أكثر منافسة مع غيرها من اقتصاديات الدول المتقدمة ،كما يساعدها في تحقيق تكامل اقتصادي وتجاري بينها ويساهم في تحقيق النمو والتنمية، فدول المغرب العربي تحتل مساحة إجمالية من ليبيا إلى موريتانيا تقدر بحوالي(6مليون كيلومتر مربع)، والتي لها صلات باختلاف القدرات السكانية والزراعية والاقتصادية والإستراتيجية من قطر إلى آخر، وإن إمكانية استغلال هذه الأراضي يعطي بلدان المغرب العربي القدرة على تنوع مصادر ثرواتها وهي تشكل كتلة من اليابسة متصلة أجزاؤها برياً أي بدون حاجز طبيعي، فنلاحظ الأنهار أو الجبال تقسم حتى الدولة الواحدة كما في بعض الدول الأخرى، مما يساعد في سهولة وسرعة النقل والتنقل بين مختلف أقطارها عبر الطرق البرية والبحرية والجوية الحديثة مما يدعم ويسهل تنقل المنتجات من قطر لآخر ويعمل على تسهيل قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، خاصة وإن الدول تقوم بتخطيط وتنفيذ مشاريع الطرق ووسائل المواصلات اللازمة لها محلياً ولربطها بشقيقاتها المجاورة، ونذكر هنا الجهود الأكيدة الصادقة التي تقوم بها ليبيا في هذا المجال والمتمثل في تعبيد وتوسيع طرق المواصلات التي ترابط تونس في الغرب والجزائر في الجنوب الغربي،بل دخلت جهودها في هذا المجال أراضي مصر وتونس لتنفق مباشرة إلى أجزاءً منها، وكذلك أن هذه الميزة الطبيعية في شكل الأرض لا تتوافر في الدول الأخرى كالصين التي تقطع أرضها الكثير من الهضاب والجبال مثل (كون لن، تيان، سان، التن تاج)، والولايات المتحدة الأمريكية حيت نجد جبال الروكي وجبال الأنديز، وكذلك وجود مسطحات مائية هامة تساعد في تسهيل التجارة المغاربية فيما بينها أو مع العالم الخارجي بالإضافة إلى استخدامها في الصيد، والصناعة،

1- فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص18.

وكذلك مصادر نفطها، كما أن لدول المغرب العربي تعطي أهمية جغرافية لتجارتها البينية، وذلك لتحكمها في بعض الممرات والمنافذ البحرية العالمية البالغة الأهمية فبعضها لها عليها تحكم نصفي (مضيق جبل طارق)، مما يعطي دول المغرب العربي أهمية إستراتيجية إقليمية وعالمية، في مجالات النقل والمواصلات البحرية المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى أن لها موارد مائية هامه تسهم في زيادة التنمية والتعجيل بها من خلال الرسوم وعائدات المرور، وكذلك استغلال بعض الأنهار مثل نهر الملوية وأم الربيعفي المغرب[1].

بالإضافة إلى كل الميزات السابقة التي تتمتع بها دول المغرب العربي،فإن للتجارة البينية بين دول المغرب العربي وبين العالم الخارجي، واستغلال هذه التجارة لصالح النمو والتنمية، دور في تحقيق النمو والتنمية، ومن الفوائد المتحققة منها هي:

- تعتبر منفذ لتصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلية فالمنتجات المحلية قد تكون أكبر مما يستطيع السوق المحلية استيعابه، فمثلاً لا يستطيع الاقتصاد الليبي استيعاب النفط الخام ولا يستطيع استيعاب كل إنتاجه من الغاز أو المواد البتروكيمياويه، و دول المغرب العربي لا تستطيع أن تستوعب العمالة الزائدة عن احتياجها، وهكذا بالنسبة للباقي.
- يمكن عن طريق الاستيراد الحصول على كثير من السلع التي لا ينتجها الاقتصاد أو ينتج منها بكميات قليلة، فمثلاً لا تستطيع المغرب الحصول على ما يكفيها من النفط والغاز ولذلك تقوم باستيراده من ليبيا والجزائر، وليبيا بدورها يمكن أن تستورد الأدوية والمعدات الطبية من تونس.
- القدرة على تمويل الكثير من المشاريع المحلية عن طريق استيراد رؤوس الأموال من دول الجوار فيمكن للمغرب استيراد رؤوس الأموال من الجزائر أو ليبيا وذلك بالاقتراض أو استقبال رؤوسا لأموال من إحدى الدول التي تمتلك فائض في رأس المال مثل ليبيا.
- التمكين من الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات البينية، حيث أن تحقيق معدلات نمو عالية يتطلب وجود كوادر فنية ماهرة من الأيدي العاملة ولو بشكل أكثر نسبياً من الاعتماد على الدول الخارجية وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم للانتقال عبر الحدود من بلد إلى أخر.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة والنامية حيث أن التجارة تؤدي إلى زيادة تراكمية في رأس المال، وهذه البلدان تحتاج إلى معدات استثمارية لا

1- أحمد رمضان شقلية، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،د.م، د.س ص22 .

ينتجها الاقتصاد المحلي[1].

ومن هنا نرى أن التجارة تلعب دوراً متزايد الأهمية في حياتنا الاقتصادية، وقد زاد حجم التجارة العالمية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ولم تعد الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط، بل زادت أهمية التجارة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP)، كذلك الأمر بالنسبة لطبيعة المؤشرات الأخرى الخاصة بمستوى الأداء الاقتصادي، وتعتبر التجارة مهمة لكافة الدول العربية ودول المغرب العربي لأنها تعتمد على (تصدير)، منتجات خام زراعية أو استخراجية، لأنه لا توجد صناعات تحويلية وهي نتاج لضعف اقتصاداتها الداخلية ومحدودية صناعاتها وهذا هو السبب في كون هذه الدول تعتمد بدرجة أساسية على الصادرات والواردات مما تنتجه هذه الصادرات من المواد الخام الأولية، فالدول المنتجة للنفط (ليبيا والجزائر) تزداد فيها الصادرات عن الواردات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما يؤكد ذلك أن قيمة الصادرات من النفط والغاز تجاوزت 80% من إجمالي صادراتها الإجمالية بل زادت إلى نسبة أعلى من 90% أحياناً أخرى، مما يوضح عدم التنوع في هيكل صادراتها وتركزها في سلعة أو سلع محدودة جداً معدة للتصدير، مما ينعكس على التنوع الكبير في هيكل وارداتها فهي تستورد جميع فئات السلع تصل إلى مئات الآلاف من السلع[2]، فالمشروعات العربية قامت في كافة الدول العربية ومنها دول المغرب العربي بشكل عشوائي وبدون تنظيم، ولم تقم على أساس تكاملي وفق ما هو متاح لها من موارد سواء إن كانت بشرية أو مادية أو زراعية وخلافه، أي أن هذه المشروعات لم تقم على خطة لغرض الوصول إلى تبادل تجاري بيني قوي وفعال يساهم في التنمية المتوازنة لكافة الأقطار وخاصة التي تقع على امتداد جغرافي واحد كدول المغرب العربي فقد ركزت الاتفاقيات التجارية(كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 واتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981، وقرار السوق العربية المشتركة) على تسيير التبادل التجاري قبل أن تهتم وتركز على الوسائل التي من شأنها زيادة الإنتاج وتنويعه، برفع الإنتاجية أي أن مدخل تسيير وتنمية التبادل التجاري لكافة الدول العربية ومنها دول مجموعة المغرب العربي لا يتلاءم وطبيعة نمط الإنتاج والتصدير والاستيراد في هذه الاقتصاديات[3]، ولا شك في أن العلاقات التجارية في إقليم المغرب العربي ستؤدي إلى التكامل في المجال التجاري بين دول المغرب العربي بالنسبة لكل الوطن العربي، وأنها تقوي الفرصة للتخصص الاقتصادي في كل إقليم من أقاليم العربية وهذا التخصص سيجعل التنمية أكثر نجاحاً وقوة لأنه يؤدي إلى كبر حجم السوق .

1- عطيه المهدي الفيتوري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص12 .

2- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 197.

3- حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، 2005، ص ص 48 . 50.

مما يترتب عليها تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير، ولا شك أن السوق الجديد تعتبر تنظيماً اقتصاديا تمهيدا لوحدة اقتصادية عربية شاملة تربط اقتصاديات الدول العربية جميعها، وأن يعمل على تخفيض أو إلغاء الجمارك على المعابر والحدود بين دول إقليم المغرب العربي.

إن التوسع في وسائل النقل بين كل هذه الأقاليم المختلفة ضرورة ملحة لقيام تكامل بين هذه الأقاليم وهنا نشير على سبيل المثال إلى أن معظم أنهار أوروبا ربطت بشبكة كبيرة من القنوات الملاحية لزيادة تجارتها البينية، ومن هنا نصل إلى أهمية التجارة البينية بين إقليم المغرب العربي فهي دول تتمتع بساحل طويل على البحر المتوسط أكبر بحار العالم الداخلية والمحيط الأطلسي عبر جبل طارق وهكذا تصبح دول المغرب العربي مطلة على أهم طريق ملاحي في العالم يربط المحيط الأطلسي، مما يُمّكن من زيادة تفعيل التجارة البينية بين هذه الأقاليم وزيادة التنمية فيها[1].على أن أهم التطور في التجارة الدولية في وقتنا الحاضر هو حسن استغلال الموارد من جهة، والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى وعلى الرغم من أن زوال النفوذ السياسي والاقتصادي لحقبة الاستعمار في إفريقية وآسيا لم تؤدي إلى توسع اقتصادي بنفس السرعة، فإن هذه الدول زادت تجارتها وتنوعت وزادت اتجاهاتها عما كانت عليه في الماضي ومن المحتمل أن تزداد مساهمة هذه الدول في تجارة العالم كنتيجة للتطورات الاقتصادية التي تشهدها حالياً والتي لو قامت الدول الغنية بمساعدتها على التطور الاقتصادي لزادت مساهمتها في التجارة العالمية.

أخيراً فإن التغيرات في الناحية الفنية والتكنولوجية، والتقدم في الحصول على الموارد الاقتصادية وتغير أنماط الاستهلاك كلها سببت في زيادة التجارة الدولية بالنسبة للسلع كاملة الصنع والنصف مصنعة والبترول ومشتقاته، وخامات الحديد وبعض المواد الأولية والاستخراجية الأخرى.

ومنها تأتي أهمية الأنماط العالمية لطرق التجارة من جذب مناطق البترول وبعض مناطق استخراج المعادن الاستخراجيه، وإذ كانت المعادن لم تغير كثيراً من اتجاه طرق التجارة الرئيسية فإنها قد أضافت إمدادات هامة نحو حقول البترول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي جذبت المزيد من ناقلات البترول إلى شرق البحر المتوسط، والخليج العربي وقناة السويس، وساحل شمال إفريقيا كلها إضافة إلى طرق التجارة الدولية[2].

ومما سبق نرى أن زيادة المبادلات التجارية السلعية والخدمية بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لهذه الدول، فهي الطريق إلى التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي بما توفره من فرص تكاملية ما بين دولة وأخرى من دول المغرب العربي، فهي تفيد في توسيع السوق؛ والاستفادة من الثروات؛ والقوى العاملة

1- محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص ص75-76.

2- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق ، ص63.

ورؤوس الأموال واختلاف توزيعها من دولة إلى أخرى، وما يحصل من تقدم في دول العالم هو نتيجة طبيعية لاهتمامها بتجارتها المحلية والإقليمية والعالمية .

المطلب الثاني: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية المغاربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة، ورغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلاً أمام نمو هذه التجارة بين الدول، إلا أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية المغاربية.وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم الدوافع لنمو التجارة البينية المغاربية:

أ- باعتبار التجارة البينية هي من الأسس القوية للتكامل الاقتصادي المغاربي، فإن التكامل يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي، وانعكاساته على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطن المغاربي عن طريق زيادة معدلات التوظيف وما يترتب على ذلك من حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة.

ب- إن النمو المتوقع في التجارة البينية المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات المغاربية، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة تؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير، وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات المغاربية.

د- الدافع الأساسي والأهم في كل الإقتصادات المغاربية، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها، بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الإقتصادات المغاربية.

هـ- سياسات الحماية المطبقة في الإقتصادات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة البينية المغاربية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك[1].

ر- إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة ، نظراً لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة المغاربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات المغاربية وهو في حد ذاته يجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

1- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 110.

ز- حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الاقتصادات المغاربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعاً نحو اقتصاديات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة المغاربية البينية[1].

ك-تقارب النمط الاستهلاكي المغاربي من ناحية الدين، واللغة والأذواق، تشابه العادات والتقاليد الواحدة والأماني والتطلعات القومية، والتواصل الجغرافي يعطي الصناعات المغاربية خبرة نسبية وتنافسية بحيث تجعل المنتجات المغاربية أقل تنافسية فيما بينها وأكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الإقتصادات الأخرى.

ويمكن الإشارة في هذا الصد أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية لنمو التجارة المغاربية البينية، إلاّ أنه يجب على الدول المغاربية التركيز على أن نتجه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلية لحداثة في اقتصادياتها سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي

تعد التجارة بين التكتلات والدول المختلفة واحدة من أهم مؤشرات التكامل أو مقومات حدوثه بين الأطراف ذات العلاقة ، والتجارة البينية تواجه عملية تنمية وزيادة هذا النوع من الأنشطة مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في الآتي :

1- سياسات التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على التجارة البينية:أدى الاتجاه لدى أغلب الدول نحو اقتصاد السوق إلى تحرير سياسات التجارة بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن الضوابط والإجراءات التنفيذية التي كانت تفرض على أنظمة التجارة، وقد أدى ذلك إلى تخفيف أو إلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتقليص قائمة السلع المحظورة استيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الامتيازات والإعفاءات الجمركية والتجارية المنوحة من قبل السلطات إلى بعض الجهات من هيئات حكومية أو مؤسسات للقطاع العام[2].

1- نفس المرجع، ص ص110 -111.

2- محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004، ص 725.

2-تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية : شهدت الدول العربية بشكل عام خلال العقود الأخيرة حدوث تحولات جذرية في الهياكل الإنتاجية ، تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية بتطبيق خطط تصنيع أسفرت في إنتاج سلعة واسعة من السلع المصنعة ونصف المصنعة الموجهة نحو إحلال الواردات أو التصدير الخارجي.

إلاّ أن هذه القدرات الإنتاجية لم تتمكن من الاستفادة من أسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم كمنافذ لمنتجاتها التصديرية غير التقليدية والتي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها[1]، وكانت النتيجة لذلك هو اختناق الطاقات الجديدة داخل أسواق محلية محدودة وارتفاع التكلفة وحرمان المشروعات من إمكانية التطوير والتوسع بل تهديد التنمية الصناعية ، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وتجميد رأس المال المستثمر في الصناعات الجديدة.

وهنا تظهر ضرورة الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرات الإنتاجية داخل الأسواق للسلع الأخرى في جميع الأسواق الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ما أمكن من أجل زيادة التجارة البينية المغاربية وزيادة معدلات المتبادل والتنمية.

3- تنمية التجارة البينية المغاربية المحررة في دعم التكامل الاقتصادي العربي: ما من شك في أن التحرير الشامل للتجارة البينية في إطار مشروع عربي كلي للتكامل الاقتصادي من شأنه أن يعود بنتائج إيجابية لا حدود لها على الاقتصاد بكافة قطاعاته للاستفادة من إمكانية قيام سوق عربية واسعة ، وذلك استناداً إلى ما يمكن أن يحققه من مزايا الإنتاج الكبير إضافة إلى الدور الطبيعي للتجارة كمحرك للتنمية الاقتصادية.

ومن أهم هذه النتائج إتاحة الفرصة لقوى السوق في تحقيق التكامل والتنمية، من خلال التخصص وتقسيم العمل والتشابك الإنتاجي وتحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للموارد وتوجيهها نحو توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية[2]،ويرجع الاهتمام بمدخل تحرير التبادل التجاري بين الدول المغاربية باعتباره الأداة المناسبة لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية.

ويمكن القول من خلال السعي والاهتمام وراء الأهداف المرجوة من مدخل التكامل التجاري، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات والقرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية، إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، وتسهيل انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية[3].

1- المرجع السابق، ص 725.

2- المرجع السابق، مرجع سابق، ص 727.

3- محمد الأمين: أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،ليبيا، 2007، ص ص 90-91.

المبحث الثاني: واقع التجارة السلعية البينية في دول إتحاد المغرب العربي

إن للمبادلات التجارية وسياساتها دور مهم في عملية التكامل بين الدول الأعضاء، والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات، كما تعبر على مستوى التكامل التي وصلت إليه هذه الدول، وهذا ما سنتطرق إلية في هذا المبحث، من الواقع التي تعرفه التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي وتطوراتها والاتجاهات التي تتخذها هاته التجارة، بالإضافة إلى عرض هيكلها السلعي والذي يعبر عن مدى تنوع هذه التجارة خلال الفترة الممتدة (1995-2008).

المطلب الأول: تطور حجم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1995-2008)

في هذا المطلب سنتناول حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال تطور حجمها ومعدل تغيرها النسبي، ثم تطورها حسب الدول فرادى.

الفرع الأول: تطور حجم التجارة السلعية البينية و معدلات التغير النسبي لها

يوضح لنا الجدول التالي تطور حجم التجارة السلعية لدول المغرب العربي

الجدول رقم (3-1): تطور حجم التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1995-2008)

الوحدة:(مليون دولار)

السنوات	الصادرات البينية لدول المغرب العربي	الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي	مجموعها
1997	897.08	1087.87	1984.95
1998	877.87	762.69	1640.56
1999	965.44	834.07	1799.51
2000	1055.81	1058.28	2114.09
2001	986.88	1070.20	2057.08
2002	753.15	1207.92	1961.09
2003	1305.16	1331.11	2636.27
2004	1478.87	1381.18	2860.05
2005	2029.99	1595.49	3625.48
2006	2269.93	2239.10	4509.03
2007	3134.71	2907.41	6042.12
2008	4046.7	4048.5	8095.2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية،2010

إن المتأمل لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من (1995-2008) يرى بوضوح تذبذب حجم التجارة البينية لهذا التكتل، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى(1995–2002): وأتسمت هذه المرحلة بتذبذب حجم التجارة البينية (ص+و) بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت أقل انخفاض لها سنة 1998 وقدرت ب1640.56 مليون دولار أي بنسبة إنخفاض قدرت ب 17.35% مقارنة بسنة1997، وهذا راجع إلى إنخفاض الصادرات لمعظم دول المغرب العربي ماعدى التحسن الذي شهدته ليبيا (أنظر الجدول رقم (3–1))، والانخفاض الحاد في الواردات لجميع الدول المغرب العربي والذي قدرت نسبته حوالي 29.89%.

أما أكبر إرتفاع سجلته هذه المرحلة قدرت ب2114.09 مليون دولارسنة2000، أي بنسبة 17.48% عن سنة 1999 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع الذي شهدته الصادرات بنسبة 9.36% ، حيث ساهمت الجزائر وليبيا في إرتفاع هذه النسبة على الرغم من تراجع صادرات كل من المغرب وتونس وتبقى مشاركة موريتانيا في هذا الاتحاد ضعيفة، وهذا عكس ما شهدته الواردات من نسبة إرتفاع قدرت ب26.88% والتي ساهمت فيه بشكل كبير كل من المغرب وتونس.

- المرحلة الثانية(2003–2008): فقد سجلت هذه المرحلة قفزة كبيرة مقارنة بالمرحلة الاولى ومن ثم أخذت في زيادة مستمرة عبر سنوات هذه المرحلة لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2007 حيث بلغت 6042.12 مليون دولار أي بحوالي 3/1.

أما فيما يخص معدلات تطور التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي، فالجدول رقم (3–2) يوضح لنا ذلك من خلال عرضه للبيانات التغير السنوية للفترة المدروسة (2000–2007) والتي سنقوم بتحليلها.

جدول رقم(3–2): تطور معدلات التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي

	معدل التغير السنوي(*)%							
	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدل التغير النسبي لاجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي	+17.48	−2.69	−4.66	+34.42	+8.48	+26.76	+24.37	+34
معدل التغير النسبي للصادرات البينية لدول المغرب العربي	+9.36	−6.52	−23.68	+13.31	+13.30	+37.26	+11.84	38.0+9
معدل التغير النسبي للواردات البينية لدول المغرب العربي	+26.88	+1.12	+12.86	+10.19	+3.76	+15.51	+40.33	29.8+4

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

(*) معدل التغير السنوي= ن−(ن−1)/ (ن−1)

ونلاحظ من خلاله، أن معدلات التغير النسبي التي شهدتها التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي للفترة (1995–2008)، والصادرات والواردات البينية كل على حدى، والتي بدورها شهدت تغيرات موجبة لمعضم سنوات الفترة ماعدى سنة 2001، 2002 التي سجلت فيها تغير نسبي سالب لاجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي وهي على التوالي –2.69% و–4.66% وهذا راجع إلى الانخفاض التي شهدتها الصادرات البينية.

الفرع الثاني: تطور التجارة السلعية البينية لإتحاد المغرب العربي حسب الدول المغاربية

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3–3): **تطور التجارة السلعية البينية لاتحاد المغرب العربي حسب الدول للفترة (1997–2008)**

الوحدة:(مليون دولار)

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	652.25	309.89	583.72	371.22	67.87	1984.95
1998	576.62	117.55	589.03	324.06	33.30	1640.56
1999	634.15	160.05	608.17	385.80	11.34	1799.51
2000	774.17	214.12	637.05	461.71	27.02	2114.09
2001	852.33	243.59	505.93	417.64	36.59	2057.08
2002	499.29	290.74	698.38	446.65	25.03	1961.09
2003	1135.94	289.47	744.87	445.83	20.16	2636.27
2004	1252.06	406.88	723.87	406.21	26.03	2860.05
2005	1554.24	675.32	795.42	684.46	16.04	3625.48
2006	1962.19	827.79	804.49	887.91	26.65	4509.03
2007	2195.10	1214.13	1220.24	133194	80.71	6042.12
2008	3414.4	1831.4	1270.7	1459.3	119.4	8095.2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وعلى الصعيد الدول فرادى تحتل تونس المرتبة الأولى للفترة الممتدة 1997–2008، حيث تتراوح متوسط نسبة مشاركتها في إجمالي التجارة البينية بنسبة 37.59% تليها ليبيا في المرتبة الثانية، ثم المغرب في المرتبة الثالثة والجدول رقم(3–3) يوضح لنا ذلك.

كما تبين التقديرات المتاحة حدوث تطور في التجارة السلعية البينية بين دول الإتحاد خلال الفترة 2000–2005، فقد تضاعف حجم الصادرات حيث بلغت 2135.2 مليون دولار عام 2005، مقابل 1177.8 مليون دولار عام 2000، وكذلك حجم الواردات التي بلغت قيمتها 1794.2 مليون دولار عام 2005 بزيادة قدرها 831.8 مليون دولار عام 2000.

أما التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد فقد بلغت 1070.2 مليون دولار عام 2000، لتزداد إلى نحو 1964.8 مليون دولار عام 2005، أي بزيادة قدرها 894.6 مليون دولار وبمعدل سنوي مركب بلغ 12.9%.

وهذه الزيادة في التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي يرجع جزء كبير منها إلى الزيادة في أسعار البترول بالإضافة إلى تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة والتي تم الإتفاق عليها بداية من عام 2005 في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالرغم من هذا بقيت التجارة البينية متدنية مقارنة بالتجارة الإجمالية لدول إتحاد المغرب العربي ولم تتجاوز نسبة 3%.

جدول رقم(3-4): الصادرات البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 – 2008)

الوحدة: (مليون دولار)

الدول / السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	336.31	135.11	238.68	184.71	2.27	897,08
1998	297.78	95.94	318.24	164.62	1.29	877,87
1999	313.50	127.85	349.48	174.61	0.00	965,44
2000	306.93	199.93	398.47	148.90	1.58	1055,81
2001	376.85	222.88	259.37	123.97	3.81	986,88
2002	20.73	171.52	404.35	152.70	3.87	753,15
2003	558.94	168.36	430.08	139.99	7.79	1305,16
2004	563.21	249.96	493.99	156.48	15.23	1478,87
2005	772.17	467.74	648.05	141.51	0.52	2029,99
2006	946.53	608.12	507.62	201.14	6.52	2269,93
2007	1172.35	947.22	758.07	242.05	15.02	3134,71
2008	1527.1	1456.4	725.8	317.4	20	4046.7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد المغاربي فقد سجلت ثلاث دول هي ليبيا وتونس و الجزائر زيادة في صادراتها البينية في حين إنخفضت الصادرات السلعية البينية لكل من المغرب وموريتانيا، فقد حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في صادراتها البينية إلى دول الاتحاد بلغ 12.5% بالأسعار الجارية، ليبلغ هذا المعدل بالنسبة لصادرات تونس 22.5%، في حين بلغ في الجزائر 9.3%، أما المغرب فقد واجهت عجزا في صادراتها البينية بمعدل نمو بلغ (-6.9%)، وفي موريتانيا بلغ معدل النمو (-6.25%).

يضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات البينية المغاربية قد لاحظت ارتفاعا من سنة لأخرى إبتداءًا من سنة 2003، وأن هناك تحسن في الصادرات المغاربية خلال فترة الدراسة، ويعكس معدل ارتفاع الصادرات البينية المغاربية الوزن الأكبر للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات المغاربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الدول المغاربية فرادى فإن تقديرات عام 2008 تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى قيمة في صادراتها من خلال الجدول السابق هي تونس، ثم الجزائر، ليبيا المغرب، موريتانيا.

جدول رقم(3-5): الواردات البينية في دول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 – 2008)

الوحدة: (مليون دولار)

الدول / السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	315.94	174.78	345.04	186.51	65.60	1087,87
1998	278.84	21.61	270.79	159.44	32.01	762,69
1999	320.65	32.20	258.69	211.19	11.34	834,07
2000	467.26	14.19	238.58	312.81	25.44	1058,28
2001	475.48	20.71	247.56	293.67	32.78	1070,2
2002	478.56	119.22	295.03	293.95	21.16	1207,92
2003	577.00	121.11	314.79	305.84	12.37	1331,11
2004	688.85	147.37	229.88	294.73	10.80	1381,18
2005	682.07	207.58	147.37	542.95	15.52	1595,49
2006	1015.66	219.67	296.87	686.77	20.13	2239,10
2007	1022.75	266.91	462.17	1089.89	65.69	2907,41
2008	1887.3	375	544.9	1141.9	99.4	4048.5

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وبالنسبة للواردات البينية لدول الاتحاد المغاربي، فقد حققت جميع الدول نموا في وارداتها باستثناء موريتانيا، حيث حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في وارداتها البينية بلغ 3%، وفي تونس بلغ معدل نمو وارداتها10.5%، وفي الجزائر50.1%، وفي المغرب 22.4%، أما موريتانيا فقد حققت معدل نمو سالب في وارداتها بلغ 19.3% وذلك بالأسعار الجارية.

إن واقع التجارة البينية المغاربية هو ما يستدعي إيجاد الحلول البديلة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي والاستفادة من هذه الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة لدول الاتحاد والاستفادة من تنوع هذه الموارد وقرب الحدود الجغرافية بين دول الاتحاد مما يسهل عملية انسياب السلع والبضائع إذا توفرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية المناسبة، وهو ما يستدعي المزيد من البحث في سبل تفعيل حجم المبادلات التجارية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي المنشود.

الفرع الثالث: التجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية للفترة(1997-2008)

يعتبر قطاع التجارة جزءاً مهماً وعضوياً في هيكل الاقتصاد القومي لأنه يشكل أحد المراحل التي تقوم عليها العملية الإنتاجية والمتمثلة في مرحلة التبادل التجاري بين الدول[1].

أما على مستوى مقارنتها بالتجارة الإجمالية، نلاحظ أن التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي لا تتجاوز ما نسبته 3%. ونلاحظ من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه رقم (3-6)، والنتائج المتحصل عليها أن نسبة التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي متواضعة جدا ولم تتجاوز نسبة 3%، رغم المقومات التي تزخر بها هذه المنطقة من ثروات، وتقارب جغرافي، والتنوع في المناخ التي تعيشه هذه البلدان.

الجدول رقم(3-6): نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد إلى إجمالي التجارة الإجمالية خلال الفترة 1997/2008

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	المجاميع	إجمالي التجارة البينية	مجموع التجارة الإجمالية	نسبتها للتجارة الإجمالية
1997		1984.95	66653.36	%2.97
1998		1640.56	62814.03	%2.61
1999		1799.51	65086.10	%2.76
2000		2114.09	81592.16	%2.59
2001		2057.08	79650.05	%2.58
2002		1961.09	87061.07	%2.25
2003		2636.27	102413.25	%2.57
2004		2860.05	130044.33	%2.19
2005		3625.48	164817.43	%2.19
2006		4509.03	193669.99	%2.32
2007		6042.12	233693.97	%2.58
2008		8095.2	310897.3	% 2.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008

كما أجمع وزراء التجارة في دول إتحاد المغرب العربي على أن المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد المغاربي مازالت متواضعة، وشددوا على أهمية الارتقاء بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري[2].

وقال منذر الزنايدي وزير التجارة التونسي في وصفه للمبادلات التجارية المغاربية بأنها متواضعة ودون الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة، وذلك على الرغم من أن الدراسات الدولية والإقليمية تفيد بأن مؤشر التكامل بين الدول المغاربية يمكن أن يفوق العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

1- جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992، ص 10.

2 - وزراء التجارة الخارجيون، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030917

ونلاحظ في هذا السياق أن المبادلات التجارية في إطار التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة، حيث تقدر بنحو 60% بين دول الاتحاد الأوروبي، و56% بين دول مجموع أمريكا الشمالية، و23% بين دول المجموعة الاقتصادية لجنوب وشرق أسيا، و13% بين دول مجموعة الكوميسا، و19% بين دول الساحل والصحراء.

ولو رجعنا قليلا إلى سنة 1990، الفترة من 1990 حتى سنة 2004 نجد أن التجارة البينية المغاربية لا تزال محدودة والمقارنة سلبية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، انخفضت التجارة البينية في المنطقة المغاربية من قاعدة صغيرة بدأت بالفعل في عام 1990 (2 % من مجموع التجارة) إلى 1.2 % في عام 2004 .

كانت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 16.8 في المئة في 2004 مقارنة مع 41 % في شرق آسيا و 32 % المتبقية في الاتحاد الأوروبي أقل من ثلث المناطق الأكثر ديناميكية في أوروبا وآسيا، كما تباينت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع في المنطقة المغاربية من حوالي 1 % في الجزائر إلى ما يقرب من 30 % في تونس عام 2004.

والشكل البياني رقم (3-1)، يوضح لنا التباين الشاسع بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي والتجارة السلعية الإجمالية للفترة (1997-2008).

الرسم البياني(3-1): التجارة السلعية البينية ومقارنة بالتجارة الإجمالية للفترة(1997-2008)

(مليون دولار)

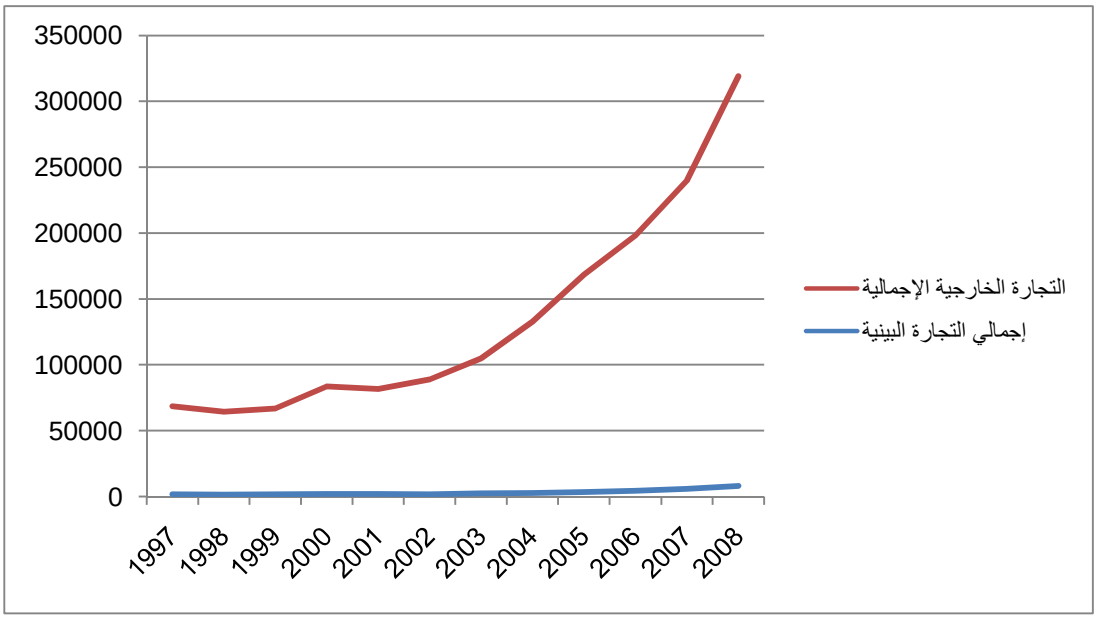

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول (3-6)

من خلال الرسم البياني للتجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية نلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي وتجارتها مع العالم الخارجي، رغم الامتيازات التي تستحوذ عنها هذه الدول، مما يبين لنا أن هناك معوقات تحول دون تطور هذه التجارة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها

المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي للسنوات(1997، 2005،2010)

يأتي الاهتمام بالتجارة البينية لأقطار اتحاد المغرب العربي من ناحية الموضوعات التي تحتل موقع الصدارة في ورقة التكامل الاقتصادي العربي لاعتبارات عديدة، أولها الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الإقتصادات العربية عموماً وبشكل خاص في الاقتصاديات المغاربية، سواء في الاستيراد الذي بواسطته يمكن توفير السلع التي لا تنتج محلياً أو لقصورها عن تغطية الطلب المحلي أو لارتفاع تكلفة إنتاجها بالداخل أو في جانب التصدير الذي يتيح تصريف الفوائض الإنتاجية ويوفر مصدراً أساسياً للصرف الأجنبي.

إضافة إلى ما سبق تعتبر التجارة البينية الوميض الذي تتحسس من خلاله شعوب المنطقة طريقها إلى إمكانية التعاون والتكامل في كافة المجالات الأخرى ، إلى جانب التجارة فيما بينها، وشروط التبادل التجاري بين هذه البلدان من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى ، والتي تتجه دائماً لصالح الأخيرة ، مما يفسر في واقع الأمر أن الأقطار المغاربية تعاني من نزف في مواردها الاقتصادية[1].

ويمكن القول إذا ما نظرنا إلى التجارة البينية المغاربية أن حجمها لا يزال محدوداً ، وبنيتها غير مستقرة ، وهي بذلك لا تختلف عن التجارة العربية البينية التي تتصف بالضعف عموماً ، وإن كانت بعض الدول المغاربية شهدت تطوراً لصادراتها البينية العربية لعام 1997، فموريتانيا سجلت زيادة سنوية في التجارة البينية قدرها (67%) ثم ليبيا نسبة (32%) وتونس بنسبة (17%) في حين سجل المغرب تراجعاً لصادراته البينة العربية بنسبة (14%)[2]. وفي هذا المطلب سنعمل على دراسة تغيرات إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال ثلاث سنوات محل الدراسة وهي(1997، 2005، 2007).

1 – سالم محمد الحامدي، التبعية التجارية لأقطار المغرب العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009 ، ص 190.

2 – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 1998، ص 115.

الفرع الأول:اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 1997

وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 1997 اعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم(3-7):إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة1997

الوحدة: (مليون دولار)

		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس	ص		74.32	239.01	22.10	0.88
	و		83.56	207.79	23.02	1.57
الجزائر	ص	0.00		8.61	104.85	21.65
	و	154.70		12.48	7.60	0.00
ليبيا	ص	206.29	4.88		26.79	0.72
	و	210.04	8.42		125.83	0.75
المغرب	ص	40.20	3.42	131.04		10.05
	و	38.20	115.15	32.50		0.66
موريتانيا	ص	1.78	0.00	0.00	0.49	
	و	1.38	43.80	1.38	19.04	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

أولا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: بالنسبة لتونس فقد بلغ إجمالي صادراتها لدول الاتحاد 336.31 مليون دولار، منها ما نسبته 71.06% إلى ليبيا، تليها الجزائر بنسبة 22.09%، ثم المغرب بنسبة 60.57% وكانت شبه معدومة بالنسبة لموريتانيا ولم تتجاوز 0.26%.
- ✓ الواردات: وفيما يتعلق بالواردات البينية فقد حضيت ليبيا بالنصيب الكبير بنسبة 65.76%، تليها الجزائر بنسبة 26.44%، ثم المغرب بنسبة 7.28%، وحوالي 0.49%بالنسبة لواردات موريتانيا.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغ إجمالي صادرات الجزائر لدول إتحاد المغرب العربي 135.11 مليون دولار يوجه الحجم الأكبر منها للمغرب بمبلغ104.85ملين دولار أي بنسبة 77.60%، وتحتل موريتانيا المرتبة الثانية بنسبة 16.02%، في حين كانت صادراتها متواضعة إلى ليبيا حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة 6.37%، وكانت معدومة بالنسبة لتونس.

- ✓ الواردات: أما وارداتها البينية فبلغت 174.87 مليون دولار حيث أنه جل واردات الجزائر كانت من تونس بنسبة 88.51%، بعدها ليبيا والمغرب على التوالي بنسب التالية 7.14%، 4.34% أما موريتانيا فكانت معدومة.

ثالثا: إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: إتجهت جل الصادرات البينية لدولة ليبيا خلال سنة 1997 إلى كل من تونس بنسبة 86.42% حيث كانت أكبر نسبة من إجمالي صادرات دول المجموعة، وما نسبته 11.22% إلى المغرب، في حين كانت صادراتها إلى الجزائر لا تذكر حيث بلغت حوالي 2.04%، وكانت إلى موريتانيا 0.3%.
- ✓ الواردات: أما واردات ليبيا البينية فكانت بنفس ترتيب الصادراتها، حيث بلغت وارداتها من تونس 210.04 مليون دولار، أي بنسبة 60.87% من إجمالي وارداتها، ونحو 125.83 مليون دولار ، أي بنسبة 36.46% من دولة المغرب، في حين كانت وارداتها من الجزائر 8.42مليون دولار، أي بنسبة 2.44%، ومن موريتانيا 0.21%.

رابعا: إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات المغرب داخل الإتحاد 184.71 مليون دولار، استأثرت ليبيا بالنصيب الأكبر منها بمبلغ 131.04 مليون دولار، أي بنسبة 70.94%، ثم تونس بنسبة 21.76%، في حين اتسمت بالضعف لكل من موريتانيا و الجزائر بنسب على التوالي 5.44%، 1.85%.
- ✓ الواردات: وعلى عكس الصادرات فقد كانت أغلب واردات المغرب من الجزائر بنسبة 61.73%، تليها تونس بنسبة 20.48%، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بنسبة 17.42%، في حين وارداتها من موريتانيا محدودة جدا ولم تتجاوز ما نسبته 0.35%، أي 0.66 مليون دولار.

أما بالنسبة لصادرات وواردات موريتانيا من وإلى دول الإتحاد المغاربي، فقد كانت ضعيفة في مجملها وكانت أغلب وارداتها تأتيها من الجزائر حيث بلغت 43.80 مليون دولا رأي ما نسبته 66.76% خلال سنة 1997. و الجدول رقم (3-7) يوضح لنا ذلك.

الفرع الثاني:إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005

يوضح لنا الجدول رقم (3-8) إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005 وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 2005 من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-8): إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005

الوحدة: (مليون دولار)

		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس	ص		182.92	472.73	109.43	7.09
	و		146.22	469.44	64.83	1.58
الجزائر	ص	171.02		13.85	282.72	0.15
	و	137.98		2.59	47.70	19.31
ليبيا	ص	589.61	12.59		45.85	0.00
	و	130.75	17.10		16.85	0.04
المغرب	ص	47.49	51.90	19.84		22.32
	و	124.93	347.22	69.86		0.94
موريتانيا	ص	0.02	0.00	0.00	0.50	
	و	4.34	5.15	0.00	6.13	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: فيما يخص إتجاه الصادرات السلعية البينية التونسية لسنة 2005 لم يطرأ عليها أي تغير حيث أن مجمل صادراتها البينية بلغت 772.17 مليون دولار وتركزت مجملها في ليبيا وقدرت نسبتها ب 61.22% أي بقيمة 472.73 مليون دولار، تليها الجزائر بنسبة 23.68%، ثم المغرب بنسبة 14.17%، أما صادراتها لموريتانيا فتسمت بالضعف حيث سجلت نسبة 0.91%.
- ✓ الواردات: كذلك الواردات السلعية البينية لم يطرأ عليها أي تغير حيث حضيت ليبيا على النصيب الأكبر من إجمالي وارداتها البينية بنسبة 68.82%، وتليها الجزائر بنسبة 21.43%، ثم المغرب بنسبة 9.50%، وفي الأخير موريتانيا التي كانت شبه معدومة وقدرت بنسبة 0.23%، وبلغت واردات تونس السلعية البينية لهذه السنة 682.07 مليون دولار.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغت مجمل صادرات الجزائر السلعية البينية ب467.74 مليون دولار حيث شهدت هذه الصادرات في سنة 2005 تغيرات في منحى اتجاهاتها مقارنة بسنة 1997، فبعدما أن كانت صادراتها لتونس معدومة أصبحت تحتل المرتبة الثانية بقيمة 171.02 مليون دولار أي بنسبة 36.55%، والتغير الثاني كان لدولة موريتانيا فقد احتلت المرتبة الأخيرة بعدما كانت في المرتبة الثانية بنسبة 0.33%، أما المغرب وليبيا فلم تشهد أي تغير وتمثلت نسبتهم على التوالي ب60.44%، 2.96%.

- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات فقدرت ب207.58 مليون دولار حيث شهدت في هذه السنة تغيرات شملت معظم دول الإتحاد ما عدى تونس التي لازالت تحتل المرتبة الأولى بنسبة 66.47%، والمرتبة الثانية كانت للمغرب بعدما كانت في المرتبة الثالثة سنة 1997 وبلغت نسبتها في سنة 2005، 22.97%، ومن ثم موريتانيا بنسبة 9.3% بعد ما كانت معدومة، وفي الأخير تأتي ليبيا بنسبة 1.24%.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: كذلك ليبيا لم يطرأ عليها أي تغير، فمجمل صادراتها السلعية البينية والتي بلغت 648.05 مليون دولار اتخذت نفس الاتجاه مقارنة بسنة 1997، وكانت على الترتيب التالي تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا بالنسب التالية 9.98%، 7.07%، 1.94%، ومعدومة بالنسبة لدولة موريتانيا.
- ✓ الواردات: أما الواردات السلعية البينية فقد لاحظت تغيرات طفيفة حيث ارتكزت في تونس والجزائر ، واحتلت هذه الأخيرة مكان المغرب ، حيث بلغت واردات ليبيا السلعية البينية لهذه السنة 164.47 مليون دولار، وقدرت الواردات من تونس بنسبة 79.49%، والجزائر بنسبة 10.39%، أما المغرب ب 10.08%، وتبقى موريتانيا تتسم بمشاركتها الضعيفة وقدرت نسبتها ب0.02%.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات المغرب 141.55 مليون دولار حيث شهدت تغيرات في اتجاهاتها في هذه السنة مقارنة لسنة 1997، إذ احتلت الجزائر المكانة الأولى بعدما كانت في المرتبة الأخير، وسجلت نسبة الصادرات الموجهة نحو الجزائر ب 36.66%، تليها تونس بنسبة 33.54%، ثم ليبيا بنسبة 14.01% بعدما كانت تحتل المكانة الأولى سنة 1997، وفي الأخير موريتانيا بنسبة 15.76%.
- ✓ الواردات: بلغت واردات المغرب 542.95 مليون دولار ولم تلحظ تغيرات تذكر في اتجاهاتها فقد بقيت بنفس الترتيب الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا بالنسب التالية على التوالي 63.95%، 23%، 12.86%، 0.17%.

وفيما يخص موريتانيا فقد بقيت مشاركتها ضعيفة إلا أنها شهدت بعض التغيرات الطفيفة في إتجاه وارداتها وأصبح المغرب يحتل المرتبة الأولى بنسبة 6.03%، مكان الجزائر بنسبة 5.15%، وتمثلت نسبة تونس ب 4.34%، وفي الأخير ليبيا فقد كانت معدومة.

الفرع الثالث: إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2010

وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 2010 لم تطرأ تغيرات كبيرة على إتجاهات التجارة السلعية بين دول المغرب العربي لهذه السنة، وتشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي أن الصادرات والواردات كانت كما يلي:

الجدول رقم(3-9):إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2010

الوحدة: (مليون دولار)

		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس	ص		474.5	731.9	231.8	24.5
	و		621.2	283.6	99.1	2.0
الجزائر	ص	624.1		30.7	585.9	1.1
	و	354.1		17.5	126.0	0.0
ليبيا	ص	861.5	0.9		94.1	0.0
	و	480.0	14.0		47.1	0.0
المغرب	ص	143.8	139.7	104.2		76.3
	و	255.7	856.2	419.6		1.3
موريتانيا	ص	0.6	0.0	0.2	1.5	
	و	8.6	0.3	0.1	40.0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2010.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات تونس سنة 2010 ب1462.7 مليون دولار وقد اتجهت مجملها إلى ليبيا بنسبة قدرت ب 50.04%، تليها الجزائر بنسبة 32.44%، ثم المغرب وموريتانيا على الترتيب بنسب بلغت على التوالي 15.85%، 1.67%.
- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات السلعية البينية فقد بلغت 1005.9مليون دولار، وتشير البيانات الأولية لاتجاهاتها وقد ارتكزت مجملها في الجزائر بنسبة 61.75%، وأخذت نفس شاكلة الصادرات والباقي من الواردات السلعية البينية لدولة تونس توزعت على باقي دول الإتحاد بالترتيب كما يلي ليبيا بنسبة 28.19%، ثم المغرب بنسبة 9.85%، وفي الأخير تبقى موريتانيا نسبة مشاركتها شبه معدومة وسجلت نسبة ب 0.19%، حيث أن الواردات لم تشهد أي تغير في اتجاهاتها لهذه السنة مقارنة بسنتي 2005،1997.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات الجزائر السلعية البينية لسنة 2010 ب 1241.8مليون دولار، ولم تشهد أي تغير في إتجاه تجارتها لهذه السنة مقارنة بالسنة 2005، وكان توزعها كالآتي، ارتكز أكثر من نصفها في تونس بنسبة 50.26%، وأحتل المغرب المرتبة الثانية بنسبة 47.18%، والباقي في ليبيا وموريتانيا على الترتيب بالنسب التالية 2.47%، 0.08%.
- ✓ الواردات: بلغت واردات الجزائر السلعية البينية 497.6 مليون دولار، ولم تشهد هذه السنة تغيرات تذكر مقارنة بالسنة الفارطة 2005، وبقيت الشاكلة على ما هي عليه، حيث تحتل تونس المرتبة الأولى بنسبة 71.16%، ثم المغرب بنسبة 25.32%، وفي المرتبة الثالثة ليبيا بنسبة 3.51%، و معدومة في موريتانيا.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: لم تشهد صادرات ليبيا تغيرات مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث بلغت صادراتها السلعية البينية ب956.5مليون دولار، واتجه مجملها إلى تونس بنسبة 90.07%، والباقي كان للمغرب والجزائر على الترتيب بالنسب التالية: 9.83% 0.9%، أما موريتانيا فتجارتها مع ليبيا معدومة.
- ✓ الواردات: أما الواردات فشهدت تغير طفيف حيث احتلت المغرب مكانة الجزائر بالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه السنة، وارتكزت مجملها في تونس بنسبة 88.70%، ثم المغرب بنسبة 8.70%، والجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة 2.60%، وفي الأخير تبقى مشاركة موريتانيا معدومة بالنسبة لدولة ليبيا

اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب:

- ✓ الصادرات: شهدت الصادرات السلعية البينية تغيرات جذرية فيما يخص اتجاهاتها في هذه السنة مقارنة بسنة 2005، حيث بلغت الصادرات السلعية البينية ب 646 مليون دولار، وارتكزت مجملها في تونس بنسبة 31%،و الجزائر بنسبة 30.1%، وتأت ليبيا في المرتبة الثالثة بنسبة22.45% ، وفي الأخير تأتي موريتانيا بنسبة 16.44%.
- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات فلم تشهد أي تغير، حيث بلغت وارداتها السلعية البينية 1532.8 مليون دولار، وارتكزت مجملها في الجزائر بنسبة 55.86%، وتأتي باقي الدول على الترتيب ليبيا، تونس و موريتانيا بالنسب التالية على الترتيب: 27.32%، 16.7%، 0.08%.

أما موريتانيا فمشاركتها محتشمة ولم تتعدى صادرتها السلعية البينية 2.3 مليون دولار، إلا أنها لم تسجل تغيرات في اتجاهات صادراتها ، فبقيت الجزائر معدومة والنسبة الباقية توجهت مغلبها الى المغرب بنسبة 65.21% تونس بنسبة 26.08%، وتبقى تجارتها إلى ليبيا تتسم بالانعدام.

وفيما يخص الواردات فلم تسجل أي تغير ، واحتلت المغرب الصدارة وبلغت وارداتها السلعية البينية ب40 مليون دولار، حيث ارتكزت مجملها في المغرب بنسبة قدرت ب81.63%، تليها تونس و

الجزائر على الترتيب بالنسب التالية: 17.55% و0.61%، وفيما يخص وارداتها السلعية البينية مع دولة ليبيا فكانت شبه منعدمة.

المطلب الثالث : مكونات التجارة المغاربية [1]

يمكن معرفة المكونات السلعية للتجارة المغاربية من خلال التعرف على مكونات المبادلات الثنائية بين الدول المغاربية. مما يتيح لنا الفرصة للعمل على تطوير هيكل المبادلات التجارية البينية. وإذا نظرنا إلى هذه المبادلات بين كل قطرين نجدها كالتالي:

1- **والمبادلات بين تونس وليبيا** : تعتبر تونس الشريك التجاري الأول لليبيا على صعيد الدول العربية عامة والدول المغاربية بشكل خاص حيث تشتري تونس من ليبيا زيوت الإضاءة وصودا الكاوية ، والجرارات ، وتبيع تونس إلى ليبيا منتوجات متنوعة: منتوجات استهلاك و منتوجات صناعية ، والأسمنت الأبيض ، والأنابيب وغيرها.

2- **المبادلات بين المغرب وليبيا:** يمكن القول أن العلاقات المغاربية الليبية علاقة جيدة حيث تأتي المغرب في المرتبة الثانية بين دول المغرب العربي بعد تونس من حيث نسبة المبادلات التجارية مع ليبيا ، في حين نجد أن صادرات المغرب إلى ليبيا كثيرة ومتنوعة وتركزت في أصناف المنتوجات والأسمدة الطبيعية والكيماوية ، والأحذية والأغطية ، و منتوجات التجهيز الصناعي ، والعطور ، والأدوية ، و منتوجات غذائية وقطع غيار للسيارات... إلخ.

أما صادرات ليبيا إلى المغرب تتلخص أساساً في الطاقة ، وبقية الصادرات متواضعة وتشمل الأجزاء المسطحة من الحديد والفولاذ ، و منتوجات كيماوية ، وجلود خام ومواد بلاستيكية اصطناعية ، وورق نهائي ، مع الإشارة إلى أن الصادرات الليبية عموماً من هذه المواد محدودة جداً.

3- **المبادلات بين ليبيا والجزائر وموريتانيا والجزائر:** توضح التجارة الخارجية الجزائرية أن المبادلات جدّ متواضعة وتكاد تكون منعدمة مع ليبيا ، كما أن الجزائر لا تستورد أي منتوج من موريتانيا ، وعلى عكس ذلك تغطي الجزائر جلّ احتياجات هذا القطر من المنتوجات الهيدروكربونية عبر المصفاة الجزائرية الموريتانية المتواجدة في مدينة انواذيبو.

4- **أما المبادلات بين ليبيا وموريتانيا** وتونس وموريتانيا فهي ضعيفة للغاية.

5- **تعتمد المبادلات بين المغرب والجزائر:** تلخصت المبيعات الجزائرية للمغرب من منتوجات الطاقة و التمور وأجزاء من الحديد ، والفولاذ المصفحة. ومواد غذائية وأسمدة طبيعية وكيماويات و

[1] - محمد الأمين: أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، مرجع سابق ، ص 84-85.

منتوجات خام من أصل معدني ، وفي حين أن الواردات الجزائرية من المغرب تتسم بتنوع نسبي: أنصاف المنتوجات ، الأدوية ، مواد غذائية، الرصاص الخام ، عجين الورق ، مواد استهلاكية مختلفة.

6- **وفي إطار المبادلات بين موريتانيا والمغرب** فإنها متواضعة ، حيث تصدر موريتانيا إلى المغرب الجلود الخام والصحون الحديدية ، وتستورد من المغرب أنصاف المنتوجات (مستخرج المطاط) ، ومواد استهلاكية مصنعة ، مطاطيات ، أدوية ملابس ، عطور ، أحذية ، وحرير.

7- **أما المبادلات بين المغرب وتونس:** فيعتمد هيكلها السلعي على بنود متنوعة حيث: تتكون الصادرات التونسية من المواد الكيماوية والمواد الغذائية وأسمنت هيدرولي والزيوت النباتية ، ومواد الاستهلاك النهائية ، وشبابيك وأنابيب معدنية خاصة بالبناء، وملابس من القطن ، ومنتوجات خزف ، والتمور ...إلخ. أما المبيعات المغربية إلى تونس فتضم زيوت النفط ، ومنتوجات غذائية ، وعجين ورق وأنصاف المنتوجات ومنتوجات استهلاك نهائية ، والأدوية وقطع غيار السيارات ...إلخ.

8- **المبادلات بين الجزائر وتونس:** فتتسم مشتريات الجزائر من تونس بتنوع نسبي إذ تشمل منتوجات الصناعات الكيماوية ومواد البناء (خاصة الأسمنت الأبيض) ، جلود وجلود خام ، آلات ومحركات ، خشب. أما الصادرات الجزائرية إلى تونس فتتمثل أساساً في قطاع الهيدروكربونات والمنتوجات الكيماوية والبلاستيكية.

ويمكن القول بصفة عامة أن التجارة المغاربية البينية رغم ضعفها مقارنة بالتجارة الخارجية ، إلا أنها موجودة ومتنوعة ، مما يتطلب تطويرها ، ولن يكون ذلك إلا بالتنسيق في الإطار المغاربي والدراسة الجادة من أجل تحديد حجم الطلب المغاربي. ومحاولة توجيه الاستثمارات إلى الدول التي تتمتع بميزات تنافسية في إنتاج سلعة ما، حتى تستفيد من التخصص ، ووفرة الحجم.[1]

[1]- المرجع السابق، ص ص 84 ، 85.

المبحث الثالث: الشراكة الأورومتوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية

في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية ونتعرض إلى ماهية اتفاقيات الشراكة، والأسباب التي أدت إلى ظهورها والهدف المرجو من ورائها، ثم التطرق إلى التجارة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية المشاركة، وفي الأخير مخلفاتها على التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية، أسبابها وأهدافها

نستعرض في هذا المطلب إلى ماهية الشراكة الأورومتوسطية، من خلال عرض مفهومها وأسباب قيامها والهدف من إقامتها

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية والأطر العامة لها

أولا– مفهوم الشراكة الأورومتوسطية: تعني الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، أي المشاركة مع الدول غير الأعضاء في المنظمة عن طريق مشاركتها في بعض النشاطات المنظمة ومنحها بعض حقوق ومزايا العضوية، دون أن ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد فيه مجالات المشاركة وشروطها وأساليبها وأسلوب المشاركة هو حجر الأساس الذي عملت به الجماعة الأوربية في علاقاتها مع الدول غير الأعضاء، وهو الذي ضمن لها الإنتفاع بمزايا التعاون الوثيق والمنظم مع الدول غير الأعضاء دون أن يخل هذا التعاون بالعلاقات التكاملية الخاصة بين أعضائها، ومن أهم مكونات تلك السياسة مايلي[1]:

- أن هناك مجالت كثيرة مشتركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط خاصة في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وأن الاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها.
- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن، بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو إنشاء منطقة أوربية متوسطية تتصف بالسلام والإستقرار، بدءا من حوار سياسي مبنى على إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- حث الدول المتوسطية، كل على حدة، على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوربي، في إطار منظمة التجارة العالمية، وهو ما يتطلب قيام هذه الدول بتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة إنتقالية طويلة، حيث يقوم الاتحاد الأوربي خلالها بتقديم المساعدة إليها في إعادة الهيكلة وإعادة البناء الاقتصادي، ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم

1 – عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007، ص ص282-283.

تغطي الاتحاد الأوربي ودول شرق ووسط أوروبا (غير الأعضاء في الإتحاد الأوربي) وكل دول البحر الأبيض المتوسط.

- أن الهدف يجب أن يكون هو العمل نحو تحقيق مشاركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية، تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين تدعمهما مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوربي، وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة تالية.
- الدخول في مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر الأبيض المتوسط يمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول. هذه المجالات يمكن أن تشمل التعاون الصناعي، الطاقة، الهيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات، رأس المال، العلوم والتكنولوجيا، التعاون اللامركزي، مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير المشروعة والسياحة.
- يتطلب هذه المجالات المساعدات المالية والفنية، بما في ذلك إنشاء برنامج للمساعدات في الشرق الأوسط، خصصت له موارد قدرها 5.5 بليون ايكو للفترة 1995-1999م.

وقد قام الإتحاد الأوربي بعرض تلك السياسة على مؤتمر برشلونة والذي عقد خلال الفترة 27-1995/11/28 وشارك فيه وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوربي (15) دولة والدول العربية المرتبطة باتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوربي منها ثلاث دول من المغرب العربي وهي تونس، الجزائر، المغرب وشاركت موريتانيا بصفة مراقب، بينما لم توجه الدعوة إلى ليبيا[1].

ثانيا-الإطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطية: وقد إرتكز مؤتمر برشلونة، الذي انعقد سنة 1995 كإطار لتجسيد مشروع الشراكة الأورومتوسطية مابين ضفتي الشمال والجنوب المتوسط الذي يضم في جزئه الشمالي دول الإتحاد الأوروبي وفي جزئه الجنوبي الدول العربية، على ثلاث محاور أساسية تتمثل في[2]: – المشاركة السياسية والأمنية، – المشاركة الإقتصادية والمالية، – المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، والتي سنتطرق إليها في أهداف الشراكة، أما دراستنا ستقتصر على الجانب الإقتصادي والتركيز على تحرير التجارة الخارجية(تحرير السلع والخدمات، وحرية إنتقال رؤوس الأموال).

الفرع الثاني: أسبابها وأهدافها

أولا– أسبابها[3]: تلعب الشراكة دورا هاما و أساسيا، و هذا راجع للأسباب الرئيسية التالية:

أ– دولية الأسواق: شهدت تكاليف النقل والاتصال إنخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي

1 – عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص284.

2 – جمال عمورة، التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو –متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد13، جامعة الجزائر، 2005 ص146.

3– جان، فرانسوادي سينو، السوق الأوربية المشتركة، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان، 1983، ص35.

وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت، والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي.

ب- التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي عامل أساسي في رواج المنتوجات وتفتحها على الأسواق الخارجية ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على البلدان العربية مواكبته نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا، مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية؛

ج - التغيرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير: إن أنماط التغيير تشهد تطورًا كبيرًا نتيجة للتغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير مؤسساتنا الاقتصادية وديناميكيتها، فإن هذا الأمر يستدعي أن نعمل ما في وسعنا لتدراك النقص أو العجز الذي نعاني منه، وإن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة، بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة في إطار التكنولوجيا والبحث العلمي. فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي إهتماما بالغا وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل اقتصاديات الدول العربية؛

د- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى إستخدام كل طاقاته في مواجهة المنافسة محليا ودوليا، والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية، بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها والتي تشكل وزنا لا بأس به و من أهم هذه الإمكانيات نجد:

- التقدم و الإبتكارات التكنولوجية؛
- إقتحام السوق؛
- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

ثانيا-أهدافها[1]: يؤكد بيان برشلونة في هذا الجانب (المشاركة الاقتصادية المالية)، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

أ- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛

ب- تحسين ضروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخليق فوارق النمو في المنطقة الاوروبية المتوسطية؛

1- أنظر بوابة الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15001_en.htm , for day 10/05/2012

ج- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز المشاركة الإقتصادية والمالية على مايلي[1]:

الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة: ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوربي إعتبارًا من عام 2010.

تنمية التعاون والتبادل الإقتصادي: وفي هذا الصدد أكد المشاركون على وجوب دعم النمو الإقتصادي بالمدخرات المحلية وبالإستثمارات الخارجية المباشرة.

هذا إلى جانب تشجيع الأطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين وتبني برنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط.

التعاون المالي[2]: ترتكز أهمية المشاركة الأوربية – المتوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، وتعبئة القدرات الإقتصادية الداخلية، وتجدر الإشارة إلى أن القمة الأوربية في مدينة "كان" قد رصدت مبلغ 4685 مليون ايكو لهذه المعونة خلال الفترة 1995-1996، وذلك بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوربي للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.

وما يميز إستراتيجية المشاركة الأوروبية – المتوسطية عن صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي السابقة عليها في عدة نقاط لعل من أهمها:

- التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف يحكم علاقات الإتحاد الأوربي بالمنطقة المتوسطية.
- إتساع نطاق المشاركة ليغطي قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الإجتماعية والسياسية والأمنية والبيئة، وغير ذلك من قضايا مثل الهجرة الغير مشروعة، والإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال.
- المساعدات المالية من وعاء مشترك والمرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل طرف متجاوزة مجرد تمويل المشروعات وقروض الإصلاح القطاعي والهيكلي المحدودة كوسيلة لتعزيز إصلاح الإقتصاد الكلي.
- تبني إستراتيجية أكثر وضوحا تكون مرتبطة بجدول زمني من أجل تحرير التجارة، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة مع دول جنوب المتوسط خلال 12-15 عاما.

والهدف الرئيسي من إقامة الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط، هو الحفاظ على الإستقرار الأمني في هذه الجهة.

1 – عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 287.

2 – المرجع السابق، ص 287.

المطلب الثاني: ماهية اتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي

وستناول في هذا المطلب فرعين هما ماهية الشراكة و ماهية التبادل التجاري بين دول المغرب العربي و دول الأورو متوسطية.

الفرع الأول: ماهية اتفاقيات الشراكة

هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حده من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام. ويتمشى هذا التعريف مع نص المادة / 1 أ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، والتي تشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقًا دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطبق عليه. كما يعكس التعريف السابق وجود مجموعة العناصر التالية[1]:

أ- إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة

ب- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية من ضمنها(تونس، الجزائر، المغرب) والدول الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية

ج- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتماشى ومبادئ إعلان برشلونة، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

د- إن الهدف ا لذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع حلول عام2012 .

إن مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة يعني تحول الدول المتوسطية بشكل عام، والدول العربية - المتوسطية بشكل خاص، إلى اقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه. وإذا كانت اتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاتها، فإن العمل بموجب هذه الاتفاقيات يعني دخول الدول المتوسطية، لا سيما الدول العربية – المتوسطية، لمنافسة غير متكافئة، الأمر الذي يعني تحقيق فوائد للطرف الأقوى وتحقيق خسائر للطرف الأضعف. وطالما إن الهدف من الشراكة الاقتصادية- المالية يتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة، بالتالي فإن برنامج عمل برشلونة يؤكد في هذا الشأن على أن التعاون الأوروبي- المتوسطي سيركز في هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق اتفاقيات الشراكة، التي سينتج عنها إقامة منطقة للتجارة الحرة .كما أن

[1] – مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو– مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد7 طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة 2009، ص ص 48– 50.

التعاون الأوروبي – المتوسطي لإقامة منطقة التجارة الحرة، وفق برنامج عمل برشلونة، سيترتب عنه اتخاذ خطوات إجرائية تتمثل في الآتي:

أ- تنسيق القواعد والإجراءات في مجال الرسوم الجمركية، مع الأخذ في الحسبان تراكم قواعد المنشأ. ولكن في بعض الحالات الخاصة، يمكن إعطاء امتيازات إذا ما تطلب الأمر إيجاد حلول وقتية؛

ب- التوثيق بين معايير المقاييس، بحيث تتوافق المقاييس المتوسطية مع المقاييس الأوروبية؛

ج- إلغاء الحواجز التقنية التي لا مبرر لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية، مع ضرورة تبني إجراءات من شأنها المحافظة على توازن البيئة والالتزام بقواعد البيطرة وقوانين الإنتاج الغذائي، أي التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية على أن لا تبدأ المناقشات الجدية لتحرير هذه السلع قبل عام 2002؛

د- التعاون بين المنظمات ذات الطابع الإحصائي، حتى يمكن إيجاد بيانات متاحة تعكس التنسيق الأوروبي – المتوسطي تجاه إقامة منطقة للتجارة الحرة؛

هـ- دعم التعاون الإقليمي والجهوي في إطار حوض البحر الأبيض المتوسط، مع عدم التأثير على أية مبادرات سابقة في هذا الشأن[1]؛

و- التحرير التدريجي في الخدمات في إطار الإلتزامات المقدمة في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATTs"؛

ز- إجراءات تعديلات تدريجية في إحتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية بما يضمن بعد مضي خمسة سنوات من بدء سريان اتفاقية المشاركة مع عدم التمييز بين رعايا دول الإتحاد الأوربي من جانب، ورعايا الدول الأخرى الموقعة من جانب آخر في ظروف إنتاج السلع والخدمات وتسويقها[2].

ح- التقارب من اللوائح والقوانين الخاصة بالاتحاد الاوربي في المجالات مثل المنافسة ومكافحة الاحتكار والملكية الفكرية وغير ذلك من المجالات؛

ط- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع أرقى المعايير الدولية في هذا المجال.

الفرع الثاني: التبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي

أولا- واقع تجارة تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي: إن علاقات تونس والمغرب التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، تعتبر موغلة في القدم، وبالتالي فهي سابقة لتاريخ إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري ليس لتونس والمغرب فقط، وإنما لبقية الدول المغاربية، وبالتالي ما الجديد الذي ستضيفه اتفاقيات الشراكة لتونس وبقية دول المغرب العربي.

إن ما قد تضيفه اتفاقية الشراكة الأورو- تونسية يتمثل في زيادة القدرة التنافسية، وبالتالي زيادة مستوى الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة بما في ذلك المنتجات الصناعية

---

1 – مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، مرجع سابق، ص 50

2 – عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 290

التي تملك فيها أوروبا ميزة تنافسية، لاسيما و أن فترة أربعة عشر عاما تعتبر كافية لتقييم المكاسب التي جنتها تونس من توقيعها للاتفاقية عام1995.

ويشير الجدول (3-10) أدناه إلى مؤشر التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا، التي تعتبر عضوا في عملية برشلونة، وكوريا التي حققت تقدما ملحوظا بالنسبة لبقية الدول النامية. ويلاحظ على الجدول (3−10) عموما الآتي:

أ- يعتبر الاقتصاد التونسي من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات عالية في مجالات التنافسية الجارية، والكامنة، والإجمالية، حيث يلاحظ تفوقها النسبي على بقية الدول المغاربية الأخرى في المؤشرات الثلاثة المشار إليها في الجدول (3−10) ، ويعزى هذا التقدم النسبي في مؤشر التنافسية للاقتصاد التونسي بطبيعة الحال لجدية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انخرطت فيها تونس منذ إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1995 .

ب- بالرغم من تفوق مؤشرات التنافسية الكورية الجنوبية، فإن تونس قد حققت مستوى قريبا جدا من المستوى الذي حققه الاقتصاد التركي وهو اقتصاد يطمح في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ج- لكن لا يمكن قول نفس الشيء على مستوى تنافسية بقية الاقتصاديات المغاربية، حيث يلاحظ مثلا ضعف الاقتصاديات المغربية، والجزائرية والموريتانية مقارنة بكوريا الجنوبية وتركيا. إذن فمسيرة أربعة عشر عاما لم تحقق مستويات عالية لتنافسية الدول المغاربية التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكن الاقتصاديين التونسي والمغربي مازالا يعتبران من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات تنافسية عالية، حيث لاحظنا إلى حد ما، تفوق مؤشرات التنافسية التونسية والمغربية على ما عداها من دول المغرب العربي الأخرى، التي لديها مزايا تنافسية في بعض الصناعات التحويلية، مثل: الملابس بالنسبة لتونس، والأسمدة والملابس بالنسبة للمغرب. كما تتسم بعض الصناعات التحويلية الأخرى بمزايا تنافسية ضعيفة، مثل الكيماويات غير العضوية(0.37)، والملابس غير الجلدية(0.67)، والمنتجات النسيجية(0.70) ، والمنتجات الأسمنتية (0.16) بالنسبة لتونس، والكيماويات غير العضوية (0.72)، والملابس غير الجلدية(0.82) ، والمنتجات النسيجية(0.41) بالنسبة للمغرب[1].

إذا كانت (1) تمثل مستوى تنافسية كاملة، وعليه يلاحظ أنه كلما ارتفعت النسبة اقتربنا من مستوى متكامل من التنافسية ولقد حققت المغرب عموما مستويات أعلى من التنافسية مقارنة بتونس في عام 2002.

1 – تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منشورات صندوق النقد العربي، الكويت، 2008، ص ص325−327.

الجدول رقم(3-10): مؤشرات التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا وكوريا

الوحدة: %

الدولة	مؤشرالتنافسية الجارية	مؤشرالتنافسية الكامنة	المؤشرالإجمالي للتنافسية
تونس	0.49	0.34	0.42
المغرب	0.48	0.25	0.37
الجزائر	0.43	0.30	0.37
موريتانيا	0.36	0.15	0.26
تركيا	0.50	0.38	0.44
كوريا	0.68	0.72	0.70

المصدر : تقرير التنافسية العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 ، ص29.

وإذا كان الاقتصاد التونسي والمغربي قد حققا مستويات ملحوظة من التنافسية في بعض مجالات الصناعات التحويلية، فهل يعني ذلك نمو تجارتهما الخارجية والبينية بحيث يتمكنان من تقليص العجز في إطار ميزانيهما التجاريين ، خاصة مع الشريك التجاري الأكبر والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، وعليه، فإنه سيتم التركيز على الآتي:

- مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي: حالتا تونس والمغرب.
- تطور التجارة المغاربية البينية.

ثانيا– مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي حالتا تونس والمغرب: تتسم الاقتصاديات المغاربية، وفق المنظور الماركسي بتبعيته لأوروبا، حيث إن معظم صادرات و واردات دول إتحاد المغرب العربي تتم مع دول الإتحاد الأوروبي بشكل عام، والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض_المتوسط بشكل خاص، بل إن فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأهم لمعظم دول إتحاد المغرب العربي . فالعلاقات التجارية المغاربية– الأوروبية تعكس، إلى حد كبير، السياق التاريخي الاستعماري، وبالتالي بينما تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأكبر لتونس، والمغرب، والجزائر، يلاحظ أن إيطاليا تعتبر بدورها الشريك التجاري الأكبر لليبيا).

لكن أصحاب نظرية العولمة يؤكدون بدورهم على إحلال مفهوم علاقات الاعتماد المتبادل بدلا من علاقات التبعية، وبالتالي فإن إعتبار فرنسا أو إيطاليا أكبر شريك تجاري لدول اتحاد المغرب العربي وهذا راجع إلى حاجة هذه الدول إلى بعضها البعض، عليه فالدول المغاربية في حاجة ماسة إلى السلع والخدمات الأوروبية التي لا تتوفر لديها، وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر في المقابل في حاجة إلى نفط الجزائر وليبيا و المنتوجات الزراعية والسمكية لتونس والمغرب وموريتانيا ولقد لاحظنا من خلال وصف وتحليل اتفاقية الشراكة الأورو– تونسية، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري ليس فقط بين

الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، ولكن أيضا بين الدول المغاربية نفسها وذلك من خلال تأكيد الاتفاقية على زيادة مستويات التجارة البينية.

الشكل(3 -2) : الصادرات والواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات

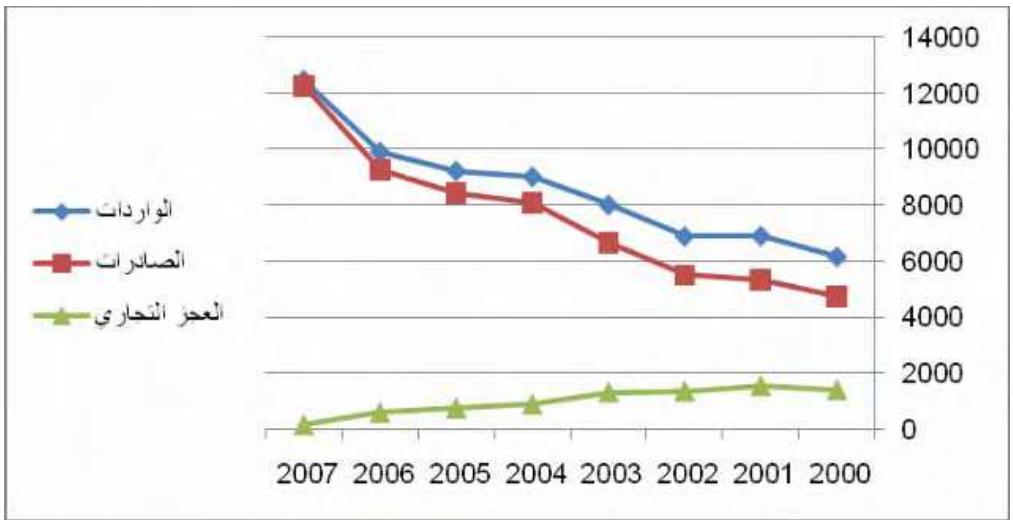

Source: UN Comtrade Publication, For http://www.un.org/arabic

الشكل (3-3): تطور الواردات التونسية من أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات

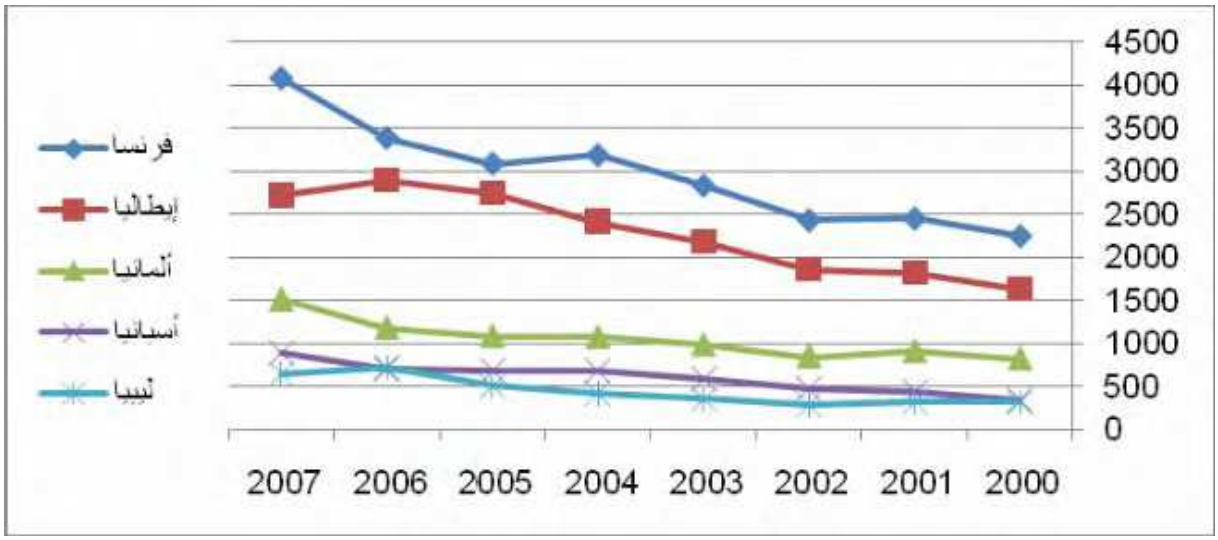

Source: UN Comtrade Publication, http://www.un.org/arabic .

الشكل(3-4): تطور الصادرات التونسية إلى أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات

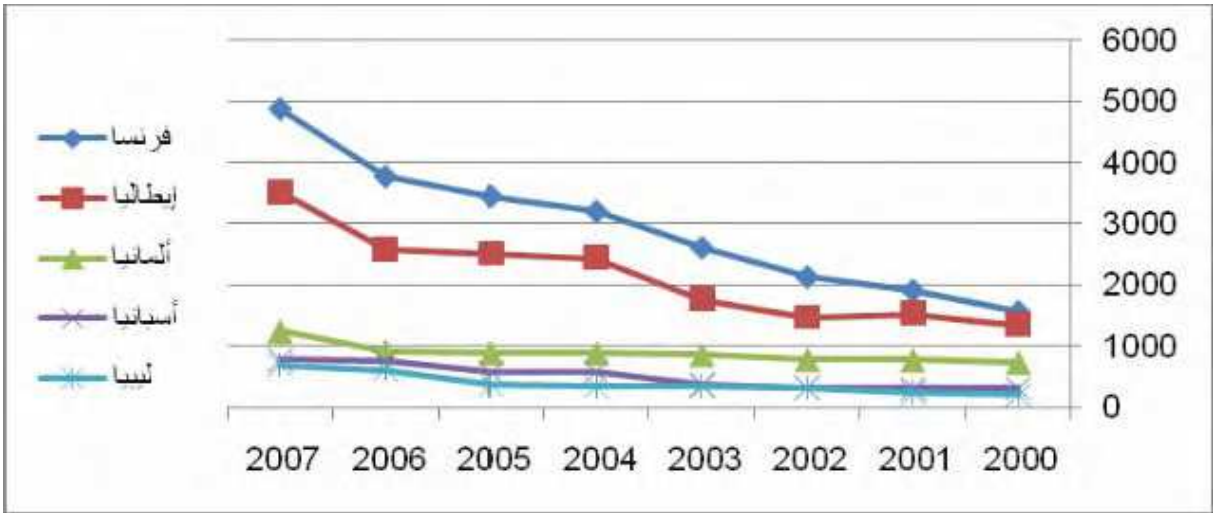

Source: UN Comtrade Publication, op cit .

الشكل(3-5): الصادرات والواردات المغربية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات

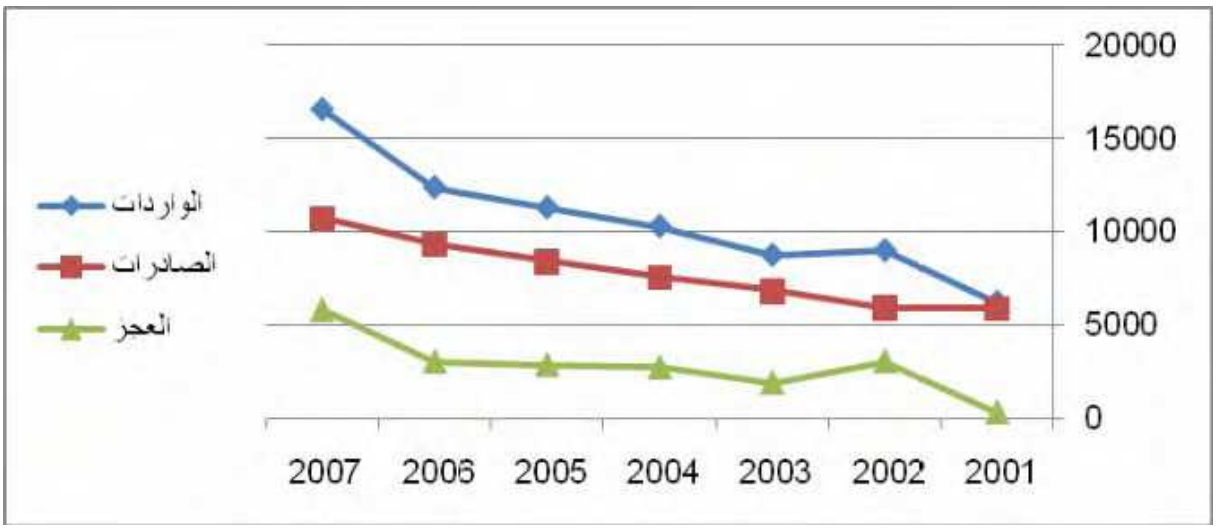

Source: UN Comtrade Publication, op cit .

وفي هذا السياق يلاحظ أنه بينما تشير الأشكال((3-2)، (3-3)، (3-4)) إلى العلاقة التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي، فإن الشكل (3-5) يشير بدوره إلى صادرات وواردات المغرب إلى ومن الاتحاد الأوروبي. إن تفحص الأشكال السابقة يقودنا إلى استخلاص التالي:

أ- إن واردات كل من تونس والمغرب تزيد على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من قيام هاتين الدولتين بإصلاحات اقتصادية جادة ترتبت عنها آثار اجتماعية ملحوظة[1]، فاتفاقيات الشراكة من المفترض أن تزيد من قدراتهما التصديرية، لاسيما وأنهما كانتا من الدول السباقة لإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. لكن مسيرة ثلاثة عشر عاما في مجال الإصلاحات الاقتصادية لم تشر بعد إلى جني الثمار التي تطمح إليها الدول المغاربية بشكل عام وتونس والمغرب بشكل خاص.

ب- لكن عند مقارنة الشكل (3-2) بالشكل(3-5) ، يتضح أنه بينما نجحت تونس في تقليص الفارق، إلى حد كبير، بين حجم الصادرات والواردات مع أوروبا، يلاحظ أن المغرب لم تنجح في تحقيق ذلك، الأمر الذي نتج عنه زيادة وارداتها على صادراتها بشكل ملحوظ .فبينما تقلصت الهوة بين منحنى الصادرات و منحنى الواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي، يلاحظ حدوث العكس بالنسبة للعلاقة التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ت- بالرغم من أن الأشكال من (3-2) إلى (3-5) تشير عموما إلى زيادة معدلات تصدير كل من تونس والمغرب إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل مضطرد يعكس إلى حد كبير علاقة خطية، "Linear Relationship" فإن زيادة النمط الاستهلاكي لهاتين الدولتين أدى في المقابل إلى زيادة وتيرة الواردات، الأمر الذي أوجد هوة بين منحنى الواردات والصادرات لكليهما. لكن الوضع التجاري، كما لاحظنا يعتبر أفضل حالا في تونس منه في المغرب، حيث يلاحظ أن هذه الهوة تعتبر أضيق في الحالة الأولى منها في الحالة الثانية.

ث- بالرغم من أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يصل الآن إلى سبع وعشرين دولة، فإن التبادل التجاري الأورو- مغاربي مازال متركزا في دول تقليدية مجاورة لها على الساحل الشمالي لحوض البحر الأبيض المتوسط، لاسيما فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا .فالشكلان (3-3) و (3-4) يشيران إلى أن فرنسا وإيطاليا وأسبانيا كانتا ومازالتا تعتبران من أكبر الشركاء التجاريين لتونس. كما إن فرنسا وأسبانيا وإيطاليا تعتبر أيضا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، والجزائر. لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل فرنسا بالنسبة للصادرات الجزائرية، وأتت في الترتيب الثالث بالنسبة للواردات الجزائرية، الأمر الذي يشير إلى دخول الولايات المتحدة كمنافس لفرنسا في المغرب العربي.

ج- يشير الشكلان (3-3) و (3-4) عموما إلى ليبيا كشريك تجاري هام بالنسبة لتونس، حيث يلاحظ إن منحنى الصادرات والواردات التونسية إلى ومن ليبيا قد زاد بشكل مضطرد، إلى درجة أنه ينافس أسبانيا. فالتجاور الجغرافي والتكامل والتداخل الاقتصادي إلى جانب توفر الإرادة السياسية كلها تعتبر عوامل قد ساهمت في زيادة معدلات التبادل التجاري بين كل من تونس وليبيا منذ فترة زمنية طويلة تسبق بطبيعة

1 - تقرير التنمية البشرية، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص ص 292-293.

الحال إبرام تونس لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام1995 فليبيا ليست طرفا في عملية برشلونة، وبالتالي يتم استبعاد احتمال تأثير اتفاقية الشراكة الأورو– تونسية على زيادة التبادل التجاري بينهما.

ح– لكن وصف وتحليل تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية على زيادة مستويات التجارة الخارجية بين أطرافها لا يكتمل إلا بدراسة البعد الكيفي لهذه العلاقة . فإتفاقيات الشراكة كما لاحظنا، يفترض أن تزيد من القدرة التنافسية للدول المغاربية في مجالي السلع والخدمات، وبالتالي يفترض أن تزيد قدرة هذه الدول في مجال المنتجات الصناعية بحيث تنتقل من مرحلة الإعتماد على تصدير سلع أولية إلى تنويع صادراتها بحيث تمتد لتشمل السلع المصنعة ونصف مصنعة، ويلاحظ في هذا السياق أن الشكل (3–6) يشير إلى تطور الصادرات الصناعية بالنسبة للدول المغاربية الثلاث الموقعة والمصدقة على إتفاقيات الشراكة مع الإ تحاد الأوروبي. فمن الواضح أن إتفاقيات الشراكة الأورو– تونسية، والأورو– مغربية قد ساهمت في زيادة مستوى صادرات هاتين الدولتين من المنتجات المصنعة. فبينما زادت الصادرات المصنعة بالنسبة لتونس من69% عام 1990 إلى 78% عام 2004، يلاحظ أن المغرب قد زادت معدلات تصديرها على التوالي من52% إلى 69% كما يلاحظ في المقابل تدني مستوى صادرات تونس والمغرب من المنتجات الأولية وذلك لصالح تصدير المنتجات الصناعية من 31% إلى 22% بالنسبة لتونس، ومن 48%إلى 31% بالنسبة للمغرب. لكن المغرب تقدمت على تونس في مجال تصدير التكنولوجيا المتقدمة، حيث وصلت إلى 10% من إجمالي صادراتها الكلية، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 5% في تونس، و1% في الجزائر والتي ظلت معتمدة على تصدير النفط والغاز اللذين وصل معدلهما إلى 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية عام 2004 ولعل ذلك راجع لتأخر الجزائر في إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى عام 2002 عكس المغرب وتونس.

الشكل (3-6): معدل تطور الصادرات المغاربية من السلع المصنعة

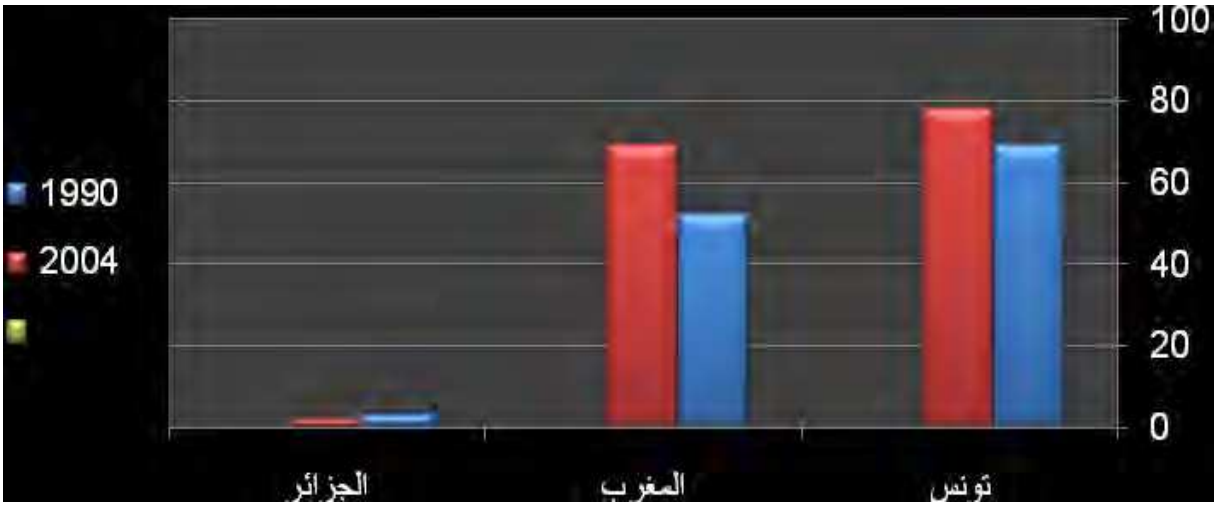

المصدر: مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع–السنة الرابعة، 2009، ص 77 .

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة على التجارة البينية لدول المغرب العربي

طالما إن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأهم للدول المغاربية، عليه أن يلاحظ أن ذلك قد ينعكس سلبا على التجارة المغاربية البينية . لكن اتفاقيات الشراكة لا تؤكد فقط على أن هدفها يتجسد في زيادة معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي، ولكن هدفها يمتد ليشمل تحقيق التكامل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي حتى يمكن في نهاية المطاف تحقيق منطقة التجارة الحرة الأورو –متوسطية مع حلول عام 2012، وطالما أن تونس والجزائر والمغرب قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعليه يلاحظ أن الشكل(3-7) أدناه يشير إلى أن معدلات التبادل التجاري لهذه الدول الثلاث مع شمال أفريقيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

الشكل(3-7) : نسبة واردات وصادرات تونس والمغرب والجزائر من الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال السنوات (1995-2007)

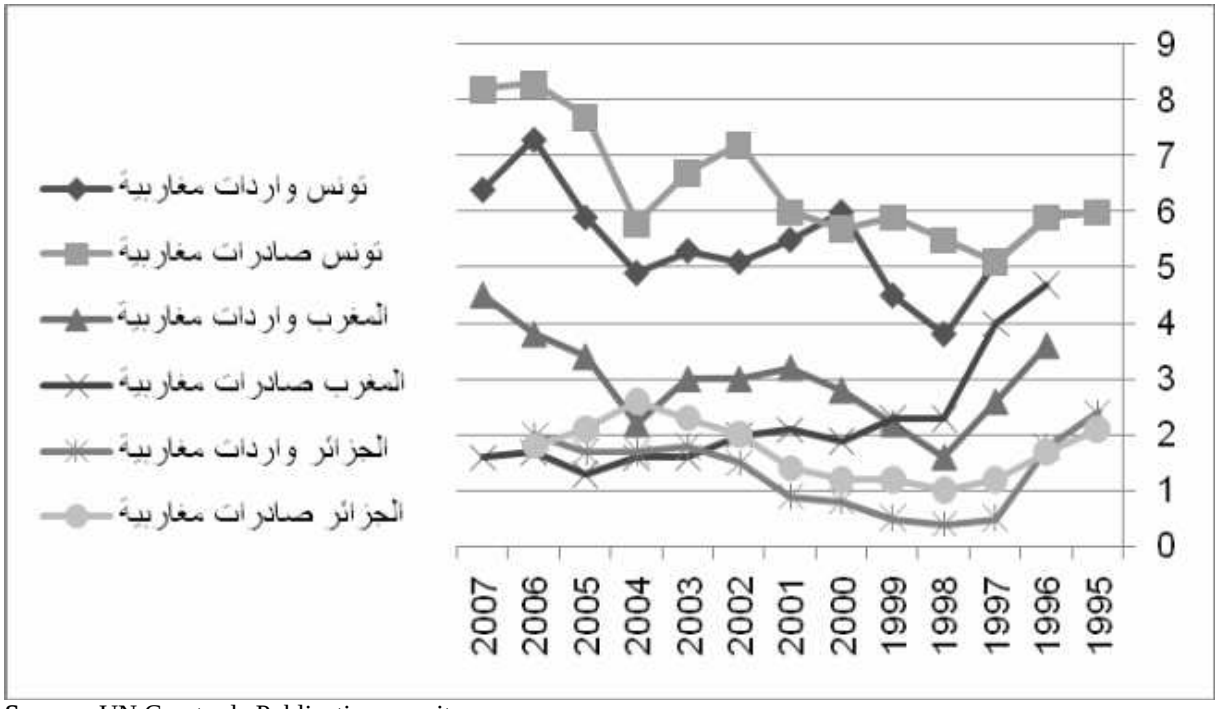

Source: UN Comtrade Publication, op cit .

ومن خلال بيانات هذا الشكل يمكننا ملاحظة التالي:

أ– إن معدل التجارة البينية المغاربية يعتبر محدودا جدا بالنسبة للجزائر، والمغرب، وتونس .ويشير الشكل(3-7) مثلا إلى أن أعلى نسبة للواردات المغاربية قد سجلتها تونس، حيث وصل متوسط

هذه الواردات خلال 2007 إلى 4.6% من إجمالي تجارتها العالمية، يلاحظ – السنوات،1995 أن أدنى نسبة قد سجلتها الجزائر التي وصل متوسطها خلال السنوات 1995-2006 إلى 1.17% فقط.

وما يمكن قوله بالنسبة للواردات المغاربية يمكن تأكيده بالنسبة للصادرات المغاربية، حيث يشير الشكل(3-7)عموما إلى تدني هذه النسبة بالنسبة للدول الثلاث. وبالرغم من ارتفاع معدل الواردات والصادرات التونسية إلى شمال أفريقيا بشكل عام فإنه يلاحظ أن معظم تجارة تونس البينية تتركز على ليبيا، التي تعتبر خامس شريك تجاري لتونس على مستوى العالم ككل؛

ب– اتسام التجارة البينية المغاربية بالتذبذب، الأمر الذي يعني تأثرها بعوامل بيئية مختلفة قد لا تمت بصلة للأهداف التي تؤكد عليها اتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية . فمثلا سابقة وجود تأثير ملحوظ للمتغير السياسي على تجارة ليبيا مع كل من تونس والمغرب، حيث توقف التبادل التجاري بالكامل بين هذه الدول أثناء فترات توتر العلاقات السياسية.

ج– إن ارتفاع معدلات التجارة البينية لكل من تونس والمغرب وانخفاض هذه المعدلات بالنسبة للجزائر قد يكون مرده تنوع صادرات هذين البلدين مقارنة بالجزائر التي مازال إقتصادها ريعيا في المقام الأول . فنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي إنخرطت فيها كل من تونس والمغرب منذ توقيعهما لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ تنوع صادراته إلى درجة ما وأن جلها يتكون من المنتجات الصناعية.

د- بينما تعتبر ليبيا والجزائر من أبرز الشركاء التجاريين لتونس، يلاحظ أن تونس والجزائر تعتبر من أبرز الشركاء التجاريين للمغرب، و أن وتونس والمغرب تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للجزائر. إذن بالرغم من تدني معدلات التبادل التجاري البينية بين الدول المغاربية، فإنه يلاحظ أن مستويات التبادل التجاري بينها مازالت ملحوظة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الدول العربية وخاصة المغاربية ستتحمل تكاليف تكييف وتقويم إقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن[1]:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الإتفاق المبرم مع كل دولة على إنفراد.
- احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية.
- تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.
- إن تبكير كل من تونس والمغرب في إبرام اتفاقيتي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشير بوضوح إلى تصميم وجدية ملحوظة في القيام بالإصلاحات الاقتصادية ، وعليه فإن تأخر الجزائر في إبرام الاتفاقية يدل بدوره على تجنب الالتزام بالأجندة الأوروبية.

---

1 – جمال عمورة، مرجع سابق، ص 153.

- إن إتفاقيتي الشراكة مع كل من تونس والمغرب قد صاحبهما إنخراط جدي في القيام بإصلاحات إقتصادية، نتج عنها في نهاية المطاف إرتفاع مستوى التنافسية وتنوع صادراتهما، لاسيما في مجال المنتجات الصناعية التحويلية.
- إن أوروبا تعتبر الشريك التجاري الأكبر لدول اتحاد المغرب العربي، ليس فقط بسبب إبرام إتفاقيات الشراكة، ولكن أيضا بسبب اعتبارات جغرافية وسياسية و إستراتيجية. لكن من الواضح أن إتفاقيات الشراكة قد عززت، أو على الأقل قد حافظت على أواصر العلاقات التجارية القائمة مع معظم الدول المغاربية.
- بالرغم من تأكيد اتفاقيات الشراكة الأورو– مغاربية على ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي، فإن بيانات هذه الدراسة تشير إلى زيادة معدلات التبادل التجاري التونسي– الليبي مع العلم أن ليبيا لم توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، واستمرار تدني مستويات التجارة البينية المغاربية، خاصة الجزائرية– المغاربية، من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية على التبادل التجاري لدول المغرب العربي نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: الإيجابيات

لو نظرنا إلى المشروع الأورومتوسطي نظرة اقتصادية بحته، دون اعتبارات أخرى فإنه يمكننا القول بأن للمشروع بعض الإيجابيات، لكن أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مشبوهة بمخاطر، ومن أهم إيجابيات المشروع مايلي:

أ– تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات، لتنمية اقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة؛

ب– توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبئ المترتب على إقتصاديات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛

ت– تنمية التعاون الإقليمي والتكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الإتصال، وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب وتطوير مصادر المياه؛

ث– إن إحدى أهم الايجابيات تحدي الشرق أوسطية كمشروع إقليمي بالنسبة للدول العربية، هو إعطاء مكنة لهذه الأخيرة لإعادة النظر في مسارها التكاملي للوقوف على مواطن الضعف فيه، ومن ثم تنظيم وتجميع صفوفها لبدأ التعاطي مع هذا المشروع من منطلق التوحد والقوة وليس من باب الفرقة والتفكك، خاصة وأن مشروع مفروض ، إذا جانبها الصواب في التعاطي معه فسوف لن يحترم حتى هويتها، وما بالنا بمسارها التكاملي، ويهدد آلياتها القائمة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية؛

ج– وفي ختام مداخلته، اعتبر السيد الخبير مصطفى صالحين الهوني بأن التكامل الاقتصادي الدولي يعتبر خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكامل في توسيع

آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية. ودعا الى ضرورة أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل وخلق ثقافة ايجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي تواكب الارادة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية قد تم تحقيقها من خلال معاهدة اتحاد المغرب العربي[1]؛

ح- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الانتاجية خاصة بعد تقدم وانشاء نشاطات الشراكة المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة[2]؛

خ- امكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناء على المزايا والمواد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الانتاجية والخدمية؛

د- المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة اذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة على مستوى المنطقة المتكاملة؛

ذ- حرية انتقال عناصر الانتاج ويعني ذلك بتيسير انتقال عناصر الانتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل؛

ر- الاختناقات الاقتصادية للأقطار المساهمة وطرق معالجتها بأساليب حديثة ومتطورة، مما يجعل دور التكامل مفيدا لكافة الأطراف، ولعل مشكلات الغذاء والماء والبطالة وغيرها تأتي في مقدمة هذه الاختصاصات؛

ز- تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثماراتالخارجية وهذا كما أبرز بأن منطقة المغرب العربي تعيش اليوم مرحلة حاسمة على مستوى العلاقات البينية والاقليمية والدولية معتبرا تنمية الشراكة من أهم الدوافع لتنشيط الاستثمار ودعم التبادل التجاري والنهوض بالتشغيل، وبين أن بعث هذا الاتحاد يمثل عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في ارساء علاقات دولية واعدة، مؤكدا أن المرحلة الحالية تحتم تكثيف العمل المشترك لأن عمل الاتحاد في الفترة المقبلة يرتكز أساسا على دعم القدرة التنظيمية الهيكلية للمؤسسة المغاربية بما يضمن لها المزيد من النجاعة والخروج بالتالي من محيطها المحلي الى المحيط الدولي،

---

1 - مصطفى الصالحين الهوني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي- الاجتماعي- الثقافي الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31، ص 7.

2 - المرجع السابق، ص8.

وكذلك العمل على تكريس الاندماج الاقتصادي المغاربي لاكتسابه مزيدا من النجاعة التي لن تتحقق دون تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية[1]؛

ط- تحسين القدرات المالية المصرفية وتوفير المعلومات وآليات التحويل، لتسهيل التبادل التجاري[2]؛

الفرع الثاني: السلبيات

يحلل "المديني" بالتفصيل إتفاقيات الشراكة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع الدول العربية واحدة تلوى الأخرى، بدلاً من أن يتم التفاوض معها جماعياً. وهذا ما حصل مع تونس ثم المغرب، والجزائر. ولا شك أن منهج التفاوض الثنائي هو المنهج الصهيوني عينه في التعامل مع العرب يترك سلبيات ومخاطر عدة، وهذا ما يضعف القوة التفاوضية إتجاه التكتل الأوروبي، مما يقلص من إيجابيات القرارات التي تخدم دول المغرب العربي.

إذا كانت التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي لم تتجاوز نسبة 3% خلال الخمس سنوات الأخيرة، فإن إتفاقية الشراكة التي أبرمتها هذه البلدان مع الإتحاد الأوروبي والتي تنص على تحرير التجارة في المواد غير الزراعية، في غضون 12 سنة، تستبعد حرية دخول المنتجات الزراعية المغاربية إلى السوق الأوروبية، وتتضمن محاصرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتشجيع الهجرة المعاكسة، هذه الإتفاقية تبدو تعاقداً بين طرفين غير متكافئين على جميع الصعد الإقتصادية والتكنولوجية والتجارية والسياسية، وستحول المغرب العربي إلى مجرد مصب أي سوق للسلع الإستهلاكية الوافدة من بلدان أوروبا – كما أن هذه الإتفاقية ستكون لها إنعكاسات سلبية على الصناعات المغاربية المحلية، حيث يقر المحللون الإقتصاديون المهتمون بالشأن المغاربي إلا أن أكثر من ثلث المصانع المغاربية ستقفل بمجرد رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية، فضلاً عن أكثر من مئات الآلاف من العمال سيحالون على البطالة.

– ونظراً للمعوقات السياسية والإقتصادية والتجارية سواء منها ذات المنشأ الأوروبي، أو ذات المنشأ المغاربي، فإن الشراكة الأوروبية – المغاربية ستبقى مشروعاً بلا مستقبل، وبلا تأثير يذكر على المشاكل الحيوية والمصيرية على المجتمعات المغاربية، مثل التحرك نحو الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الحديث بالتلازم مع بناء دولة الحق والقانون وعصرنة الإقتصاد، وحل المشاكل والصراع الإقليمي، أي أنها في المحصلة النهائية "زواج أبيض" على حد قول الباحثين الفرنسيين بياريس هيبو ولويس مارتيناز.

وفي الأخير وفي إطار التقسيم الدولي للعمل نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب بنية

---

1 – الهادي الجيلاني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الندوة السادسة تونس 2007/05/31، ص9.

2 – عبد الرؤوف بن غزالة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي، الندوة السادسة، تونس 2007/05/31، ص 9.

صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر و تصدير المواد الأولية و بعض المنتجات المصنعة النسيجية و الغذائية بالنسبة لتونس و المغرب .ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بالنسبة للدول المغاربية الخمسة سواء تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها، حيث تتراوح حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات المغاربية ما بين 70% و 75% خلال التسعينات، في وقت أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية 4.1 % بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4.4 % بالنسبة لوارداتها. و هو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين، كما يعكس التوجه الأوروبي الحذر فيما يخص فتح أسواقها للمغرب العربي، كما أن انفتاحها هذا يبقى قائما أساسا في إطار المنطق التجاري .فالمحتمل هو عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي على المدى القريب بالرغم من التوقيع على اتفاقيات الشراكة و إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حدود عام 2010 و هذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة بينما يتوقع تغييرًا بالزيادة في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب إلغاء الحواجز الجمركية من جهة و الحفاظ على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى.

إن التسريع في عملية إقامة منطقة تبادل حر أوروبية - مغاربية ، بإمكانها العمل على تضخيم المشكلات التي تعيق نمو المبادلات البينية في المنطقة المغاربية .فبناء سوق كبير مغاربية ضروري من اجل تحسين قدرة جاذبية المنطقة لتدفقات رؤوس الأموال الأوروبية العمومية و الخاصة و تحضير اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي لمتطلبات التبادل الحر مع أوروبا .و هذا يتضمن ضرورة تعاون دول المغرب العربي من أجل التسيير الجماعي للمرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة تبادل حر أوروبية – مغاربية

إن إنشاء منطقة تبادل حرة و تجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتجات الصناعية في بادئ الأمر ثم التحرير التدريجي للخدمات و اعتماد التعامل في المنتجات الزراعية بطريقة الحصص حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة سيكون له آثارا على اقتصاديات الدول المغاربية سواء على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية.

وكتقييم لتأثير الشراكة على الصادرات الجزائرية[1]، حيث أفضى التقييم الخاص بأثر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين 2006 و2007 إلى الإقرار بأنه ورغم مرور 28 شهرًا من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ فإن حجم صادراتنا نحو الاتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية والمواد الفلاحية المحولة سجلت تراجع بنسبة 14% في 2007 مقارنة بسنة 2006.

وأرجعت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تقييمها الخاص بأثر اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سبب تراجع حجم صادراتنا نحو الاتحاد إلى جهل المصدرين

1 – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، على الرابط الإلكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/4743 نظر في 2012/01/04

الجزائريين بالإجراءات الخاصة بمجال تصدير المنتوجات الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منها المواد المعنية بالتفكيك الجمركي، والفترات الزمنية المعنية بالتفكيك، بالإضافة الى وجود منتوجات فلاحية جزائرية لا تستجيب للمقاييس وأخرى لا تحترم المدة المفروضة من طرف السوق الأوروبية.

كما أثرت حسب نفس المصدر مسألة التكافؤ بين الدولار والأورو بين 2006 و 2007 على النتائج المحصلة. ولتدارك الأمر بادرت الوكالة حسب التقرير الذي أصدرته حول الموضوع، إلى وضع دليل تحت تصرف المصدرين لإعلامهم بالإجراءات التعريفية المطبقة على المنتوجات الفلاحية، والمنتوجات الفلاحية المحولة ومواد الصيد في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة الى مرافقة المصدرين من خلال الإعلام وتأهيلهم في مجال الرزم والتعبئة ودفعهم الى الاستجابة للمقاييس الدولية للتكييف مع الاحتياجات ومتطلبات النوعية الخاصة بالسوق الأوروبية.

وبلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي 66.89 % من مجموع صادراتها خارج المحروقات خلال 2007[1].

وتمثل المنتوجات الفلاحية المحولة 88.4% من إجمالي الصادرات أهمها التمور بقيمة 92.18 مليون دولار وهي تمثل نسبة 68.83% من مجموع التمور المصدرة نحو مختلف دول العالم، وعرفت المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة التي لم تستفد من مزايا الحصص التفاضلية تراجعا في التصدير بنسبة 64.27% خلال 2007 مقارنة بـ2006، في حين أن المنتوجات الفلاحية المصدرة التي استفادت من الحصص التفاضلية مثلت 08.71% من مجموع الصادرات الفلاحية المحولة ويفيد التقرير أن المواد الفلاحية المصدرة كان بإمكانها الاستفادة من هذه المزايا لو أنها صدرت خلال الفترة المعنية بالتفكيك ومثال عن ذلك البطيخ الطازج الذي يستفيد من تخفيضات تقدر بـ100% في حال تصديره بين الفترة الممتدة بين الفاتح نوفمبر و31 مارس في حين أن 40.326 طن من هذا المنتوج تم تصديره خلال شهر جوان الماضي. ومن مجموع 11 منتوجا خاضعا للحصص التفاضلية تم تصدير 2 فقط يتعلقان بالعجائن الغذائية والكسكسي بنسبة 58.2% من مجموع الصادرات. ومثلت المنتوجات الصيدية المعفية من الحقوق الجمركية في اطار التصدير نسبة 42،1% من مجموع الصادرات وسجلت ارتفاعا في القيمة والكمية خلال 2007 مقارنة بـ2006، وأهم المنتوجات المصدرة هي الجمبري بـ21.66% من مجموع صادرات القطاع بقيمة 25،8 مليون دولار وهي تمثل قيمة ما يقارب 88.99% من صادراتنا نحو مختلف دول العالم.

وتمثل المنتوجات الصناعية المصدرة حسب نص التقرير والمعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة 70.93% من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا بـ64.23% خلال 2007 مقارنة بـ2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات والمواد المنجمية والنفايات

[1] – المرجع السابق.

الحديدية وغير الحديدية[1].

وعليه يمكننا القول في نهاية هذه الدراسة بالقبول الجزئي للفرضية المثارة في المقدمة. فبيانات هذه الدراسة تشير إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي حتى قبل إبرام هذه الاتفاقيات، وعليه فإن إبرامها من قبل تونس، والمغرب، والجزائر، إن لم يزد من مستوى معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي أكثر مما كان عليه، فإنها على الأقل تحافظ على استمرارية ارتفاعها. ويبرز تأثير اتفاقيات الشراكة عموما على تونس أكثر من المغرب، حيث تمكنت الأولى من تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري بوتيرة أسرع من بقية الدول الأخرى. كما أن تأثير اتفاقيات الشراكة يبرز أيضا في تنوع صادرات كل من تونس والمغرب، خاصة في مجال الصناعات التحويلية التي أصبحت تشكل أكثر من ثلثي صادراتهما. لكن ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو– مغاربي لم يصاحبه ارتفاع كبير في إطار التجارة البينية، حيث لاحظنا اتسام هذا التبادل بالزيادة الهامشية من ناحية، والتذبذب من حيث الزيادة والنقصان خلال السنوات 1997-2007 من ناحية أخرى. لكن معدلات التبادل التجاري الليبي– التونسي تشير إلى إمكانية زيادة معدلات التجارة البينية في حالة توفر الإرادة السياسية. ومما سبق يمكننا القول، بالقبول الجزئي لفرضية الدراسة، وعليه يلاحظ وجود تأثير لإتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية على ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي أكثر من تأثيرها على ارتفاع معدلات التجارة البينية.

1 – المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

رغم أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، و الدور الذي تلعبه في رفع مستوى الأداء الإقتصادى وصولا إلى مستوى تنموي ملحوظ، إلا أن تجارتها لم ترقى للمستوى الذي يعود بالنفع من أهميتها، بل وصفت بالتجارة المحتشمة مقارنة بتجارتها الإجمالية، وتكاد تكون معدومة فيما بينها (ليبيا، موريتانيا)، رغم التطور الذي شهدته التجارة البينية لدول المغرب العربي في فترة الدراسة(1995−2010)، إلا أن هذا التطور لمس القيمة المطلقة ولم يعرف زيادة في تجارتها البينية، وكان النصيب الأكبر من تجارتها مع الإتحاد الأوروبي كتكتل والولايات المتحدة الأمريكية كدولة.

بالإضافة إلى انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية عليها والتي أخذت منحى التحيز القطري لكل دولة على مصلحة الإتحاد المغاربي، وتبقى النتائج الإيجابية من هذه الشراكة محفوفة بالمخاطر.

الفصل الرابع:
التجارة البينية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

تمهيد:

هناك فرصة كبيرة بين دول المغرب العربي لزيادة المبادلات التجارية البينية وخاصة وأن دول المغرب العربي بها تنوع كاف ومقنع من المنتجات المختلفة، إضافة إلى الموارد التي تستحوذ عليها المساحة الإجمالية لهذه الدول. ولكن الأمر يتطلب زيادة تفعيل مبادلاتها في ما بينها والسعي لتوحيد سياستها التجارية وتوحيد أسعار صرف عملاتها، وإعطائه فرصة أكبر للتجارة عن طريق القطاع الخاص ليقوم بدوره في زيادة حرية التجارة بين هذه الدول، وإزالة العقبات التي تحول دون زيادة مبادلات التجارة البينية، لأن إزدياد حجم تجارتها البينية يحقق مزايا واسعة تستفيد منها كافة هذه الدول فهي السبيل الأمثل لتحقيق النمو وما يتبعه من تنمية في كافة المجالات وهذا ما يعطي لصناعات التحويلية دفعة قوية لزيادة معدلات نموها. لهذا يجب التعرف على المعوقات التى تحول دون ارتقاء كل من التجارة البينية و الصناعات التحويلية لهذه الدول، والتحديات التي تقف في وجهها سواء كانت داخلية أو خارجية والعمل على إزالتها.

وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية و معوقاتهما و الحلول المقترحة ، و قد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية، أما المبحث الثاني فيبرز معوقات الصناعة التحويلية و التجارة البينية المغاربية ، في حين يتطرق المبحث الثالث للحلول المقترحة لمواجهة المعوقات و التحديات .

المبحث الأول : التجارة البينية المغاربية كآلية لتنمية الصناعة التحويلية

و سنتاول في هذا المبحث العلاقة بين التجارة البينية و الصناعة التحويلية من خلال ثلاثة مطالب ، حيث يتناول الأول آليات التجارة البينية لتنمية الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ، أما في المبحث الثاني سندرس قطاعات الصناعة التحويلية الواعدة لدول المغرب العربي.

المطلب الأول : العلاقة بين التجارة البينية و الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

و يتطرق هدا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول يتناول تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية و إجمالي التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي ، أما الفرع الثاني فيدرس الأدوار التي من الممكن أن يلعبها قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : تطور الصناعة التحويلية و التجارة البينية خلال الفترة 2008/1997

في هذه النقطة سنحاول دراسة علاقة تطور إجمالي التجارة البينية بتطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية لدول المغرب العربي خلال الفترة من 1997 إلى 2008 .

الجدول رقم (4–1) :تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية و إجمالي التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي بالأسعار الجارية للفترة ما بين (1997 – 2008)

الوحدة:(مليون دولار)

	إجمالي التجارة البينية	معدل النمو السنوي%	القيمة المضافة للصناعات التحويلية	معدل النمو السنوي%
1997	1984.95		15,756	
1998	1640.56	17–	16,398	4.07
1999	1799.51	9.7	15,823	3.5–
2000	2114.09	17.5	15,183	4.1–
2001	2057.08	6.7–	14,692.1	3.23–
2002	1961.09	4.6–	14,767.2	0.5
2003	2636.27	34.4	17,565.1	18.9
2004	2860.05	8.5	20,211.3	15.1
2005	3625.48	26.8	20,786.7	2.9
2006	4509.03	14.9	22,112.9	6.4
2007	6042.12	34	24,930	12.7
2008	8095.2	34	29,740.5	19.3
المتوسط	3277.12	12.6	18,996	5.75

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدولين رقم (3–1) و (2–6)

نلاحظ من تحليل بيانات الجدول أعلاه ، أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية قد انتقلت من 15,756 مليون دولار سنة 1997 لتصل إلى 20,211.3 مليون دينار سنة 2004، لتستقر عند 29,740.5 مليون دولار سنة 2008 ، و نمت بمتوسط سنوي قدره 5.78 % خلال الفترة 2008/1997. أما بالنسبة للتجارة البينية فقد شهدت تذبذب خلال التسعينيات و بداية الألفية الجديدة ، حيث شهدت معدلات نمو سلبية سنتي 2001 و 2002 بمعدل نمو سنوي –6.7 ، –4.6 على التوالي ، أما من سنة 2003 إلى غاية 2008 فقد سجلت معدلات نمو سنوية للتجارة البينية المغاربية ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 34% سنة 2008 ، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.6 % .

ومما سبق نستنتج أن كل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعات التحويلية مرت بمرحلتين خلال فترة الدراسة ، و منه نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى (2002/1997) :

و اتسمت هذه المرحلة بعدة تغيرات اقتصادية لدول المغرب العربي ، فالتغيرات الهيكلية التي قامت بها دول المغرب العربي للانتقال إلى اقتصاد السوق ، و كذا انخفاض أسعار النفط اثر كثيرا على معدلات النمو لتصل إلى أدنى مستوياتها لتصل معدلات النمو لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى –6.7 % و–3.23 % على التوالي سنة 2001 .

المرحلة الثانية (2008/2003):

شهدت هذه الفترة ارتفاعا متتاليا لمعدلات النمو لكل من اجمالى التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعات التحويلية ليصلا سنة2008 إلى 34% و 19.3%، و يعود هذا الارتفاع الى عدة اسباب منها زيادة العوائد النفطية و اثر ذلك على زيادة حجم التجارة البينية المغاربية ، وكذا للأثر الايجابي للشراكة الأورومتوسطية و المتمثل في زيادة القدرة التنافسية للقطاع التحويلي لكل من تونس و المغرب .

و في المقابل نجد العلاقة بين التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعات التحويلية هي علاقة طردية ، أي كلما زادت التجارة البينية زادت معها القيمة المضافة للصناعة التحويلية و ذلك خلال فترة الدراسة ، و سنقوم بتوضيح ذلك من خلال المقارنة بين معدلات النمو لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعات التحويلية ، وذلك من خلال تجسيد ذلك في منحنى بياني .و الشكل رقم –1– يوضح معدلات النمو لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 1997–2008

الشكل رقم(4-1) :

رسم بياني يوضح تطور معدلات النمو السنوي لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2008/1997

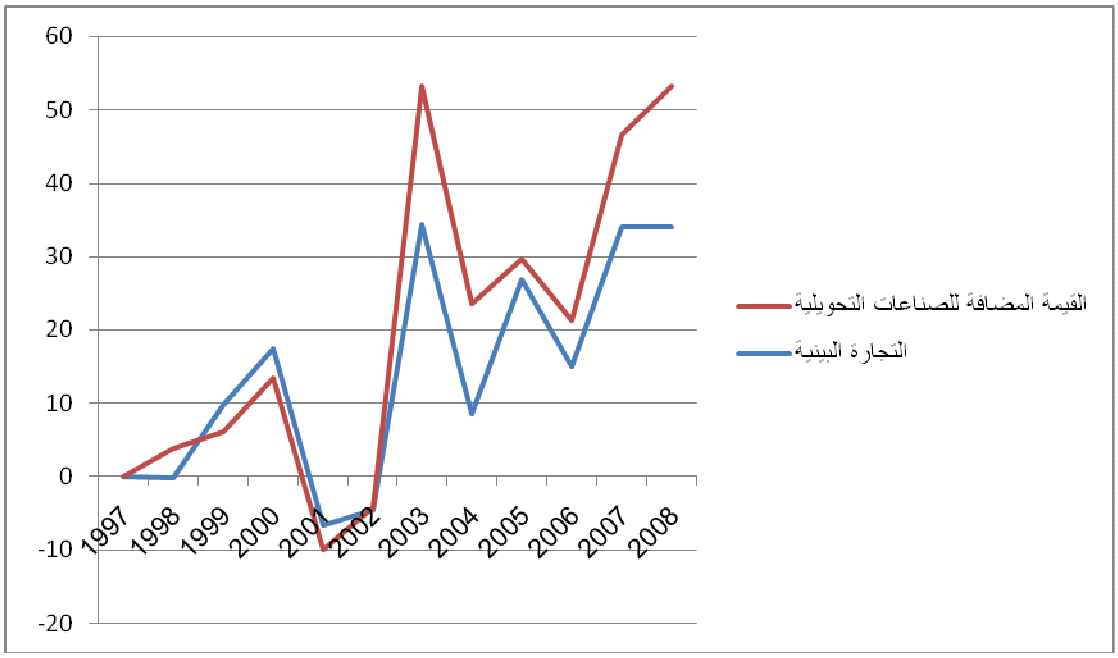

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول رقم (4-1) .

و نلاحظ من الشكل رقم (4-1) إن العلاقة بين معدلات النمو السنوي لكل من التجارة البينية و القيمة المضافة للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2008/1997 هي علاقة طردية ، فعندما انخفض منحنى التجارة البينية خلال السنتين2001-2002 تبعه منحنى الصناعة التحويلية ، و العكس صحيح عندما ارتفعت بعد سنة 2003 .

و ذلك راجع إلى أن التجارة البينية من بين مكوناتها تحوي الصناعة التحويلية فأي تأثير عليها لابد و أن يمس الصناعة التحويلية.

الفرع الثاني : الأدوار التي من الممكن أن يلعبها قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية

يؤدي قطاع الصناعة التحويلية أدوارا هامة في عملية التنمية لدول من خلال عدة ادوار هي[1]:

1-أن قطاع الصناعة التحويلية يوفر إمكانية تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات لكونه سيضمن تحقيق الانخفاض المرغوب في مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة ،إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج

1 - خلف الربيعي : مجلة الحوار، العدد 2228 ، المحور (الإدارة و الإقتصاد) ، 2008 .
aid=128929www.ahewar.org/debat/show.art.as p

المحلي،الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي.

2- أن وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها،وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة .

2-أن وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية،سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع و أنشطة الاقتصاد القومي وخاصة قطاع الزراعة .

3- أن معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى ،ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، فضلا عن وجود عمليات التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع .

4-أن هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة ،للقابلية التي يمتع بها في تحقيق الحراك المهني،ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي تنخفض فيها مستوى إنتاجية العمل فيها أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعا في الطلب عليها.

5- أن قطاع صناعة تحويلية أكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية.لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) .

6-أن قطاع صناعة تحويلية اكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي،فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي ستؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى،ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار،وإنما تتعدى ذلك الى تهيئة ووسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار ،الآمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار،وتقليص معدلات الاستيراد السلع الاستثمارية.

7- ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنويع الإنتاجي،لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية ،التي تعني قيما مضافة وأصناف جديدة من السلع ذات منفعة أكبر ، وتكتسب مسالة التنويع الإنتاجي .

8- أن وجود قطاع صناعي متطور ومؤثر سيسمح بحدوث تغيير كبير في البنيان الاجتماعي والثقافي والتنظيمي من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف وبالزراعة،من خلال ظهور نظام قيمي جديد مرتبط بالمناطق الحضرية وبالصناعة،فضلا عن دوره في التغيير المستمر في نظام التعليم لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة،بالإضافة

الى دوره في توسيع نطاق المجتمع المدني ،ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية ،ودوره في تغيير الإطار التشريعي والقانوني وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات المالية والضريبية لتكون منسجمة مع التوسع المستمر في دور الصناعة في الحياة الاقتصادية،و أخيرا فأن وجود قطاع صناعي متطور سيساعد على أجراء التغيير المستمر في الأجهزة الإدارية والتنظيمية ورفع مستوى كفاءة أدائها لتواكب التوسع المستمر في المؤسسات الصناعية.

المطلب الثاني : آليات التجارة البينية لتنمية الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي

ينشا عن قيام تجارة بينية داخل تكتل المغرب العربي عددا من الآثار الايجابية ،و التي تمكن دول المغرب العربي من تطوير اقتصادياتها .

و تأثر التجارة البينية بعدة آليات لإعطاء دفعة قوية لتنمية الصناعة التحويلية ومن هذه الآليات هناك آليات مباشرة و آليات غير مباشرة منها :

الفرع الأول : الآليات المباشرة

*توسيع حجم السوق الداخلية أمام المشروعات الإنتاجية: ليصبح شاملا لأسواق جميع الدول الأعضاء ، باعتبار أن السوق المحلية هي سوق محدودة و لا تسمح بإقامة المشروعات على أساس الحجم الأمثل ، ما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال مع زيادة القوة الشرائية داخل الاتحاد المغرب العربي ، و زيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات ، و التي يمكن أن تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية و تخفيف مستوى التكلفة الحدية و المتوسطة ، كما إن توسيع السوق يساعد في بناء صناعات جديدة بتقنيات عالية لم يكن بالإمكان إقامتها قبل إقامة الاتحاد المغرب العربي[1] .

* مضاعفة القدرات و الإمكانيات المجتمعة للدول الأعضاء : بالنسبة لمختلف الجوانب المادية و المالية و البشرية و التكنولوجية التي تتجاوز كثيرا القدرات المنفردة لأي من دول المغرب العربي كل على حدى ، مما يسمح بإقامة صناعات تحويلية إستراتيجية هامة تعجز أي دولة لوحدها عن إقامتها ، لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل و حاجتها لرؤوس الأموال ضخمة و خبرات فنية غالية .

* إمكانية تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني على المستويين القطري و الإقليمي : و تنويع القاعدة الإنتاجية بفضل تعاظم القدرات المشتركة و تنوع المصادر الطبيعية و الخامات المعدنية ، مما يؤدي إلى زيادة التشابك و الترابط بين فروع الإنتاج قطريا و إقليميا و تحسين استثمار الموارد و تحقيق الوفورات الاقتصادية.

*تحسين شروط التجارة الخارجية : و بالتالي تحسين معدلات التبادل الدولي من خلال تحويل الطلب نحو السلع الوطنية ، مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها و قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة .

* الارتفاع بالكفاءة الاقتصادية نتيجة زيادة المنافسة : و القابلية للمنافسة نتيجة لتخفيض موانع دخول السوق للسلع [2].

---

[1]- د.علي لطفي ، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية) مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1983، ص 229 .

[2] - د. محمود محي الدين ، رشا عبد الحكيم ، (التعاون الاقتصادي في السياسة الاقتصادية المصرية)، د. نادية محمود مصطفى (محرر) مصر و مشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث و الدراسات ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 7-9 ديسمبر 1996 ، ص 145 .

*التخصص في النتاج و تقسيم العمل بين الدول المنظمة للمغرب العربي : وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة و هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحسينه و تنويعه.

* توطن الصناعة التحويلية : و الاستفادة من الوفورات الخارجية بما يساعد على قيام مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة و بحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها .

* توفر التجارة البينية بين دول الاتحاد المغرب العربي مواد أولية للصناعة التحويلية المغاربية و بأسعار مناسبة .

* كلما زاد حجم التجارة البينية للدول المغرب العربي كلما زاد حجم القيمة المضافة للصناعة التحويلية .

* تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مستوى الإنتاج والتوظف والأسعار : تعتبر هذه الفقرة من أهم دوافع التكامل الاقتصادي حيث أن من المعروف أنه كلما اتسع نطاق الاستقرار الاقتصادي كلما أدى ذلك إلى الإقلال من المخاطر والانعكاسات والتقلبات الاقتصادية والتذبذب في مستوى الأسعار. حيث إن هذا التذبذب قد يرجع إلى اعتماد الدول الأخرى على صادرات هذه الدولة نتيجة للركود الاقتصادي الذي تعاني منه تلك الدول أ مما ينعكس على الدولة سلبياً ، وكذلك فإن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية أو التضخم سيؤدي إلى خلق تضخم في هذه الدولة. ولذلك تسعى الدول لتحقيق التكامل الاقتصادي لتلافي حدوث هذه المشكلات ، ولتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي لأن الدخول في التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كل دولة ، وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الداخلة في التكامل.[1]

الفرع الثاني : الآليات الغير المباشرة

إن الآليات الغير المباشرة للتجارة البينية لتنمية الصناعة التحويلية هما :

أولا– آلية خلق التجارة

ويعني أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء الاتحاد يصبح في إمكان إحداهما استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران:

أ– خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض النقص هذا النقص.

ب– وهو ما لم يأخذه فاينر في الاعتبار هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في استيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة

1 - جلال راتب: مرجع سابق، ص19.

بسبب القيود الجمركية التي أزيلت. هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد[1]، ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثال الافتراضي التالي[2]:

إن تكلفة إنتاج السلعة س في البلد "أ" هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي، وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد "أ" يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد "أ" عن إنتاج السلعة "س" وصار يستوردها من البلد "ب" لأنه يتحصل عليها ب 20 دولارا مقابل 25 دولارًا لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف، لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن، وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع بها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي[3].

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ولا يقف عند هذا الحد، بل يؤدي تعميق التخصص على أساس الميزات النسبية في دول الاتحاد الجمركي إلى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الأعضاء، وذلك لأن زيادة الدخل بدول الاتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الاتحاد.

ثانيا: آلية تحويل التجارة

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد، وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء، وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد، وبذلك

1 – المرجع السابق، ص71–72.

2 – فرنسيس جيرام ونيلام، مرجع سابق، ص230.

3 – سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005 ص244.

فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية[1]، ويمكن توضيح مغزى هذا الأثر بالمثال التالي:

لدينا الدول (أ، ب، ج) وكانت الدولة (ب) تنتج السلعة (س) في ظل الحماية الجمركية، في حين كانت الدولة (أ) تستورد هذه السلعة من الدولة (ج) نظرا لكونها المنتج ذو الكفاءة الإنتاجية الأعلى، أو بمعنى آخر المنتج الأقل تكلفة، وهذا قبل قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (أوب)، بعد إلغاء التعريفة الجمركية بين (أ، ب) إثر قيام الاتحاد الجمركي بينهما، تصبح تكلفة السلعة (س) في الدولة (ج) تكلفة إنتاجها مضافا إليها الرسوم الجمركية لكونها دولة خارج نطاق الاتحاد، وبالتالي تتحول واردات الدولة (أ) من السلعة (س)، من الدولة (ج) إلى الدولة (ب)، وهذا لكون تكاليف الإنتاج في الدولة (ب) اقل من مجموع الرسوم الجمركية وتكلفة الإنتاج في الدولة (ج)، ومن هنا تحدث عملية تحويل تجارة من الدولة (ج) الخارج نطاق التحاد الجمركي إلى الدولة (ب) داخل نطاق الاتحاد، وهكذا يتمثل أثر تحويل التجارة في انتقال الإنتاج من دولة غير عضوه تتميز بالكفاءة و التكلفة المنخفضة إلى دولة عضو تتميز بعدم الكفاءة والتكلفة المرتفعة، وهذا ما ينجر عليه من عدم التوزيع الأمثل للموارد، وبالتالي يتسبب في إنخفاض الرفاهية.

يلاحظ أن الاتحاد الجمركي أو التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي، وهذا نتيجة لتحسين تخصيص عناصر الإنتاج، تحددها شروط عامة أهمها[2]:

أ- إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة تنافسية، بحيث أنها تنتج أنواعًا عديدة من السلع المتماثلة فإن فرص إحلال سلع إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد محل السلع التي ينتجها عضو آخر، وتحقيق الأثر الإنشائي للاتحاد تكون كبيرة، وذلك بدلا من معدل الأثر التحويلي للاتحاد، أما إذا كان مصدر السلع منخفضة التكاليف من دول أخرى خارج الاتحاد فيمكن حصول الأثر التحويلي للاتحاد كحالة خاصة. أما إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة تكاملية بحيث تنتج دول الاتحاد سلعًا غير متماثلة، فإن فرص إحلال سلع الدول المشاركة محل بعضها البعض تكون أقل، وبالتالي فإن فرصة إعادة تخصيص الإنتاج بين مصادر العرض الأقل تكلفة والأعلى تكلفة، أقل مقارنة بالوضع المتمثل في كون اقتصاديات الدول تنافسية.

ب- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء.

ج- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.

---

1 - بكري كامل، مرجع سابق، ص206.

2 - العواد محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث دبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص119-121.

د- إن الفوائد الممكن تحقيقها من اندماج الاقتصاديات المتنافسة، ترجع لوجود فروق كبيرة، في تكلفة السلعة في الدول الأعضاء، فمن جانب الإنتاج يتم إحلال إنتاج الدول الأعضاء الأقل تكلفة محل إنتاج الدول الأعضاء الأعلى تكلفة، أي إعادة تخصيص الموارد من المنتجين المحليين الأقل كفاءة للمنتجين الآخرين في الاتحاد الأكثر كفاءة، ومن ناحية الاستهلاك فمن الواضح أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وزيادة الرفاه الاقتصادي.

هـ- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد.

و- تعمل تكاليف النقل كعائق طبيعي يقلل من حجم التجارة، وتشترك في ذلك مع الرسوم الجمركية وبالتالي فإن قيام اتحاد اقتصادي بين دول متباعدة في المسافة يؤدي إلى تحقيق فوائد أقل، من حيث إعادة تخصيص عناصر الإنتاج، حيث أن المنتجين الوطنيين الذين لا يتمتعون بكفاءة إنتاجية يتمتعون بحماية طبيعية، وبالتالي فإن التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.

ز- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية[1].

هذا وإن تحليل الأثر الإنشائي المذكور أعلاه (خلق التجارة والأثر التحويلي)، واللذين تناولهم B.Balassa في كتاباته يغطيانه جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة ويورد Balassa: "إن الأثر الإنتاجي الموجب هو الاقتصاد في التكلفة الناجم عن تحويل الشراء من مجهر عالي التكلفة إلى مجهر منخفض التكلفة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الآثار الإنتاجية السالبة يراد بها التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في القطر الشريك بدلا من إنتاجها في القطر الخارجي، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي) المنخفض التكلفة إلى المنتج (الشريك) ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها[2]. أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابي والسلبي للتجارة على كفاءة توزيع الموارد، فيقترح الأثر الإيجابي أن نضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة، أما لحساب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الإيجابي تفوق

1 - المرجع السابق، ص 121.

2 - Bela Balassa, op.cit, p.27

الأثر السلبي أو العكس، وفي حقيقة الأمر من الصعب تحديد الأثر الصافي للاتحاد وما على الإنتاج مسبقا[1].

وإذا كنا قد استعرضنا آثار الإنتاج من إقامة الاتحاد الجمركي، فهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها "Viner" وفي الواقع فإن التغيرات في الرفاه من الممكن أن تظهر ليس كنتيجة للتغيرات في مصادر العرض (إحلال الناتج)، ولكن أيضا من التغيرات في الاستهلاك، أو ما يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى[2].

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية للاتحاد الجمركي، هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي: تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش .

أ- تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش .

ب-يؤدي الاتحاد الجمركي إلى خلق موقف تفاوضي قوي لأعضاء الاتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل، وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي، وتتحقق هذه المزايا سواء عند خلق التجارة أو تحويل التجارة، و الملحق رقم-16- يوضح لنا آلية خلق التجارة وتحويل التجارة.

1 - Viner Jacob, The Customs Union Assue, New York .Harper and Row, 1950 ,p. 35 .

2 - فؤاد ابو ستيت، مرجع سابق، ص 55 .

المطلب الثالث : قطاعات الصناعة التحويلية الواعدة لدول المغرب العربي

سنلقي الضوء في هذا المطلب على قطاعات الصناعة التحويلية الواعدة للنمو في المستقبل لدول المغرب العربي :

الفرع الأول :القطاعات الواعدة في تونس

القطاعات الواعدة في تونس في إطار الظرفية العالمية الصعبة و من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية , تتمحور الإستراتيجية الصناعية التونسية أ لفق 2016 حول أربع نقاط:

*مضاعفة الصادرات بحلول عام 2016

* تحسين الجودة عن طريق تطوير النسيج الصناعي ,الوسيلة الوحيدة للرد على منافسين جدد لاسيما الآسيويين منهم.

*تنويع القطاعات من خلال إن شاء قطاعات تعتبر ذات قيمة مضافة عالية (صناعة الإلكترونيات و السيارات و الهندسة التقنية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة مراكز الخدمات.)

* الإعداد لموجة القطاعات و الشركات التي ستجدد النسيج الاقتصادي التونسي.

و في هذا الشأن ,تم تحديد ستة مجالات كمحرك للنمو الاقتصادي و هي[1] :

أولا : النسيج و الألبسة

بعد تجربة دامت أربعين عاما تمت إعادة توجيه قطاع النسيج و الألبسة و الجلد و الأحذية منذ أوائل عام 2000إذ يملك هذا القطاع آفاقا واعدة بعد دخول منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في فاتح يناير . 2008 فمن جهة توفر هذه المنطقة العديد من فرص الشراكة ولكن تشمل تحديات يجب التصدي لها من حيث تحسين القدرة على التنافس و احترام المعايير الدولية من جهة أخرى.

و لهذا السبب ,من أجل مواجهة هذه التحديات بد أت تون س في إنشاء برنامج ثاني للنمو و الابتكار يقوم على المفاهيم التالية:

-التركيز على fast- fashion و تقنية المنسوجات

-المرور من المناولة إلى المشاركة في التعاقد

ثانيا : قطاع الصناعة الغذائية

تتمتع الصناعة الغذائية ب آفاق كبيرة ,حيث أن تونس هي المصدر العالمي الثاني لزيت الزيتون بعد الإتحاد الأوروبي .كما استمرت أي ضا شركات القطاع في التوجه نحو ابتكار و تطوير شراكة تقنية و تجارية مع مجموعات أجنبية كربى ,لاسيما الأوروبية منها من أجل تلبية الطلبات محليا و خارجيا ب أفضل سعر و جودة حيث ارتفعت الاستثمارات بنسبة 3,7 ٪ لتصل إلى280 مليون دينار تونسي ,و هو ما يمثل

[1] - المنظمة العربية لتنمية الصناعية و التعدين :التقرير الصناعي العربي 2009-2010، ص ص 77 ،79.

20٪ من إجمالي رأس المال الثابت الذي حققته الصناعات التحويلية .كما تم أيضا إعداد برامج للابتكار التكنولوجي للمواد الأولية تستهدف خلق 34 ألف منصب شغل و رفع حصة قطاع الصناعة الغذائية في التصدير الصناعي إلى 12 ٪.

ثالثا : قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية والإلكترونية

تعتبر تونس المنتج الثاني للمكونات الكهربائية و الميكانيكية في إفريقيا ,فقد احتل قطاع الصناعات الكهربائية و الميكانيكية مركزا متقدما في الصناعات التحويلية باستثمارات بنسبة 22,7 ٪ تم إنجازها عام 2008 وقيمة مضافة اسمية بنسبة 13,6 ٪ و حوالي ثلث الصادرات.

و في هذا الصدد ,تقدم تونس للشركات الصناعية قاعدة قوية للنمو ,و هي الوحيدة التي تم تعزيزها وسط هذه الظرفية الصعبة الناتجة عن الأزمة ,حيث اختارت بعض الدول الأوروبية تونس لغرض الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مما أدهش البعض .على سبيل المثال, شركة الطيران الكبيرة » أيروليا « التي استثمرت مبلغ 60 مليون أور في إنشاء وحدات صناعية ستكون جاهزة في أواخر 2009 .

وشهد قطاع الصناعات الكهربائية و الميكانيكية إحداث العديد من المشاريع التقنية:

*إنشاء الشركات لمراكز الأبحاث و التطوير و مكاتب الدراسات و التصاميم.

*إنشاء مشاريع إ لنتاج لشاشات الكريستال السائل والبلازما...

*تطوير قواعد الخدمات اللوجستية

*رفع حصة المناولة في ما يتعلق بأجزاء السيارات و الطائرات

*تطوير الاندماج بين الفروع : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الالكترونيات و الميكانيك والبلاستيك.

و يهدف هذا البرنامج إلى رفع المساهمة ب 46 ٪ من الصادرات الصناعية و خلق 65 ألف منصب شغل.

رابعا : قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمت الاستعانة بهذا القطاع ليكون الرائد الجديد للاقتصاد التونسي و محرك التصدير الوطني للخدمات .و هو من بين الصناعات ا أ لكثر نشاطا وتتجه تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نحو الخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة كتطوير البرمجيات و تكامل الأنظمة.

كما شهد قطاع تعهيد الخدمات تطورا واضحا حيث أصبحت تونس في السنوات الأخيرة وجهة للكفاءات المعترف بها في ما يتعلق بتوفير خدمات ذات جودة في هذا المجال و يهدف هذا البرنامج إلى خلق 15 ألف منصب شغل و المساهمة ب 8 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي

الفرع الثاني : القطاعات الواعدة في الجزائر[1]

من أجل إنعاش قطاع الصناعات التحويلية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة قامت الحكومة الجزائرية بتبني برنامج إصلاحي واسع يهدف إلى تحويل وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج كما

تأمل الحكومة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة.

و في هذا الصدد، تم اتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية و هي البتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء و صناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا : البتروكيماويات والأسمدة

نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة الجزائرية لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير مصدر إنتاج البتروكيماويات ، و لاسيما البلاستيك والألياف الأخرى .و ستتمكن الجزائر من خلال موارد الغاز من التخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

و لقد أدى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة إلى استغلال أكثر لاحتياطات الجزائر الهائلة من الفوسفات الموجود في جبل Onk و التي تستغل بشكل كبير 1.5 (مليون طن سنويا لتكوين احتياطي من 2 مليار طن)ويجري حاليا تنظيم فرع لاستخراج حامض الفوسفوريك.

و من الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد إنتاج البلاستيك والراتنجات والبلاستيك والألياف النسيجية الأخرى ومشروع لإنتاج اليوريا و إنتاج الأسمدة.

ومن بين المشاريع الجارية للبتر وكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي- مسعود- ورقلة و غرداية - قسنطينة وعنابة. سكيكدة بالإضافة إلى فتح شركات من قبل الجماعات الأجنبية

بشراكة مع شركات محلية » (سوناطراك « للأمونيا واليوريا والأسمدة ، و» بيتروزير « لمواد التشحيم.)

ثانيا : الصناعات الكهربائية والالكترونية

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي و ذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات كما تشجع الدولة تنمية الالكترونيات المتخصصة.

و نجد كفرص للاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية و المكونات الالكترونية والأجهزة المنزلية والالكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة.

[1] - المنظمة العربية لتنمية الصناعية و التعدين :التقرير الصناعي العربي 2009-2010، مرجع سابق ، ص ص 85 ،87 .

و لقد جذب هذا القطاع استثمار شركات دولية حيث نجد بشكل رئيسي شركة » إل جي الكترونيكس « الكورية و« فيليبس « الهولندية و« فاكتس» الفرنسية والمجموعة المصرية» السويدي للكابلات « و الإماراتية » إلكتروكاب إمارات«.

ثالثا : الطب والصيدلة والرعاية الطبية

تعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو بين عامي 1999 و 2006 و تتزايد وارداتها أكثر فأكثر مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث و صلت إلى 1.6 مليار في عام2006 .

و من أجل الحد من هذا الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجالات الطب .والهدف من ذلك هو تغطية 65 ٪ من احتياجات الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنسية.

و في هذا الصدد ,فإنه من المقرر فتح رأس المال الشركة المحلية الرئيسية » صيدال « والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر .و تقيم حاليا » صيدال « شراكات مع مجموعات دولية من أجل تطوير و إنتاج أدوية جديدة.

و نجد من بين هذه الشراكات هناك الفرع الفرنسي هارتمان « و الأمريكي» فايزر « و « أسرتا « من المملكة العربية السعودية و من بريطانيا شركة» غلاكسو سميث كلاين«.

و هناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب أخرى للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية.

الفرع الثالث : القطاعات الواعدة في ليبيا[1]

و فيما يخص الإستراتيجية الصناعية المستقبلية في ليبيا، تم إعداد البرنامج التنموي للقطاع (2012/2008) و هو برنامج تنموي شامل يساهم بفاعلية في تنمية القطاع وتقديم الدعم لممارسة الأنشطة الصناعية.

ويستند هذا البرنامج التنموي للفترة 2012 - 2008 على إستراتيجية عامة ترتكز بالأساس على توفير الظروف والمناخ الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الملائم لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في إيجاد مصادر للنمو المستدام بجانب قطاع النفط ، وفي ذات الوقت تطوير الاحتياطي والطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، ثم استغلال الأصول القائمة والقوى البشرية والتنظيمية والإدارية والمؤسسات القائمة والمستحدثة بكفاءة أفضل، بهدف الزيادة في الإنتاج الصناعي .ومن أهداف البرنامج التنموي للفترة: 2012 - 2008 في قطاع الصناعة والمعادن:

- الرفع من معدلات التشغيل للطاقات الإنتاجية القائمة للو صول إلى معدل 80 ٪ عام2012 .

[1] - المنظمة العربية لتنمية الصناعية و التعدين : التقرير الصناعي العربي 2009-2010، مرجع سابق ، ص 157 .

- زيادة قيمة الإنتاج الصناعي من 1.2 مليار دينار عام2006 إلى 3.7 مليار دينار عام 2012 .
- إنشاء البنية الأساسية لعدد 32 منطقة صناعية بمختلف الشعبيات.
- العمل على زيادة قيمة الصادرات الصناعية من 447 مليون دينار عام 2006 إلى 2 مليار دينار عام2012 .
- توفير فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الصناعية
- زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة الإسمنت من حوالي5 ملايين طن عام 2007 إلى 15 مليون طن عام2012 .
- زيادة الطاقة الإنتاجية من منتجات الحديد والصلب من 1.6 مليون طن عام 2007 إلى 4.0 مليون طن س عام 2012 مما سينعكس على زيادة الطاقة الإنتاجية لحديد التسليح والبناء من 688 ألف طن عام 2007 إلى 1.2 مليون طن عام. 2012 ستصل الطاقات الإنتاجية في نهاية البرنامج إلى الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات ومن بينها الأسمنت وحديد التسليح والطوب الرملي والعصائر وطحن الدقيق و صناعة الأعلاف

*** في قطاع النفط:**

*زيادة كمية إنتاج النفط الخام لتصل إلى 2.4 مليون برميل يوميًا عام 2012 . إضافة حوالي 323مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب والحر بحيث يرتفع الانتاج من حوالي 956 مليار قدم مكعب عام 2008 إلى حوالي 1.28 تريليون قدم مكعب عام2012

*المحافظة على طاقة التكرير البالغة 380 ألف برميل يوميًا و إنشاء مصفاة في جنوب ليبيا بطاقة إنتاجية قدرها 20 ألف برميل في اليوم.

*الحفاظ على الإنتاج المتوقع من المشتقات النفطية في حدود 16 مليون طن مرتي خلال فترة البرنامج بمعدل 127 مليون برميل سنويًا، و إضافة مليوني طن متري من منتجات الصناعات البتروكيماوية وتطوير مجمع رأس الأنوف و إنشاء مصنع لتكرير غاز الإيثان.

*دراسة إنشاء مصفاة بترو كيماوية لانتاج وقود ومواد وسيطة بطاقة تكرير من 350 إلى 400 ألف برميل في اليوم.

تأثرت ليبيا بالأزمة المالية العالمية باعتبارها بلدا مصدرا للنفط من خلال:

-انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية

-تقلص دخول رؤوس الأموال الأجنبية

و نظرا لأهمية مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي فقد أدى انخفاض إنتاجه و أسعاره إلى تراجع معدل النمو في ليبيا حيث سجلت 3 ٪ عام 2009 .

و لقد مكن تسديد الديون الخارجية الذي قامت به ليبيا مسبقا خلال الفترة 2008 /2007 بالإضافة إلى تمويل الدولة لبرامج استثمارية عمومية ضخمة في البنى التحتية لقطاعات الصحة و التعليم و التشييد و الكهرباء...من تخفيف آثار الأزمة عليها.

الفرع الرابع : القطاعات الواعدة في المغرب[1]

يطمح المغرب لان ي صبح قاعدة لانتاج و التصدير العالميين من خلال استعماله لنقاط قوته التي تكمن في اليد العاملة الماهرة والموقع الجغرافي الإستراتيجي بالقرب من أوروبا والسوق أ لافريقية والدول العربية بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية.

و من أجل ذلك، قام المغرب بوضع برنامج واسع للاستثمار في البنية التحتية الأساسية والبنية التحتية الاجتماعية والمناطق الصناعية والتجمعات و الإسكان.

بالإضافة إلى ذلك، واصل المغرب تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف، تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية ألا وهي قطاع الأغذية والمنسوجات والملابس والطائرات والسيارات والصناعات الكهربائية و

الالكترونية.

أولا : قطاع المواد الغذائية

يستفيد اليوم 60 ٪ من سكان المغرب بشكل مباشر أو غير مباشر من القطاع الزراعي، و لذلك من خلال تحديث الزراعة واندماجها في الصناعات الغذائية ، يعتزم المغرب تنويع إنتاجه وإمداد الأسواق الدولية بها .و يعتبر المغرب من أكبر منتجي زيت الزيتون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتتوقع إستراتيجية» المغرب أ لاخضر « التي تم اعتمادها في عام 2008 أن يصل مجموع الاستثمارات إلى 10.6 مليار يورو مقابل تحقيق إيرادات إضافية بين 180 و 270 مليون يورو وخلق أكثر من6 ألف وظيفة جديدة.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد معلبات الخضر والفواكه وزيت الزيتون والمنتجات المجففة والمجمدة والمنتجات الطبيعية و منتجات الصيد البحري.

وهناك 6 أقطاب زراعية جاهزة للاشتغال و في قيد التطوير و هي مكناس والغرب و أكادير والحوز و تادلة.

[1] - المنظمة العربية لتنمية الصناعية و التعدين :التقرير الصناعي العربي 2009-2010، مرجع سبق ذكره ، ص ص 173، 174.

ثانيا : المنسوجات والجلود والملابس

يعد قطاع المنسوجات والملابس قطاعا استراتيجيا في المغرب حيث يمثل 13 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الصناعي وهو أكبر مشغل لليد العاملة في القطاع الصناعي وبالتالي، فهو يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لباقي المناطق.

و مع تطور الاستهلاك في الأسواق العالمية، توفر هذه الصناعة فرصا كبيرة للتنمية، وبالتالي زيادة حجم صادرات المغرب.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات الجديدة، بدأت السلطات الحكومية عام 2005 الانتقال من المناولة إلى التعاقد المشتركة والاتجاه أكثر نحو الخصخصة.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد صناعة» الجينز« والملابس الرياضية والملابس الداخلية و إنتاج الصوف والقطن والألياف الصناعية.

و تستقر بالمغرب شركات كبيرة مثل مجموعة الأطلسي الفرنسيةRousseau والمجموعة الايطالية Legler Martelliو الشركة السوي سرية Triumph و المجموعة البرازيليةTavex.

ثالثا : صناعة الطيران

ترجع خبرة المغرب في صناعة الطيران إلى 30 عاما حيث تشغل هذه الصناعة 70000 عاملا و يصل معدل نموها السنوي إلى 30 ٪ و يوجد بالمغرب 60 شركة في هذه الصناعة 50 ٪ منها أجنبية.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد الأسلاك و الميكانيك الالكترونية و التركيب و الخدمات والصيانة.

ومن بين المجموعات الرئيسية التي استقرت في المغرب نجد المجموعة الفرنسية ,EADS Safran Zodiacوالمجموعة الأمريكية الكبرىBoeing.

تقع منطقة الطيران الرئيسية في النواصر بالقرب من مطار محمد الخامس و هي مخصصة لأنشطة مناولات عالية(الكهرباء وتكنولوجيا المعدات والهندسة.)

رابعا : قطاع السيارات

لا تزال صناعة السيارات في المغرب التي تعتمد على تجميع السيارات و هي موجهة أ ساسا نحو السوق المحلية .لكنها تطمح للتوجه نحو تطوير التصدير مستفيدة من تكاليف إ لانتاج المنخفضة نسبيا وقربها من أوروبا .و من أجل ذلك تخطط صناعة السيارات للاستفادة من المعرفة والخبرة الأوروبية و الأجنبية لتحسين الأداء والتكيف مع المعايير الدولية.

يتوفر المغرب على وحدة صناعية تشغل 30 ألف عاملا و يصل معدل نموها السنوي إلى 17,5 ٪ كما يشهد المغرب استقرار شركات عالمية في هذا القطاع.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد التجهيزات الالكترونية و الهياكل الداخلية و الخارجية وأجزاء المحركات.

خامسا : الصناعات الكهربائية والإلكترونية

يأمل المغرب تطوير المناولة في قطاع الصناعات الكهربائية و إ لالكترونية نظرا لتوفره على قوة عاملة ماهرة ورخيصة نسبيا وقرب أوروبا .كما يستهدف الشركات العالمية التي تنتج لاسسل صغيرة ومتوسطة في مجالات الدفاع والمعدات الطبية وتصنيع المكونات الكهربائية...

يوجد بالمغرب 30 وحدة صناعية تشغل 7000 عاملا حيث يتجه 98٪ من إ لانتاج إلى التصدير.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع الأسلاك الكهربائية و الدارة المتكاملة والبطائق إ لالكترونية.

و يشهد المغرب استقرار شركات عالمية كالمجموعة الفرنسية

THALES STMICROELECTRONICSو ADETEL و الألمانية Leoni و الأمريكية MINCOو ANTELOP...

المبحث الثاني: معوقات الصناعة التحويلية و التجارة البينية المغاربية

يتناول هذا الجزء من الدراسة المعوقات والتحديات لمنطقة المغرب العربي التي تدخل بشكل مباشر أو بصفة غير مباشرة في التأثير السلبي على بناء القطاع التجاري وتحسين مستوى المبادلات التجارة البينية و تنمية الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ، لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب متناولين فيهما معوقات كل من الصناعة التحويلية و التجارة البينية لدول المغرب العربي ، أما المطلب الثالث فيتناول التحديات و المعوقات الأخرى .

المطلب الأول: معوقات الصناعة التحويلية المغاربية

هناك عدة معوقات و تحديات تحول دون تطور و نمو الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي نذكر منها :

الفرع الأول :التركيز السلعي للصادرات

تمثل قلة تنوع الصادرات المغاربية إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية حيث تمثل صادرات المحروقات% 80 من إجمالي الصادرات المغاربية .وتزايدت هذه النسبة في الأعوام الأخيرة من % 65 عام 2000إلى % 83 عام 2008 نتيجة ارتفاع أ سعار النفط العالمية.

وشكلت هيمنة الصادرات المحروقات منذ مدة طويلة معوقا أمام نمو الصادرات التحويلية حيث لا تتجاوز نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الصادرات المغاربية 14 %.

الفرع الثاني :ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلي

هناك عامل آخر يفسر ضعف الصناعات التحويلية المغاربية ويتمثل في أن الصادرات التحويلية المغاربية ضعيفة التكنولوجيا .وكما يظهر في فإن الصادرات المعتمدة أ ساسا على الموارد الطبيعية هي الأعلى، كما شهدت تزايدا خلال الأعوام إلا خيرة مقارنة مع الصادرات التحويلية ضعيفة أو عالية الاستعمال التكنولوجي.

أما بخصوص الصادرات عالية الاستعمال التكنولوجي، فهي هامشية نسبيا ولم تشهد أية نمو خلال الفترة 2000 - 2005وحسب بيانات البنك الدولي الأخيرة، لا تتجاوز نسبة المنتجات المصدرة ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات التحويلية لمجموع الدول المغاربية % 4 ، مما يعني أن % 95 من الصادرات التحويلية لدى الدول ا المغاربية هي ضعيفة أو متوسطة الاستعمال التكنولوجي.

و إذا ما قمنا بتحليل قطري، فإن نسبة صادرات المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات ضعيفة نسبيا لدى غالبية الدول المغاربية غير النفطية% 27 في المغرب و % 31 في تونس، بينما تصل هذه النسبة إلى % 57,7 في الصين و % 74 في المكسيك و % 48 في البرازيل

و تكمن أحد التفسيرات الإضافية لضعف الصادرات التحويلية في ضعف واردات هذه الدول من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي المخصصة للصناعات التحويلية.

فأهم طريقة تسلكها الدول الأسيوية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة تكمن في استيراد التجهيزات والآلات ذات التكنولوجيا العالية .فعلى سبيل المثال، حوالي % 38 من واردات الصين متكونة من التكنولوجيا العالية والتي تستخدم في الصناعات التصديرية، وبهذا فإن % 23 من صادرات الصين هي عالية الاستعمال التكنولوجي .وفي المقابل، لازالت واردات الدول المغاربية من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي ضعيفة نسبيا 10,9 % من إجمالي وارداتها ومعظمها موجهة مباشرة نحو الاستهلاك المحلي وقليل منها يستعمل في الصناعة التحويلية.

الفرع الثالث :اتجاه الصادرات التحويلية المغاربية نحو أسواق تقليدية و شديدة المنافسة

يمثل تركز الصادرات في اتجاه أ سواق تقليدية معوقا آخر في وجه تنمية صادرات الصناعات التحويلية فأسوق الأوربية تمثل % 70 من صادرات المغرب وتونس.

إلا أن من بين التحديات التي تواجه هذه الدول المغاربية هي أن الاتحاد الأوربي أصبح وجهة هامة لصادرات الصين والهند وبعض الدول الأخرى .

الفرع الرابع :معوقات تتعلق بالبنية التجارية والخدمات اللوجيستية

كما تعاني الصناعات التحويلية المغاربية من ضعف البنى الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات.

كما تعاني من ارتفاع تكاليف النقل بين دول المغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة(برية أو بحرية.)

ومن المعوقات أخرى التي تعرقل الصادرات التحويلية نجد:

- تعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- التعقيد وكثرة الوثائق.
- مشاكل النقل والعبور و إجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند المعابر الحدودية.
- التشدد في الاشتراطات والمواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها أحياناً.
- طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة.
- طلب رخص الاستيراد والتصدير أحياناً.
- عدم الاتفاق على قواعد من أش عربية تفصيلية.

الفرع الخامس :القيود الجمركية و غير الجمركية

مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية(مثل :رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم بيطرية، رسوم مرور ، رسوم قنصلية)...

المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول[1]).

الفرع السادس :تدني القدرة التسويقية للمنتجات المغاربية

يشكل التسويق حلقة هامة في تمكين المنتجات الصناعية التحويلية من النفاذ إلى الأسواق المغاربية والدولية .وتواجه المنتجات المغاربية معوقات عدة تخص أداءها التسويقي مما يحد من تنافسيتها التصديرية.

ويعتمد التسويق على عمليات دقيقة تتمثل في دراسة الأسواق لمعرفة أذواق ومتطلبات العملاء والخصائص الديموغرافية للمستهلكين في الخارج .ويستلزم القيام بهذه الدراسات العلمية والاجتماعية تكاليف مادية باهضة » لا يقوى عليها الإنتاج البسيط في الدول المغاربية ، لذلك نجد أن أغلبية المؤسسات لا تنفق على البحوث التسويقية وربما تتغاضى عنها في الكثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليفها، مما يسفر عنه ضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات الصناعات التحويلية.

كما تعاني الكثير من منتجات الدول المغاربية من فقدان الجودة حيث لا تتوفر على المواصفات التي تفرضها السوق العالمية مما يضعف من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية حيث أن الجودة أصبحت من متطلبات السلعة والمستهلك أ صبح أكثر وعيا.

الفرع السابع :نقص الكوادر البشرية المتخصصة

يشكل العنصر البشري الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وبالنظر إلى بنية القوى البشرية في الدول المغاربية على الرغم من الفوارق التي بينها، تعاني من نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية ومنها المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال والتجارة الدولية .ويعزى ذلك إلى ضعف الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة وقلة المعاهد المتخصصة في قضايا التجارة الدولية وقوانينها.

ويرجع ضعف الموارد البشرية في الدول المغاربية إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب .كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق
واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة.

1 حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ج2، الأردن، 2004، ص 635.

الفرع الثامن :ضعف البحث والتطوير في تنمية الصناعات التحويلية التصديرية

يشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للدول المغاربية عامة والصناعة التحويلية خاصة .ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأ سيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة.

فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد ا أ لأوروبي 2 % إلى 4 % من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الدول المغاربية كمجموعة مبالغ طفيفة .

كما لازال عدد براءات الاختراعات المسجلة ضعيفا مما يظهر النقص الحاصل في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث في الدول المغاربية .

ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيفا بين مراكز البحث والصناعات التحويلية والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا .ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متوا صلة أحد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودة منتجاتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة.

وتعاني الدول المغاربية أيضا من مشكلة هجرة العقول والكفاءات إلى أماكن توفر لها الحرية والعيش الكريم والبيئة المناسبة لممارسة البحث العلمي الإبداع.

الفرع التاسع :محدودية التمويل

يمثل الحصول على التمويل و ارتفاع كلفته أهم المعوقات التي تعترض الصناعات التحويلية .فبالرغم من عمليات الخصخصة، لازال القطاع الحكومي يهيمن على النظام البنكي.

كما تتجه معظم القروض الممنوحة نحو الصناعات الكبيرة بسبب قلة وضعف الضمانات المتوفرة لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، و بالتالي تعتمد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الخاصة والعائلية.

الفرع العاشر: المشكلات الصناعية والتنموية في دول المغرب العربي

يعتبر ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي المؤشر العام لضعف الإنتاجية، وقد تمت الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة يصل إلى حوالي 177 بليون دولار ما يعادل قطرا واحدا مثل البرتغال أو اليونان ولو استثنينا قطاع المحروقات النفط والغاز، حيث أن اليد العاملة هي قليلة نسبيا حوالي 5%– 7% من القوى العاملة، فإن الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حوالي 100 بليون دولار. وتتعدد مسببات ضعف الإنتاجية في الأقطار النامية بصورة عامة ومن أهمها الاعتماد على القطاعات التقليدية، وضعف التأهيل والتكوين وغياب نظم العمل المتطورة، كذلك تدخل الدولة في تسيير العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وكلها ظواهر سلبية منتشرة في العالم الثالث ولا تعد منطقة المغرب العربي استثناء منها.

إن المؤشر الآخر لمستوى الإنتاجية هو معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة، والذي لا يتجاوز نسبة النمو الحقيقي عن 3% على مستوى المنطقة، وهذا يؤكد أن الحلول القطرية عن طريق الخطط الإنمائية في كل قطر لا تحقق أهدافها، كما تشير إلى ذلك أغلب التقارير التي تصدر من المنظمات الدولية.

إن الاستراتيجيات التي تهدف إلى رفع الإنتاجية تستدعي ضخ استثمارات ضخمة في قطاعات التكوين والتأهيل للعنصر البشري، كذلك حسن استغلال الموارد المتاحة باستعمال التقنيات الحديثة وهذا يستدعي تنسيقا على مستوى أقطار المغرب العربي بالإضافة إلى تفعيل دور المنظم "Enterpenver"، ولا ينبغي أن نحمل القوة العاملة المنتجة كل المسؤولية عن تدني مستوى الإنتاجية، فبلا شك أن هناك أطرافا عديدة ومنها المؤسسات المالية والدولة تساهم في ذلك، ولعل التكامل البنيوي على مستوى المنطقة سيخلق الإطار الفكري والعملي لرفع الإنتاجية.

ويتضح مما هو متاح لدول المغرب العربي، أن كلاً من الجزائر والمغرب تمتلك أكبر الأعداد من المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية من باقي دول المغرب العربي الأخرى، ولعل السبب في عدم نمو العمالة الصناعية في دول المغرب العربي يعود إلى السياسات الإصلاح الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة، والتي أدت إلى إستخدام العمالة المتوفرة في القطاع العام ولم تحقق التنمية الصناعية المكاسب المرجوة منها في مجال توفير فرص عمل، ومكافحة البطالة وتنتمي كلاً من المغرب وتونس بمجموعة الدول التي تتميز صناعاتها بإستخدام كثيف للعمالة، بينما ليبيا تعتمد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية بصورة أساسية مع إهتمام محدود نسبياً بالأنشطة الصناعية ذات العمالة المكثفة، وعلى الرغم من ذلك لا زالت الصادرات الصناعية لدول المغرب العربي لا تغطي إلا نسبة قليلة من وارداتها ومن أهم معوقات الصناعة في المغرب العربي إرتفاع تكلفة المنتج الصناعي وإنخفاض جودته أحياناً بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة، ونقص في إمدادات المياه للإستخدام الصناعي وارتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية ، وعدم توافر المناطق الصناعية والخدمات الفنية والمؤسسية وأخيراً ارتفاع التكاليف الغير مباشرة ناجمة عن نظام الضرائب والجمارك والإجراءات الإدارية المعقدة، ويتوقع أن تتأثر بعض الصناعات في دول المغرب العربي بالتطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء إجراءات الحماية المترتبة عليها وخصوصاً صناعة الملابس والمنسوجات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الأدوية وأيضاً صناعة البرمجيات مما يقلل من قدرتها التنافسية وخاصة أنها غير قادرة على المنافسة أصلاً[1].

1 - عبدالهادي عبدالقادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص 83.

المطلب الثاني :معوقات التجارة البينية

رغم الإصلاحات التي قامت بها دول المغرب العربي، إلا أنها بقيت تعاني من تواضع حجم المبادلات لتجارتها البينية مقارنة بتجارتها الإجمالية والتي لا تتعدى نسبة 3%، وتتمثل هذه المعوقات في المجالات السياسية و الإقتصادية، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المغرب العربي وهي كما يلي :

الفرع الأول :هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة

تركيز الصادرات المغاربية في المواد الأولية كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد ...إلخ والتي تجد لها أسواقاً استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأسواق هي أكبر حجماً وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات إما نقداً أو بالعملات القابلة للتداول أو التحويل، أو عيناً لإمتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول المغاربية، حيث أن هيكل الصادرات من المواد الأولية وتشابه اقتصاديات تلك الدول مثل حافزا للتوجه إلى التعاون مع الخارج وليس دول الإقليم، حيث أن حركة المبادلات البينية بين دول المغرب العربي لا تتعدى 3%، وهذا يجعل اقتصادياتها هشة خاضعة للتغيرات في السوق العالمية، كما أن تصنيع بعض المواد الخام ثم تصديرها قد يكون أكثر جدوى سواء في مجال الصناعة التعدينية أو الغذائية و الزراعية، إلا أن هذه الدول لا يتم التنسيق فيما بينها من أجل ذلك، كما أنها في حالات عديدة قد لا تملك الخبرات اللازمة، ويعد الاتجاه الحديث في الإستراتيجيات الإقتصادية المتمثل في الإنتاج من أجل التصدير ومراعاة الفردية بين دول المنطقة، رغم أنه قد يستخدم لزيادة المبادلات بين الدول وإستغلال المزايا النسبية لدى بعضها في قطاعات بعينها.

الفرع الثاني: اتجاه دول المنطقة إلى تجمعات مختلفة: بدأت دول المغرب العربي تحظى باهتمام متزايد من جانب كافة القوى الدولية، فنجد الولايات المتحدة تتحول عما كان يسمى باتجاه العزلة إلى الشراكة مع الدول الإفريقية، خاصة في المجالات الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، مثل خلق نظم موالية لها[1].

الفرع الثالث: استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي

إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 73% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وتصدر 78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 58% من وارداتها منه، وتصدر إليه 62% من صادراتها، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي[2]. ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط

1 - حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 144، افريل 2001، ص 193.

2 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المغرب العربي في مفترق الشركات، تقرير حول الندوة السادسة، تونس، 31 ماي 2007، ص9.

التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة[1] مما أدى إلى:

أ- انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

ب- غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية..

الفرع الرابع: واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة : يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، تستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2.5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة، ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا 10 بلايين دولار نتيجة غياب أي إستراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج[2].

لقد أظهرت إحصاءات اقتصادية أنّ دول الاتحاد المغاربي تخسر نحو عشرة مليارات دولار سنويا، ما يعادل نحو 2 % من ناتجها القومي الإجمالي، بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة، واستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية، وبحسب المعطيات التقديرية لا تتجاوز التجارة البينية بين دول المغرب العربي نسبة 3% من مجموع تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، المقدرة بنحو 80 مليار دولار.

والشيء نفسه ينطبق على صادرات الأسماك، فعلى رغم أنّ المغرب أكبر مصدر للأسماك في المنطقة فإنّ إيطاليا وإسبانيا هما أكبر مزوِّد لأسواق تونس وليبيا من الثروة البحرية.

الفرع الخامس: التماثل للمنتجات السلعية بين دول المنطقة

جعل تماثل المنتجات السلعية دول المغرب العربي تنافس بعضها البعض نظرا لسياسة الإحلال محل الواردات التي قامت على أساسها عجلة التصنيع، حيث أفقدت سياسات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية، فمثلا لم يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة مابين 1994-2000 (28 مليار دولار) وهو ما يمثل 9.1% من إجمالي التجارة العربية، في حين استقر متوسط التجارة البينية عند حوالي 8.7% في الصادرات، و9.4% من إجمالي الواردات، وقد تم توقيع ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي بوحدته ودول المغرب العربي فرادى، بدأ من تونس في

1- محمد أحمد العدوى، التكامل الاقليمي بين دول شمال افريقيا ببين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الافريقية: تحت عنوان التكامل الاقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، ط1، القاهرة، 2005، ص ص 266-267.

2 - محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الاقليمي في أفريقيا رؤى مستقبلية، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط1، القاهرة، 2005، ص 228.

جويلية 1995 ثم المغرب فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000، حيث ساد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهيلية، وهو ما أضر بموقف جميع دول المغرب العربي، كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في سنة 2000، في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوروبية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة.

الفرع السادس: ضعف الأداء الاقتصادي

كان ضعف الأداء الاقتصادي من العراقيل التي حالت دون استفادة المنطقة من الجانب الإيجابي للعولمة، خصوصا أنّ نمو التجارة العالمية زاد بنسبة 8 % سنويا، فيما لم تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج 3 %، كما أنّ حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية ظلت ضعيفة، مقارنة بمناطق أخرى عبر العالم، خصوصا دول جنوب شرقي آسيا والصين، على رغم نجاح برامج الخصخصة في جذب استثمارات مهمة إلى المنطقة.

الفرع السابع: عدم تجانس التشريعات الاقتصادية

ولاشك أنّ عدم تجانس التشريعات الاقتصادية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويفقدهافي المتوسط 2.5 % من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود وضعف التجارة البينية. "و أضاف رئيس الإتحاد المغاربي لأرباب العمل، على هامش ندوة عن الإتحاد في تونس، "أن مشاكل المغرب العربي تبدو بسيطة مقارنة مع ما شهدته القارة الأوروبية في الماضي " نحن في الذكرى العشرين لقيام الإتحاد ولكن للأسف، مازلنا نتحدث عن القوانين والمعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود."

الفرع الثامن: تباعد السياسات الاقتصادية

تمارس بعض الدول سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل ولا تمارس أي رقابة على حركة وانتقال رؤوس الأموال، بينما تقوم دول بممارسة سياسات حمائية تجاه وارداتها الإجمالية خشية تعرض مصالح بعض قطاعاتها الاقتصادية الداخلية للأضرار، كما قام البعض بإغلاق اقتصاده وممارسة السيطرة التامة على موارده ووضع القيود على تجارته الخارجية ، كما وضع رقابة شديدة على عملية التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال[1].

إلى غاية سنوات الثمانينات، جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية، المتمثلة في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد، المتماشية مع نموذج التنمية الذي تبّنته أغلب الدول المغاربية. اتجهت الدول المغاربية، منذ تلك الآونة نحو حركية عامة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى. حيث طبق كل من المغرب وتونس برنامجا للتصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و 1986

1 - عامر باكير، طالب عوض، تطورالتجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004 ص65.

برعاية صندوق النقد الدولي و أبرما اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، خلال فيفري 1996 و ماي1996[1].

أما الجزائر، ساهم اللاستقرار السياسي في انحراف سياق أو مسار التحرير الاقتصادي خلال حوالي عشرة سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994 ولم يصادق على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلا في أفريل 2002 أما اليوم، يمكن تعميق مسار التحرر الاقتصادي وانفتاح الاقتصاديات المغاربية أن يشجع تقارب السياسات الاقتصادية المغاربية وتحقيق النقلة نحو اقتصاد السوق.

الفرع التاسع: ضعف الاستثمار المغاربي

مازال مناخ الاستثمار المغاربي يعاني من ضعف جاذبية الاستثمارات المغاربية البينية، بل إن معظم الاستثمارات المغاربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية، بل تتجه أكثر للتسوق المحلي، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة المغاربية البينية[2]، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات المغاربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة البينية من هذه الاستثمارات.

2- Boussetta, Espace Euro- Méditérranée et Couts de La nom Intégration Sud : le Cas des Pays du Maghreb, Femise Resersch Programme, Marseille, France,Aout 2004, p15 Mohamed

2 - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 107.

المطلب الثالث: التحديات والمعوقات الأخرى

هناك تحديات و معوقات اخرى تحول دون زيادة حجم التبادل التجاري البيني و تنمية الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي و هي :

الفرع الأول: المعوقات السياسية

ما يلفت للنظر إلى تأثير العلاقات السياسية المجاورة على التجارة فمثلاً تجارة ليبيا مع الجزائر البينية ضعيفة جداً لكن كلا الدولتين تجارتهما مع تونس جيدة، وكذلك نجد تجارة المغرب مع سوريا أفضل من تجارتها مع الجزائر. رغم التنوع التي تزخر به دول المغرب العربي، إلا أن تجارتها البينية محتشمة، وهذا نتاج لوجود مجموعة من المعوقات السياسية التي تحول دون تقدم مسار التعاون التجاري بين دول المغرب العربي وتعمل على تخفيض نسبة التبادل التجاري بينها وينبغي التعرف عليها من أجل إزالتها ودعم جهود التجارة البينية في المغرب العربي بشكل خاص وصولا إلى التكامل المغرب العربي والمتمثلة في:

1- طبيعة النظم السياسية

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية، وترتيب أولوياتها أحد العوائق الأساسية، حيث إن تلك الدول لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد أن درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية[1].

2- عدم الاستقرار السياسي الداخلي

والتي تعاني منه جميع دول المنطقة، والمتمثلة في الحركات الأصولية، وتطرف بعض الجماعات الدينية .

3- العقبات المؤسسية داخل الاتحاد : عدم وجود أجهزة تجارية و اقتصادية مهنية ومستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون، و ذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية وحيادية ، وتوضع لها حلول فعالة وذات إستمراريه، لا تؤثر الخلافات العابرة على تنفيذها.

1 - محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص 210.

4- آليات اتخاذ القرار

تعد آلية الإجماع في إتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية، كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، فمن أصل (37 اتفاقية) لم يدخل حيز النفاذ سوى (6 اتفاقيات) وهو ما يقتضي تعديل آلية التصديق إلا على الأغلبية البسيطة. و أضاف الجيلاني"نحن في الذكرى العشرين لقيام الإتحاد ولكن للأسف، مازلنا نتحدث عن القوانين والمعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود".

5- سقف أداء الاتحاد

والعائد إلى الخلافات بين دول الإتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته، وعدم إحساس شعوب المنطقة بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها، وإلغاء التأثيرات، وإقامة مشاريع تكاملية موحدة، إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى.

6- الطابع الفوقي للاتحاد وتغييب دور المجتمع المدني

لابد من مشاريع دول المغرب العربي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة، في إطار من حرية الحركة المسؤلة والإرادة الواعية.

الواقع السياسي للأقطار المغربية يشهد بأن أنظمة الحكم فيها إما عسكرية أو عشائرية قبلية، الأمر الذي لا يسمح بوجود ديمقراطية حقيقية تعمل على بلورة طموحات الشعب العربي الحقيقية في التنمية والتقدم[1].

الفرع الثاني :التحديات الأخرى

1- **الفجوة الغذائية والزراعية:** من المؤشرات التي تدل على الفجوة الغذائية والزراعية في منطقة المغرب العربي هي زيادة حجم الواردات من هذه المواد عن حجم الصادرات، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد قد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار، إلا أن أغلب التقارير تشير إلى وجود فجوة غذائية في هذا القطر، ومما يزيد الوضع سوءا هو اعتماد هذه الأقطار على مناطق خارج المغرب العربي في عمليات التصدير والاستيراد لهذه المواد، فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يقارب من البليون دولار من الحبوب والأغذية في الوقت الذي تقوم المغرب وتونس بتصدير هذه المواد إلا أن حجم التبادل بينهما يظل محصورا للغاية.

1 - فتحي الحسيني خليل، نحو تصور عملي للتكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989، ص 150.

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل فإنه نتيجة لنمو السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن وضعف إنتاجية القطاع الزراعي في المنطقة فمن المتوقع زيادة الفجوة الغذائية، وزيادة التبعية في هذا المجال إلى الخارج. وقلة الإنتاج الزراعي راجع إلى النقص في الموارد المائية وتوظيفها فقد تميز هطول الأمطار في دول شمال إفريقيا بالتذبذب والتغيرات الكبيرة من موسم لآخر مما أنعكس على تذبذب كمية الإنتاج الزراعي أيضاً والمساحات التي تعتمد أساساً على مياه الأمطار وكذلك الهبوط الحاد في منسوب المياه الجوفية وتتداخل مياه البحر في كثير من الأماكن وارتفاع نسبة الملوحة[1].

2- **التكوين الرأسمالي:** بالنظر إلى ضعف الميل الحدي للادخار بين مواطني منطقة المغرب العربي نتيجة لمحدودية المداخيل من جهة وعدم توفر قنوات ملائمة للاستثمار أدت إلى ضعف التكوين الرأسمالي خاصة بالنسبة للقطاع الخاص في هذه المجتمعات، مما أدى إلى ضعف مساهمته في التجارة داخل القطر المنتمي إليه.

وينبغي الإشارة إلى ارتفاع المديونية الخارجية كمؤشر لضعف حجم الاستثمار المحلي وبالتالي يعتمد التكوين الرأسمالي ولو بصورة جزئية على التمويلات من الخارج ومن بينها المديونية الخارجية بطبيعة الحال توجه جزء من المديونية للاختلالات في الميزانيات الحكومية ويعتبر ذلك عبئا حاليا ومستقبليا على الأقطار وتعمق من التبعية للخارج[2].

3- **العولمة:** تعني العولمة في المفهوم الاقتصادي توسيع وتعميم تطبيق الأساليب والأنماط السائدة في قطر أو أقطار معينة على كافة أنحاء العالم، وتواكبها عملية اختراق للحدود القطرية حيث تصبح السيطرة في عمليات الإنتاج والتوزيع والمعلومات لمصلحة رأس المال عن طريق هياكل (شركات) عالمية. إن دور الدول سيكون محدودا حيث تكون الكيانات الوطنية وسياساتها تابعة للمتغيرات التي تحدثها الشركات العملاقة والمنظمات الدولية وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة. بالإضافة إلى احتكار التقنيات المتقدمة من قبل الهياكل الجديدة، ومن الآن نلاحظ أمثلة عديدة للسيطرة على التجارة العالمية، فهناك مثلا حوالي 10 شركات تسيطر على تجارة الحبوب والمواد الغذائية.

إن أقطار المغرب العربي لابد أن تكون على استعداد للتعامل مع ظاهرة العولمة حيث من الضروري تغيير الهياكل الإنتاجية والإدارة الاقتصادية في هذه الأقطار، ومن هنا فإن تحديات العولمة تستوجب تعجيل عملية التكامل في المنطقة للاستفادة من الجوانب الايجابية لهذه الظاهرة.

1 - يوسف عبدالحميد الخرماني، قطاع الزراعة ودوره في تنمية الصادرات في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2006، ص118.
2 - المرجع السابق، ص 85.

4- **التكتلات الاقتصادية:** أن الميزة الواضحة لهذه التجمعات هي القوة التفاوضية التي تمتلكها المجموعات والتي تستفيد منها في الحصول على شروط أفضل في عمليات التبادل التجاري.

إن الأقطار المنفردة لن يكون في إمكانها التفاوض في مجالات الاستثمار والتجارة وإن التحدي المستقبلي هو كيفية التأقلم والمواءمة بين المتطلبات المحلية الداخلية وبين ما يفرضه واقع التكتلات الاقتصادية الضخمة سواء كانت شركات ومؤسسات تسعى للربح أو منظمات دولية وإقليمية تسعى لمكاسب ومنافع المساهمين فيها.

5- **التنافسية:** تزداد أهمية مفهوم التنافسية لبناء الاقتصاديات الحديثة في العقدين الاخيريين وذلك كمؤشر لمدى قدرة وكفاءة العمليات الإنتاجية والمؤسسات وبيئة الأعمال في الأقطار المختلفة، وتعتبر رفع الإنتاجية وبالتالي تحقيق الرخاء وتنمية مستدامة. إن العوامل المحددة للتنافسية أشارت إليها الدراسات الحديثة على أنها الأداء الاقتصادي، كفاءة أجهزة الدولة، كفاءة قطاع الأعمال، والبنية الأساسية ومستوى التقدم التقني، وتتم دراسة الفرص والتحديات ونقاط القوة ونقاط الضعف ثم دراسة التفاعلات بين المتغيرات المختلفة بهدف تعظيم القوة التنافسية للأقطار المختلفة. إن تقييم التنافسية للأقطار المختلفة أصبح أحد العوامل العامة لتوطين الاستثمار الدولي في المستقبل، فلم يعد يكفى أن يحقق أي قطر إنجازات معينة بالنسبة لمسيرته الإنمائية وإنما أًصبحت القدرة على جذب وتركيز الاهتمام بالمقارنة مع الأقطار الأخرى هي المعيار الذي يؤثر في القرارات المستقبلية للاستثمار الخارجي والوطني.

إن أقطار المغرب العربي – وبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية لا يمكن أن تكون لها المكانة التنافسية إذا ما استمرت على العمل منفردة، بل يجب أن تبدأ في مرحلة التأهيل لرفع درجة التنافسية ويستلزم ذلك بالضرورة إجراء الدراسات لتطوير مدخلات التنافسية وهى الإبداع، التكوين، المناخ الاقتصادي، البنية الأساسية والمبادرة حيث تؤثر هذه العوامل على تحقيق الكفاءة ورفع التنافسية لتحقيق الرخاء الوطني وكذلك جذب الاستثمار والإنتاج.

6- **عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات:** تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت

في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر.

7- **ضعف منشأة النقل وشبكات المواصلات:** تظهر هنالك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية، التي تقف في تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط النقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحد بشكل كبير من ثنائية التنافسية –السعر للمنتجات المتبادلة، حيث يعتبر نقص البنية التحتية الملائمة ، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من أبرز المعوقات التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية في المغرب العربي[1]. تربط الثنائية التفضيلية الحصول على امتيازات جبائية بإلزامية إحترام القاعدة المتعلقة "بالنقل المباشر"، حيث أن المرور على إقليم أخر سيخل بهذه القاعدة وسيكون سببا من عدم استفادة المنتج من النظام التفضيلي[2].

كما يمثل النقص الكمي والنوعي لمنشآت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين وتدني فعالية نشاطات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية، حواجز غير تعريفية. ويلاحظ أيضا أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين مناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية(مراكز تصدير المواد الأولية)، أما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة، ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية. وهذا مرده إلى قصور الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج .

8- **نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية:** تعاني التجارة المغاربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني المغاربي، ويكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يمثل عائقاً أمام نمو التجارة المغاربية البينية[3]، حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بأسواق المغرب العربي ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات

1- محمد الأمين، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سابق، ص 97.
2- لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق ، ص32.
3 - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص107-108.

الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية .

9-**عدم إعطاء الأهمية لقطاع الخدمات:** حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول المغرب العربي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع الإشارة إلى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات و التحديات

تحتاج التجارة البينية للدول المغاربية إلى دفعة قوية لتحقيق تنمية في الصناعات التحويلية، و تحقيق التقدم والتكامل بصفة عامة والذي يسعى إليهما كل دول المغرب العربي في ظل الظروف الدولية وما تشهده من تجمعات اقتصادية إقليمية إضافة إلى المعوقات التي تحول دون رقي التجارة البينية لهذه الدول، والتحديات الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المنطقة، وفي هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل التجاري لدول المغرب العربي من خلال عدة محاور مقسمة لثلاث مطالب:

المطلب الأول: سبل مواجهة المعوقات لتنمية الصناعات التحويلية المغاربية

بناء على التحاليل السابقة، حول نقط قوة و ضعف صناعات التحويلية في دول المغرب ، إمكاننا أن نقترح بعض الحلول لتنمية الصناعات التحويلية المغاربية حول ما يلي[1]:

1- الزيادة الهامة في الإنتاج والتخصص أكثر لدى الدول المغاربية حسب المزايا النسبية لعرض منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية تناسب حاجيات الطلب العالمي.
2- تنمية تنافسية الصناعات التحويلية المغاربية من حيث الجودة والسعر والخدمة.
3-تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الإنتاج والرفع من جودة المنتجات وتصميمها بما يتناسب مع المواصفات الدولية.
4- تعزيز الشبكات التجارية حيث لا يستطيع عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسويق منتجاتها بفعالية في الأسواق الخارجية بسبب عدم تمكنها من تأسيس علاقات تجارية مع شركائها .

كما تواصل بعض الصناعات بالتعامل مع موردين اعتياديين أكثر تكلفة مما يضاعف من كلفات الاستيراد .ولذلك لابد من إنشاء شركات خاصة تقوم بتزويد المصدرين بالمعلومات التجارية وخدمات التدريب والقيام بدراسات السوق والبحث عن فرص تجارية.

5-أهمية الالتزام بالمواصفات القياسية الخاصة بالجودة العالمية وتوفير إمكانيات التجميع والتعبئة والتغليف والتخزين عالية المستوى.
6- تطوير الأساليب الترويجية والتسويقية للصادرات العربية عن طريق الانترنت.
7-الاهتمام بالقوى البشرية العاملة في الصناعات التحويلية خاصة في مجالات التدريب و الإبداع والتسويق و الإدارة والتفاوض التجاري العالمي.

1 -المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين :التقرير الصناعي العربي 2009- 2010 ، ص 25 .

8-تعزيز الحضور على مستوى الدولي في المعارض ونهج إستراتيجية الصادرات أكثر جرأة وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية (انخراط الدبلوماسيين في برامج ترقية الصادرات) .

9-مواصلة الدول المغاربية على تعزيز صادراتها نحو الأسواق التقليدية مثل أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .لكن يجب التوجه نحو أ سواق الدول الصاعدة كالهند والصين ودول أمريكا اللاتينية مع إعطاء أهمية خاصة للاسوق العربية التي يتزايد عدد سكانها وبالتالي احتياجاتها.

10- لدعم الصناعات التصديرية باستمرار يجب على الحكومات أن تقوم بشراكات مع القطاع الخاص من خلال توقيع عقود برامج تصديرية في الميادين الآتية:

إقامة دراسات وتحليل عن تطورات الأسواق الإستراتيجية.

تنفيذ برامج تنشيط الصادرات خاصة بكل سوق.

تقديم خدمات استشارية وتسويقية و إدارية.

11-تقديم دعم مالي خاص موجه للمصدرين للقيام بعملية تنشيط صادراتهم، وتقديم الدعم المالي للصناعات التصديرية الواعدة وتقديم مزايا تفضيلية في مجال تأمين على الصادرات التحويلية وتبسيط الإجراءات الإدارية والإعفاء الضريبي عند الظروف الصعبة.

12- حث الدول المغاربية على الالتزام بأحكام و قوانين إتحاد المغرب العربي من حيث إزالة القيود غير الجمركية، وحسم الخلافات فيما بين الدول المغاربية لتنسيق المواقف حتى يتم استكمال بعض الموضوعات المعلقة بين الدول الأعضاء في إطار البرنامج التنفيذي لاتحاد المغرب العربي .

13- القيام بدراسات من طرف وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنشيط الصادرات وغرف التجارة عن الأوضاع الفعلية الأسواق والسلع المنافسة للمنتجات المغاربية.

14- إقامة شراكة بين وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنمية الصادرات الصناعية التحويلية .و اهتمام وزارة التعليم العالي لتكوين كوادر متخصصة في مهن التصدير كالتسويق والابتكار والتصاميم والتفاوض.

15- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في الموضوعات المتعلقة بالتصدير من قبل المراكز التصديرية والقيام بأنشطة الدعاية والترويج للمنتجات المغاربية.

16- مساعدة الصناعات للقيام بفعاليات تنشيط الصادرات ومشاركاتها في الفعاليات المختلفة (معارض....الخ) .

17-إنشاء هيئة مغاربية كبرى تضم ممثلين عن كافة هيئات ومراكز التصدير في الدول المغاربية يوكل لها مهمة تقييم ومتابعة ودراسة الأوضاع الاقتصادية المغاربية بشكل دوري ومستمر، بالإضافة إلى أن تكون بيتاً للمصدر والمستورد المغاربية تقدم له كل الخدمات من معلومات ودراسات عن الأسواق المغاربية والفرص المتاحة في تلك الدول.

18- إن شاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمصدرين والمستوردين المغاربة في كل دولة لتسهيل عملية البحث عن المعلومات الخاصة بالعملاء والمستوردين ومواصفات السلع المعروضة من كل دول العالم ،والبحث عن أفضل العروض الخاصة بشراء المواد الخام والاطلاع علي احدث نظم التعبئة والتغليف المطابقة للمواصفات القياسية العالمية ودراسة الأسواق واحتياجاتها خلال الفترات المستقبلية.

19-العولمة: ومن تحديات التي تقف في وجه دول المغرب العربي وتضغط على تحرير تجارتها البينية العولمة، والتي تتطلب لمجابهتها مستويات أعلى من التنافسية، وهاته الأخيرة تحتاج إلى عدد من الإصلاحات الأساسية خاصة المرتبطة بالجانب النوعي والمتعلقة بتأهيل اليد العاملة، وزيادة استخدام التقنيات المتطورة التي ينعكس نشاطها بشكل مباشر وإيجابي على النشاط الاقتصادي ككل، باعتبار أن المستقبل هو في اتجاه الصناعات التكنولوجيا والصناعات الدقيقة، التي تتطلب كفاءة عالية في اليد العاملة ما يعني ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعد من أنجع الوسائل للوصول إلى اقتصاد تنافسي مبني على المعرفة ليشمل جميع القطاعات، وبالتالي نعمل على تحسين المنتوجات لدول المغرب العربي، كي تحل محل المنتوجات الخارجية، وبالتالي زيادة المبادلات التجارية، ولتحقيق ذلك يمكن تصور السبل وصياغة السياسات الملائمة للارتقاء بالقدرة التنافسية وفق انعكاسها على الأداء الاقتصادي في مختلف المجالات ذات الأولوية.

20-السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الإنتاجي: إن مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما يعتمد على مرحلة التنمية والخصائص الهيكلية المميزة لكل اقتصاد[1]، ويتضمن النهوض بالجهاز الإنتاجي لاقتصاديات المغرب العربي رؤية شاملة من مختلف الجوانب، التي تشمل الأداء الصناعي والزراعي والخدمي، فتأهيل القطاع الصناعي يستند إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبني سياسات ذات توجه قصير المدى والثانية تمتد إلى المدى الطويل. ففي المرحلة الأولى من الضروري بناء وتطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية والتي يمكن تحويلها لخدمة حاجات الأسواق المحلية خاصة في الزراعة والبناء والزراعة، فضلا عن ذلك تعتبر بعض الصناعات الخفيفة في هذه المرحلة ضرورية خاصة تلك التي تخلق روابط إنتاجية محلية كبيرة وتساهم في خلق فرص العمل[2]. وهو ما يفيد أن هذه المرحلة موجهة أساسا إلى الصناعات التي

1 - هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 31

2 - المرجع السابق، ص 28.

تتطلب تكنولوجيا بسيطة ومتوسطة وتقوم على توظيف اليد العاملة البسيطة بالدرجة الأولى باعتبارها النسبة الغالبة، كذلك يعد تحسين أداء الزراعة من أولويات هذه المرحلة، فهو يعتمد على تحسين أداء كل من المغرب وتونس وحتى الجزائر لتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء، وللمساهمة في توفير فرص العمل لفئة كبيرة من اليد العاملة خاصة غير المؤهلة منها والتي تقطن المناطق الريفية.

أما عن الخدمات فتعتبر السياحة من أهم القطاعات وأكثرها قدرة على تعزيز تنافسية تونس والمغرب، بالإضافة إلى الجزائر باعتبارها تتوفر على تنوع كبير وكذا تراث تاريخي متنوع، وقطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تتداخل فيها مختلف جوانب الحياة، لذا أصبح من الضروري الإلمام بكل متطلباته خصوصا وأن قدرة هذه الدول على توفيرها ممكنة. وفي هذه الحالة تبرز أهمية الصناعات الحرفية والتقليدية وما يمكن أن تمثله كعامل أساسي للجذب السياحي وتوفير العملة الصعبة وخلق مناصب عمل جديدة وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

المرحلة الثانية: فيعطي فيها دور متزايد للصناعات التي توسع من تجارة الصادرات، وهي الصناعات التحويلية والاستهلاكية في مختلف المجالات وذات التأثير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي، ما يسهم في تحقيق ترابط وتشابك قوي بين مختلف القطاعات الوطنية وبما يخلق جهازا صناعيا متكاملا يضعف من تبعية دول المغرب العربي للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ولمؤسساتها المتحكمة في أسواق السلع المختلفة والتكنولوجيا المتطورة[1].

إن المميز لهذه المرحلة، هو التركيز على الصناعات التي تساهم فيها التكنولوجيا بقسم كبير وذات القيمة المضافة العالية واليد العاملة المؤهلة، ومن أمثلة هذه الصناعات التي توفر مزايا تنافسية كامنة للاقتصاديات الصناعية الالكترونية والاتصالات وصناعة البيتروكيماويات، بالإضافة إلى الصناعة الدوائية، بتعبير آخر يعتمد على مقياس الإنتاجية، يتمثل جوهر السياسات الواجب إتباعها من طرف هذه الدول في العمل على تحسين الإنتاجية في القطاعات التقليدية كمرحلة أولى، لأن وزنها كبير في الاقتصاد باعتبار أن متوسط الإنتاجية يعتمد على هيكل الاقتصاد، وأن تغيير هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة. ولكن على المدى البعيد، وبما أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى رفع مستوى معيشة الأفراد و أن نمو دخل الدول في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والتي لا تتسم بإمكانيات النمو، في هذه الحالة تبرز الحاجة إلى ضرورة التحول نحو التصنيع أو الصناعات التحويلية كمرحلة ثانية[2].

واستنادا لذلك تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الولوج إلى الأسواق العالمية بمنتجات تتميز بالجودة وذات طلب عالمي كبير، وهي تعتمد في أساسها على المكون التكنولوجي بدلا من المنتجات الأولية

1 - المرجع السابق، ص 29.
2 - صادق رشيد، افريقيا والتنمية المستعصية، ترجمة مصطفى مجدي جمال، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995، ص 55.

الأمر الذي يخرج دول المغرب العربي من التبعية لقطاعات العوامل الطبيعية، والتي طالما هددت أداءها التنافسي على المستوى العالمي واستقرارها الداخلي، وذلك من خلال تنويع صادراتها إلى الأسواق العالمية ورفع مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية.

ج- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في نشاط اقتصاديات المغرب العربي وتعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمستهلك في كافة صورها إضافة إلى أنها تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من مواد خام ووسيطة[1].

كما أنها تقوم بدور تكاملي مع المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل، فهي تلعب دورا كبيرا كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المنتجات الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي للصناعات وتتميز بمرونة في الإنتاج وإمكانية التحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة عالية طبقا لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، كما أنها تتميز بقدرتها على خلق مناصب العمل[2].

وتتمثل إستراتيجية النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد عل وسيلتين تتمثل في:

- حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]: التي تركز على توفير آليات للمؤسسات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة توفر فرص عمل وتنتج مشروعات بطرح أفكار وتقنيات جديدة.
- المناولة: وتعتبر المناولة وسيلة فعالة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات المؤسسات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة، بمعنى أن هذه الإستراتيجية تتيح الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخصص في الأجزاء التي تخلت عنها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى انتعاش التخصص في المنتجات الوسيطة في مختلف فروع الصناعة ومن ثم تنشيط القطاعات في مختلف المجالات[4].

وفي السياق ذاته تبرز ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص الذي يسيطر على غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويلعب دورا أساسيا في تطوير الاقتصاديات المحلية وتحسين تنافسيتها في مختلف المجالات نظرا لما يتميز به من قدرة الإبداع والمغامرة باعتبار أن هدفه الأول والأخير هو تحقيق الربح، على أن تكون ممارساته بما يخدم الاقتصاديات المحلية وبإشراف ومراقبة الدولة لكن بدون حواجز تعيق نشاطه.

1 - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إستراتيجية التنمية الصناعية العربية، ديسمبر 2004، ص 64.
2 - المرجع السابق، ص 69.
3 - المرجع السابق، ص 75.
4 - المرجع السابق، ص.ص 78-79.

المطلب الثاني : سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي

تحتاج التجارة البينية للدول المغاربية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل بصفة عامة والذي يسعى إليهما كل دول المغرب العربي في ظل الظروف الدولية وما تشهده من تجمعات اقتصادية إقليمية إضافة إلى المعوقات التي تحول دون رقي التجارة البينية لهذه الدول، والتحديات الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المنطقة، وفي هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل البيني لدول المغرب العربي .

الفرع الأول: وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة

يجب وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة، لكي يتحقق اتحادا كاملا بين جميع أقطار دول المغرب العربي، في ظل حرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، والتبادل التجاري، وحرية النشاط الاقتصادي، والنقل والترانزيت، والأخذ بالمفهوم المتطور للتكامل يستوعب المتغيرات الدولية، ويشمل جميع الأقاليم، مما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية مع ذلك، ووضع خطوات عملية للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر صناعة تكاملية، وإقامة منطقة استثمارية، ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية، وإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكومبيوتر والاتصالات الإلكترونية والنهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية، وأبحاث المستحضرات الدوائية، وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

الفرع الثاني: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير

سيمكن التعجيل بانطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بهذا الخصوص، من تمويل المشاريع المشتركة، وتشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة، بدلا من السياسة العمودية للتصدير، حيث تستحوذ أوروبا على 90% من صادرات المصانع التونسية، والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة 70% منها. وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلى المنطقة تظل لها ميزة نسبية على صعيد كلفة التصدير، ومدة وصول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من الصين، مما يمس التجديد في مجال الموضة، في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة[1]. وصرح "رودريجو راتو" مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية: " أنه للحصول على تنمية المنطقة العربية ككل، لابد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7%، وزيادة حجم

1 - جميل مطرو على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص29.

الاستثمارات بنسبة 30% لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلا من 140مليار دولار حاليا[1]، وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نموا، ودعم التبادل بين دول الإقليم، مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية، ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المدين المتوسط والبعيد لإقامة إتحاد جمركي، مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها".

الفرع الثالث: تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص

وذلك للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل الإقليمي بشكل عام، وتعزيز التبادل التجاري البيني بشكل خاص، وأقامت بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، ووضع البنى الأساسية اللازمة لتسير التكامل بين دول المغرب العربي بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة، مما يعزز التبادل التجاري على المدين المتوسط والبعيد[2]. وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين، ووضع قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل والتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البينية

أولا– إقامة سوق مشتركة:

تمكن من تسهيل حرية إنتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي حاليا، وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التبادل التجاري بشكل خاص والوصول به إلى التكامل بشكل عام، وتحقيقه بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ووضع آلية موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، ورفع جميع القيود التبادلات بين دول المنطقة، ووضع برنامج لتمويل التجارة البينية مما سيحقق قفزات للتبادل التجاري إذا تم تعزيزه في إطار برنامج للتكامل الاقتصادي بينها.

ثانيا– القيام بالدراسات اللازمة:

لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف، ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول المنطقة، مما يقتضي تفعيل آلية للتواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة.

1- للمزيد أنظر تصريحات رودريجو راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية، على الموقع الإلكتروني التالي: www.daralhayat.net/action/ print.ph نظر في 2012/06/30.

2 - صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، المعرفة- ملفات خاصة، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm ، نظر في2012/07/05.

المطلب الثالث :الحلول المقترحة للتحديات الأخرى

لمواجهة التحديات والمعوقات الأخرى التي تعترض تطور التجارة البينية و الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي تمثلت المقترحات في مايلي:

الفرع الأول : في المجال السياسي

تتمثل المقترحات في المجال السياسي التي تعمل على تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي في ما يلي:

1- تحييد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية البينية

تعزيز التعاون في كافة المجالات، وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطاءه مساحة من حرية الحركة والمبادرة، والعمل على المستويين الإقليمي والدولي، وتقديم تنازلات قطرية لصالح التكامل الإقليمي للمنطقة[1].

2- وضع آليات تضمن تفعيل القرارات

يتم ذلك عبر متابعة التصديق والتطبيق للإتفاقيات الموقعة، ودراسة العقبات وتقديم الحلول وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة العامة.

لذا يجب أن يعمل الاتحاد المغاربي على وضع آلية منظمة تمكنها من العمل بشكل جماعي، على معاجلة جميع المشاكل السياسية والاجتماعية والحدودية والقبلية والطائفية في إطار تكاملي مشترك، لتتمكن من مواكبة مسيرتها التنموية من خلال سن تشريعات العمل والتشغيل والأجور والحقوق العمالية والتأمينات الاجتماعية، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والتي سارت بخطى متناسقة ومنتظمة حتى وصلت إلى مرحلة كاملة من النضج والتكامل، وذلك بتفعيل منظمة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاهتمام أكثر بالمصالح الاقتصادية البينية والتجارة البينية.

3- اقرار الإصلاح المؤسساتي

ويتمثل بالخصوص في تولي مجلس الرئاسة، البت في مسألة التخفيف من قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات ذات الصبغة غير الإستراتيجية، مثلما سبق أن اقترح ذلك مجلس وزراء الخارجية، ويشمل مشروع الإصلاح كذلك إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس وزراء الخارجية وللجان الوزارية المتخصصة لتعهد المشروع الاندماجي المغاربي، ومن جهة أخرى فإن التفكير المستمر في إمكانية انتخاب أعضاء المجلس الشورى مغاربيا، وإعطائه صلاحيات تشريعية أوسع.

1 - محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وآفاق، مؤتمر:مشروع دعم التكامل الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإيفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص267.

الفرع الثاني : معالجة المعوقات الأخرى

1- السياسات الموجهة لتحسين بيئة الأعمال والاتصال: إن النهوض بالقدرة التنافسية لدول المغربي العربي يستدعي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وذلك لا يكون من دون توفير المناخ الملائم وذلك خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية البنية التحتية الملائمة، فمطلوب تخصيص المزيد من الأموال لمشروعات البنية التحتية ، مثل: الكهرباء والربط بشبكات الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنيت مع ضرورة تسريع وتيرة تطوير شبكة الطرق والموانئ والمطارات باعتبارها واجهة الاقتصاد.

بالإضافة إلى إصلاح أداء مؤسسات الدولة المرتبطة ببعض الممارسات المثبطة للاستثمار والتي تقف عائقا أمام تحسين الأداء الاقتصادي كالبيروقراطية والفساد والرشوة. دون إغفال الإصلاحات التي تمس القطاع المالي والمصرفي، وذلك من خلال تطوير البنوك وتفعيل أداء السوق المالية التي توفر مصادر التمويل بسهولة وتشرف على مراقبة المؤسسات وتضمن الشفافية والإفصاح. إن عملية تطوير الأسواق المالية على قدر كبير من الأهمية خاصة في مجال رفع ثقافة إستخدام الأسهم للحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق وتشجيع الادخار.

ومما سبق تعمل هذه الاستراتيجيات للنهوض بهذه القطاعات التي تتكلل عوائدها بمنافسة عوائد القطاعات الخارجية ومن ثم تحل محل منتجات هذا الأخير في الأسواق الوطنية مما يعمل على تكثيف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، مع العمل على رفع الحواجز الجمركية والغير الجمركية للوصول إلى منطقة حرة مغاربية.

2- تدعيم البنى التحتية البنى التحتية: والتي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية، والتي تعتبر أيضا مجال أوسع للتعاون المغاربي، بحيث تعمل على خدمة البنى التحتية في كل بلد، يستفاد منها في المجالات الأخرى خاصة نقل البضائع والأشخاص وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، كما تعمل على تطوير المناطق النائية والحدودية، وفي هذا الصدد يمكن الحث على العمل:

*إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي، وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس، وموريتانيا عن طريق المغرب. تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين البلدان الخمسة المغاربية مع بعضها البعض، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر من جهة أخرى، مع تجديد الطريق الصحراوي العابر المالي والنيجر.

*التفكير في بعث النقل البحري بين البلدان المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغاربي ونفتقد لهذا بين الدول المغاربية، هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية وتنشيط الميدان السياحي، في دول المغرب العربي رغم تكاليفها اليسيرة مقارنة بالنقل الجوي. هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص[1].

3- بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية: خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتثمين نتائج مشاريع البحث العلمي، وتقريب مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية، قصد تنفيذ مشاريع مشتركة والاستفادة المتبادلة من الخبرات بما من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية كما أسلفنا الذكر عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها. وفي هذا الصدد يمكن تعزيز الشبكات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة على المستوى الدولي لتمويل مشاريع البحث في إطار الشراكة.

4-توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الإتحادي، مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع وتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي وحرية التحويل بينها، وصولا إلى توحيد جهات التحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة. كما تعمل على إلغاء الازدواج الضريبي، على أن يتم لاحقا الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض.

1 - لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص35-36.

خاتمة الفصل :

بعد استعراضنا لمختلف المعوقات السياسية والاقتصادية والتحديات التي يوجهها دول المغرب العربي وطرح بعض الحلول والمقترحات للحد من هذه المعوقات، تجدر الإشارة إلى أن عملية التكامل الإقتصادى بين دول المغرب العربي تعتبر السبيل الوحيد، وذلك عن طريق الاتفاق على المسائل الإقتصادية الأكثر يسرا وسهولة، وذلك بتوفير المعلومات التجارية والمالية الخاصة بالإستثمار في دول المغرب الاتحاد المغرب العربي، وكذا التعرف على سلع الفجوة الغذائية والعمل على توفير المناخ اللازم لها لسد هذه الفجوة، وإعادة بعث اتحاد المغرب العربي متحاشين قدر الامكان معوقاته، وذلك بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة الثنائية والشاملة، وصولا إلى الإتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المشتركة المغاربية.

الخاتمة

الخـاتمـــة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات ، أهمها ظهور العولمة ، وقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وذلك بإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى رفع القيود التجارية بين الدول. كما شهد العالم العربي العديد من التطورات ، من ضمنها قيام اتحاد دول المغرب العربي ، وذلك لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتبادل التجارة والموارد بين هذه الدول ، وغيرها من دول العالم العربي.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء قدر الإمكان على دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي للسنوات 1995 – 2010.

وقد بنيت الدراسة على فرضية أساسية كان مفادها أن التجارة البينية عامل مساعد ومهم في نمو الصناعة التحويلية بين دول المغرب العربي بما يمكنها من منافسة السلع الصناعية المستوردة أو الصناعات الأجنبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع دراسة وتحليل طبيعة المشكلة التي تناولتها.

هذا وقد تم فيها تناول الأسس النظرية للتجارة الدولية و للتكامل الاقتصادي باعتباره الإطار الملائم لعملية تحرير وتفعيل التجارة البينية ، كما تناولنا واقع التجارة البنية لدول المغرب العربي وانعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على تجارتها البينية، مع إبراز أهم التحديات الخارجية المفروضة على الصناعة التحويلية و التجارة البينية لدول المغرب العربي في ظل النظام المتعدد الأطراف، والتحديات الداخلية التي تعاني منها دول المغرب العربي بالإضافة إلى العوائق التي تحول تدون تنمية الصناعات التحويلية دول اتحاد المغرب العربي.

اختبار الفرضيات : فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى :

1- اختبار الفرضية الأولى: التي تمحورت في أن التكامل الاقتصادي له دور أساسي في تطور المبادلات التجارية البينية، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك لما يؤديه التكامل الاقتصادي من دور مهم في تنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، عن طريق إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية ويعمل على تغذية الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية، والكافية لإحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويأخذ بالتنسيق السياسات التكاملية للدول الأعضاء التي تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية التكاملية وبالتالي تنمية التبادل التجاري البيني.

2- اختبار الفرضية الثانية: التي تمحورت في أن ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول المغاربية، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك لتخلف قطاع الصناعة التحويلية في دول المغرب

العربي ، و ذلك رغم الجهود المبذولة من الطرف الدول المغاربية لتطوير قطاع الصناعة و توسيع القاعدة الإنتاجية لكن كل هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة .

3-اختبار الفرضية الثالثة: و التي تمحورت حول تدني حجم التجارة البينية المغاربية بسبب ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية كما و تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك لإن الدراسة أثبتت بأن الشراكة الأورومتوسطية هدفها الرئيسي هو إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، والحفاظ على الاستقرار الأمني من جهة البحر الأبيض المتوسط، كرد على توسعات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما نتج عن الشراكة الأورومتوسطية من ايجابيات فإنها ايجابيات محفوفة بالمخاطر، وهذا نتاج لتبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي للدول المتقدمة، وما تشهده من فجوة تكنولوجيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي

4-اختبار الفرضية الرابعة: و التي تمحورت حول أن التجارة البينية عامل مساعد ومهم في فتح الأسواق وتوفير الموارد المساعدة على نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك أن كلما زاد حجم التجارة البينية في دول المغرب العربي فإن جزء من هذه التجارة عبارة عن تجارة صناعة تحويلية ، كما أن تكامل دول المغرب العربي يساهم في زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من خلال توفير لها المواد الأولية و كذا كبر السوق المغاربي .
وكذلك فإن تحسين كافة السياسات السياسية والاقتصادية، والعمل على مواجهة التحديات الداخلية منها والخارجية تؤدي إلى تفعيل التبادل التجاري البيني وتنمية الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي، و ذلك من خلال انكشافها على المعوقات والتحديات التي تحول دون تطور التبادل التجاري البيني ودون تنمية الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي والعمل على إيجاد مقترحات تعمل على إزالة هذه المعوقات من جهة والوقوف أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول المغرب العربي.

نتائج الدراسة :

ومن خلال كل ما سبق من عرض لحيثيات الدراسة واثبات صحة الفرضيات من عدمها فإن أهم ما يمكن أن نستخلصه من النتائج في هذه الدراسة نوردها في الآتي :

1- تدني نسبة التجارة البينية المغاربية إلى إجمالي التجارة المغاربية الخارجية وهو وضع لا يتناسب مع حجم الجهود الجماعية والثنائية المغاربية لتحرير وتنمية التجارة المغاربية البينية.
2- يكمن السبب الرئيسي لتدني حجم التجارة البينية المغاربية إلى ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية.

3- تتميز التجارة البينية المغاربية بظاهرة التركز الجغرافي وتقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين.
4- تركز الصادرات المغاربية في المواد الأولية.
5- عدم توفير بنية تحتية متطورة كالطرق والمواصلات بين دول المغرب العربي التي تسهل عملية الانتقال للسلع والخدمات والأيدي العاملة في دول الاتحاد.
6- تعتبر القيود غير الجمركية المشكلة أو العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة البينية المغاربية حيث أنها تفوق قي تأثيرها القيود الجمركية.
7- ضعف التعاون والتنسيق لتطوير القطاع الاقتصادي بسبب الخلافات السياسية بين بعض دول الاتحاد المغاربي.
8- توجد لدى أقطار المغرب العربي العديد من المقومات التي قد لا تتوافر في أي تكتل آخر مثل المقومات الجغرافية ، التي تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز واتساع المساحة واختلاف المناخ بما يسمح بتنوع المنتوجات.
9- ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول المغاربية.
10-ضآلة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي خلال فترة الدراسة ، إضافة إلى ذلك أن الصناعات التحويلية المغاربية ، لم ترقَ إلى مستوى المنافسة أي أن صادرات هذه البلدان لم ترقى إلى صادرات البلدان الأخرى.

التوصيات :

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، وإلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

1. العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي وذلك من خلال تعديل القوانين التي تتعارض مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول خاصة فيما يتعلق بالقيود الكمية وغير الكمية.
2. تشجيع ودعم التجارة البينية بين دول المغرب العربي والعمل على حل كل المشاكل بينها خصوصاً الجمركية والاقتصادية المطبقة في هذه الدول.
3. العمل على تحقيق التكامل على مستوى الإنتاج ، وصولاً إلى تطوير التجارة البينية بين دول المغرب العربي ، وتسهيل انسياب السلع والخدمات والمواد الأولية بين هذه الدول.
4. هناك من يرى أن مستقبل التجارة البينية المغاربية قد يكون أفضل مما كانت عليه خلال العقود الأخيرة ، ويعود ذلك إلى أن أغلب الدول المغاربية أخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد

أن قامت الدول المغاربية بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المغاربية وغيرها ، وذلك من أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي.

5. تطوير شبكات النقل والمواصلات خاصة فيما يتعلق بشبكات النقل البري ، حتى تتحقق المزايا التنافسية للتجارة البينية المغاربية.
6. أهمية إنشاء شبكة طرق برية حديثة ومتطورة تربط بين كافة الدول المغاربية مع ضرورة توفير الكوادر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمدربة بالقدر الكافي لتسهيل حركة المبادلات التجارية.
7. اعتماد مبدأ التخصص وتقسيم العمل بحيث يمكن تجنب المنافسة في إنتاج سلع متشابهة لتستطيع كل دولة من الاستفادة من اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير.
8. تبني سياسة تشجيع الصادرات ودعمها ، وترشيد الاستيراد من خارج الدول المغاربية وحصرها في السلع الضرورية ، وإقامة الصناعات المناسبة.
9. العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول المغاربية من خلال مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والثروات المتاحة لأن التنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي.

10- إن زيادة القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي تتطلب أمور عدة، أهمها توفير التمويل اللازم والدعم الحكومي وتوفير الإعانات في مجال البحث والتطوير ، وعلى الرغم من أهمية ذلك كله ، تبقى التجارة البينية عامل مساعد ومهم للتطور والتوسع في نمو الصناعة التحويلية.

11-العمل على إقامة هيكل للصناعات التحويلية المغاربية قادر على التطوير والتحول إلى مراحل أعلى تقنياً واكتساب ميزات تنافسية وقدرة على النفاذ للأسواق الخارجية.

الآفاق المستقبلية للبحث :

من خلال دراستنا لموضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي وتفعيل سياساتها لتنمية صناعاتها التحويلية، والتعمق في التحديات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تطور هذه التجارة البينية و الصناعات التحويلية، بالرغم من المقومات التي تزخر بها دول المغرب العربي وتنوعها، توصلنا في الأخير إلى النتائج واقترحنا بعض التوصيات، إلا أن موضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي، أو بالأصح تجربة تكامل المغرب العربي ظل يطرح نفسه كدراسة في ظل التغيرات العالمية، المتمثلة في التكتلات، والتطور التكنولوجي المرتفع المستمر، وفي ظل الظروف الراهنة التي تعيشها

بعض دول المغرب العربـي مـن ثـورات، ارتأينـا فـي الختـام طـرح بعـض الدراسـات المسـتوحات مـن هـذا الموضوع، وهي:

- الأزمة المالية العالمية و أثرها على مشروع التكامل في المغرب العربي.
- مستقبل الصناعات التحويلية في ظل التطورات الراهنة في دول المغرب العربي.
- الشراكة الأورومتوسطية و انعكاساتها على القطاع الصناعي التحويلي لدول المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1- المصحف القرآن الكريم: سورة النساء ،الآية 29.

أ)- الكتب:

02 ـ أحمد حبيب رسول: جغرافية الصناعة –دار النهضة العربية ،بيروت ،1985.

02 ـ أحمد رمضان شقلية: التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،د.م، د.س .

03 ـ إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

04 ـ أمحمد السنوسي: الإتحاد المغاربي ، إدارة المطبوعات والنشر ، طرابلس ، جامعة الفاتح ، 1999.

05 ـ بكري كامل: الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

06 ـ جان فرانسوادي سينو : السوق الأوربية المشتركة، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان، 1983.

07 ـ جلال راتب: التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، معهد التخطيط القومي ، مصر القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1999.

08 ـ جميل مطرو على الدين هلال : النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

09 ـ الحبيب المالكي: الاقتصاد المغربي والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

10 ـ حسين عمر : التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988 .

11 ـ حمدي عبد العظيم:اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000.

12 ـ حمدي عبد العظيم: التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1996 .

13 ـ دنيا عبد الله الدباس: التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري1985.

14 ـ الرحمن يسرى وآخرون: الاقتصاد الدولي – الدار الجماعية – الإسكندرية – 2006

15 ـ رشاد العصار وآخرون: التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .

16 ـ رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000 .

17 ـ سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993 .

18 ـ سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

19- سليم ياسين: الإقتصاد الدولي، جامعة حلب، سوريا 1970، ص .43

19 ـ سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادي – دار النهضة العربية – بيروت – 1973 .

20 ـ سهير محمد السيد حسن: محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005 .

21 ـ صادق رشيد: افريقيا والتنمية المستعصية، ترجمة مصطفى مجدي جمال، مركز البحوث العربية، القاهرة، .1995

22 ـ صالح أبو بكر على أحمد : المتغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات العربية والأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، .2005

23 ـ عادل أحمد حشيش : أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002.

24 ـ عبد الحميد الإبراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحويلات العالمية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – 1996

25 ـ عبد الرحمن يسري أحمد: تطور الفكر الاقتصادي – الطبعة الثانية – الدار الجامعية – مصر – الإسكندرية - 1997.

26 ـ عبد القادر رزيق المخادمي: التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2009 .

27 ـ عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

28 ـ عبد المطلب عبد الحميد : السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

29 ـ عبد المطلب عبد الحميد : السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

30 ـ عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة .2003

31 ـ عبد المهدي شريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
32 ـ عبد الهادي عبد القادر سويفي : التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007.
33 ـ عبد الهادي عبد القادر سويفي: قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، القاهرة، 2006.
34 ـ عبد الوهاب حميد رشيد : التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة : العربية للنشر والدراسات، بيروت، 1982.
35 ـ عطيه المهدي الفيتوري : مبادئ الاقتصاد الدولي، الشركة العربية للتنمية والتجارة الدولية فرع الجماهيرية، ليبيا، 2002-2003..
36 ـ فتحي حسن سلامة: النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1990.
37 ـ فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
38 ـ فؤاد محمد الصقار: الجغرافية الصناعية في العالم –الطبعة الأولى –وكالة الكويت للمطبوعات- 1980.
39 ـ فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، دار المعارف، الاسكندرية، القاهرة، 1997، .
40 ـ مجدي محمود شهاب وآخرون : أساسيات الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998 .
41 ـ محمد إبراهيم حسن: جغرافية الوطن العربي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2002.
42 ـ محمد احمد المؤمني وآخرون: دار الكندي للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية – الأردن – 1998.
43 ـ محمد أحمد عقله ألمؤمني وآخرون: التنمية في الوطن العربي ،الطبعة الثانية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1998 .
44 ـ محمد الأمين: أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،ليبيا، 2007.
45 ـ محمد حافظ عبده الرهوان: العلاقات الاقتصادية الدولية ، شركة مطابع الطوبجي، القاهرة ، 2003- 2004.
46 ـ محمد حامد عبد الله : الاقتصاد الإقليمي للدول العربية، دار النشر الصحي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1993 .
47 ـ محمد عبد العزيز عجيمية: الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1978.
48- محمد عبد الغني سعودى: الوطن العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر، 2006.

49 ـ محمد عبد المنعم عفر :أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
50 ـ محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، من منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا 2004.
51-محمد عيد حسونه: مدخل إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، 2006 .
53-محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1997.
54 ـ محمد محمود الحمصي: خطط التنمية العربي واتجاهات التكاملية والتنافرية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986.
55-محمد هشام خواجكية: التكتلات الاقتصادية الدولية مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1971-1972 .
56 ـ محمود يونس: أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1993.
57-مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1989 .
58 ـ موريس شيف ول، آلن وينترزترجمة كوميت للتصميم الفني، التكامل الإقليمي والتنمية،
59-نوزاد عبد الرحمن الهيتي: الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000.
60 ـ هوشيار معروف:دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2005.
مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2002.

ب)_ الرسائل والأطروحات :

61- خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
62- رابح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
63- سالم محمد الحامدي، التبعية التجارية لأقطار المغرب العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009.

64- عايشى كمال ، إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع التطرق على الصناعات التحويلية خلال 2003/1990 ، أطروحة دكتوراء، جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر.

65- عدنان محيريق، واقع وآفاق التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

66- يوسف عبدالحميد الخرماني، قطاع الزراعة ودوره في تنمية الصادرات في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2006.

67- محمد فرج العماري: منظمة التجارة العالمية ومستقبل التنمية في دول المغرب العربي رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، طرابلس ، 2004.

ج)- المجلات والدوريات:

68- إسماعيل صبري عبد الله: التنمية من منظور المشروع الحضاري – مجلة المستقبل العربي – العدد 269 – يوليو – 2000 – ص ص 149 ، 150.

69- بلقاسم زايري، تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمى في ضوء نظريات التكامل الاقتصادى، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 2 العدد1، 2009 .

70- جمال عمورة، التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو–متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد13، جامعة الجزائر، 2005.

71- حسين عبد الله: النفط العربي في ظل اتفاقيات الجات الأخيرة – مركز لدراسات السياسة الإستراتيجية بالإهرام – دراسات إستراتيجية – المجلد السابع – السنة السابعة – العدد 51–.

72- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 144، افريل 2001.

73- حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، 2005 .

74- عامر باكير، طالب عوض، تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004 .

75- عبد الرؤوف بن غزالة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي، الندوة السادسة، تونس 2007/05/31.

76- عطية المهدي الفيتوري : الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي – ليبيا – 1989.

77- فتحي الحسيني خليل، نحو تصور عملي للتكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989.

78- فرانس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1999.

فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994،

79- لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون ذكر السنة.

80- محمد أحمد العدوى، التكامل الإقليمي بين دول شمال إفريقيا بين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الافريقية: تحت عنوان التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، ط1، القاهرة، 2005.

81- محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وآفاق، مؤتمر :مشروع دعم التكامل الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإيفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

82- محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الاقليمي في أفريقيا رؤى مستقبلية، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط1، القاهرة، 2005.

83- محمد عزيز: فصول في التكامل الاقتصادي – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – 1982 .

84- مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد7 طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة 2009.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية –ـ الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية – مجلد 28– الخرطوم – 2008– ص 251.

85– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إستراتيجية التنمية الصناعية العربية، ديسمبر 2004.

86– الهادي الجيلاني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الندوة السادسة تونس 2007/05/31.

د)- التقارير:

87– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المغرب العربي في مفترق الشركات، تقرير حول الندوة السادسة، تونس، 31 ماي 2007.

88– تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منشورات صندوق النقد العربي، الكويت، 2008.

89– تقرير التنمية البشرية، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2006.

90– التقرير السنوي للأمين العام للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية لعام 1999– الاقتصاد العربي تطورات واتجاهات ، العدد السادس ، 2000 ف ، ص 31.

91– التقرير العربي الصناعي 2007 .

92– التقرير العربي الصناعي 2008 .

93– التقرير العربي الصناعي 2010 .

94– جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992.

95– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 1997.

96– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 1996.

97- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 1998.

98- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 1999.

99- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2000.

100- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2001.

101- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2003.

102- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2004.

103- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2005.

104- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2006.

105- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2007.

106- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2008.

107- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2009.

108- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2011.

109- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الإمارات – أبو ظبي لسنة 2012.

110- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد –الإمارات – أبو ظبي لسنة 2002.

111- محمد رياض رشيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995.

ه)-مواقع على الانترنت :

112- أنظر بوابة الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103246

113- رياض الصداوي، مشروع اتحاد المغرب العربي، الحوار المتمدن، العدد 1981، على الموقع الالكتروني:www.ahewar.org/debat/show.art.as paid=128929

114- صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، المعرفة- ملفات خاصة، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm.

115- للمزيد أنظر تصريحات رودريجو راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية، على الموقع الإلكتروني التالي:

116- وزراء التجارة الخارجيون، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030917

117- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، على الرابط الإلكتروني:

http://www.el-massa.com/ar/content/view/4743

و)- بحوث ومقالات :

118 –محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004.

119 –مصطفى الصالحين الهوني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي– الاجتماعي– الثقافي الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31.

120 –يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

121– بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول" :واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات." يومي: 26–27 فيفري 2012 ،بالمركز الجامعي بالوادي، مداخلة بعنوان : إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا."من إعداد : أ .غربي هشام ، أ .محمد مداحي.

122– حميد الجميلي: دراسات في الأمن الاقتصادي العربي – منشورات أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس – ليبيا – طبعة أولى – 2005 – ص 264.

123– حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ج2، الأردن، 2004.

124– صالح حفيظ الميهوب – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية خلال ثلاثين عام واقع وأفاق ، ورقة مقدمة إلى ندوة ضفاف سرت بين الأمس واليوم – باريس – 1999

125– عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المغرب.

126– علي لطفي ، التنمية الاقتصادية (ذراسة تحليلية) مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1983.

127– العواد محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث دبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.

128– محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة 7–8 تشرين2007.

129– محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي للدول العربية، دار النشر الصحي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1993 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

130- international monetary fund,(imf).statistical appendix. Islamic republic of mauritonia.

131- Boussetta, Espace Euro- Méditérranée et Couts de La nom Intégration Sud : le Cas des Pays du Maghreb, Femise Resersch Programme, Marseille, France,Aout 2004, p15 Mohamed

132- http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/_with_third_countries/mediterranean-_partner_countries/r15001_en.htm , for day 10/05/2012.

133- F. Kahnert and Others - Economic Integration Among Developing Countries4Development Centre studies Paris..1968 ،

134- François Gauthier, Relation Economique Internationales, 2ème Edition, Université Laval Saintefoy, Canada, 1992.

135- Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 5-Kanada, 1995.

136- African Development Bank, African Development Report 2004 African in the Global Trading System.

137- B. Balassa : The Theory Of Economic Intgration, George Allen, Unwin ltd London, 1961.

138- Gottfried Von Harbeler. The Theory of international Trade 1968.

139- Jean- François Mittaine, Pequerul, Les unions Economiques Régionales(Paris, Armand Colin 1999) .

140- W.E.Kunn The History of Economic Thought. Second Edition , South Wetern Publishing C.N.Y .

141- Bela Balassa, op.cit.

142- Viner Jacob, The Customs Union Assue, New York .Harper and Row, 1950 .

الملاحق

الملحق رقم (01) :

مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أوأكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الإجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	إتفاقات تفضيلية تبدأبمنطقة تجارة حرة ثم/أو إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم إشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقلتقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تقضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القومية

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمى بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص51.

الملحق رقم (02) :

مراحل تكامل الاقتصادي الإقليمي.

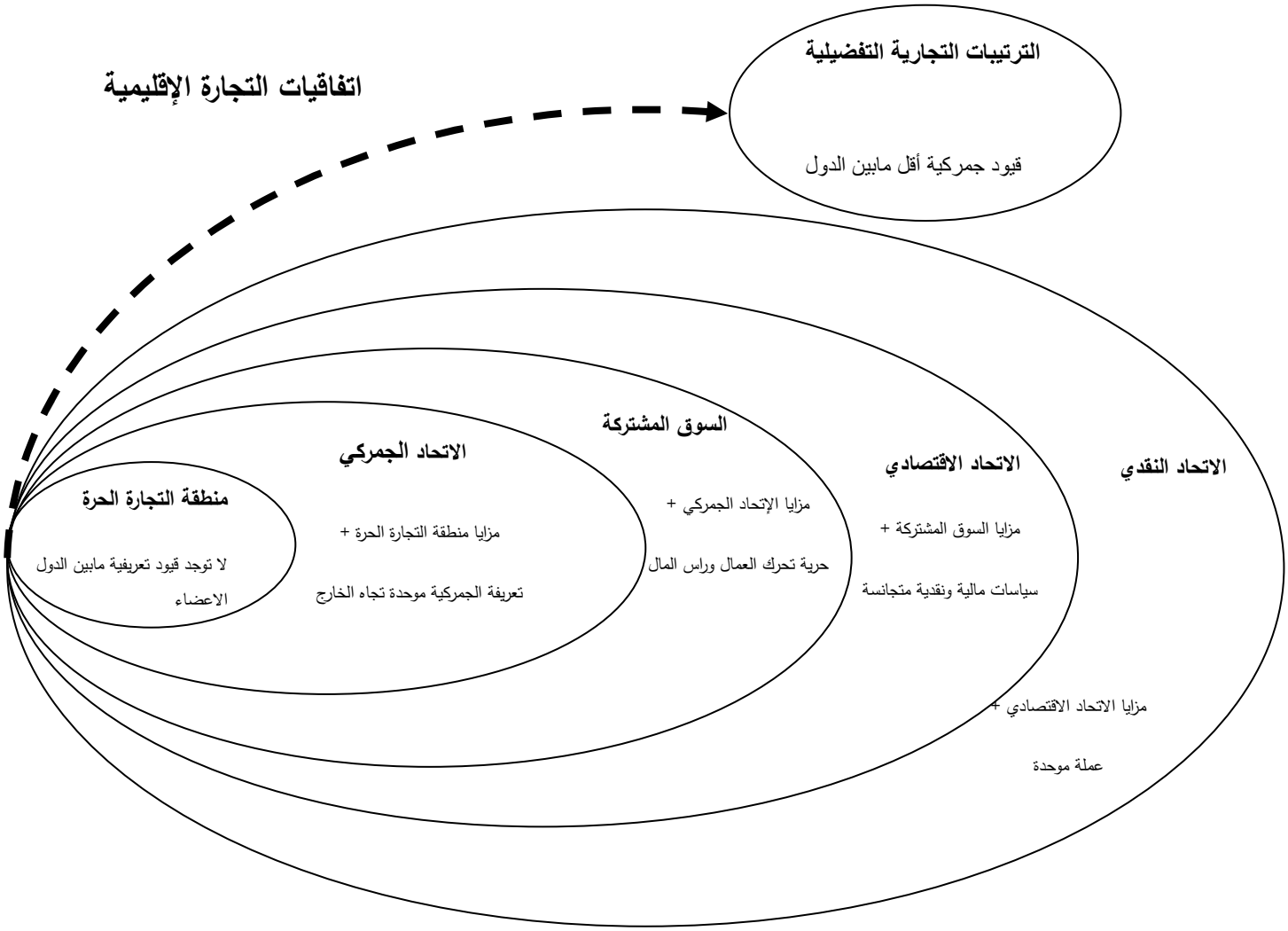

المصدر: أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 92، أفريل2010، ص 03.

الملحق رقم (03) :

الإنجازات داخل اتحاد المغرب العربي

إتفاقيات	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ
اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي	1991/03/11	2002/04/23
اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي	1990/07/23	1993/07/14
اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي	1990/07/23	1993/07/14
اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول اتحاد المغرب العربي	1990/07/23	1993/07/14
اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي	1990/07/23	1993/07/14
اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي	1990/07/23	1993/07/14
قرار تعديل المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى	1989/02/17	1996/09/18

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني.
http://www.maghrebarabe.org/ar/conventions.cfm?type

الملحق رقم (04) :

الاتفاقيات التي عقدت بين اتحاد المغرب العربي مع منظمات أخرى

إتفاقيات	تاريخ التوقيع
اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألكسو"	2007/06/25
رسالة اتفاق مع البنك الإفريقي للتنمية تمويل الدراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية	2007/05/24
مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة	2003/12/08
اتفاقية مساعدة فنية مع البنك الإسلامي للتنمية	2002/02/12
مذكرة تفاهم مع الآلية العالمية حول دعم وتنفيذ البرنامج الإقليمي لمقاومة التصحر بدول الاتحاد	2001/09/17
مفكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي و المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)	2001/06/26
مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول تنظيم الاستشارة المغاربية لإعداد قمة الأرض لسنة 2002	2001/05/31
اتفاق تعاون مع البنك الإفريقي للتنمية(BAD)	2000/12/05
اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والمنظمة العالمية للتجارة	2000/10/25
اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI)	1977/10/10
اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى(UDEAC)	1995/10/25

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مرجع سابق. على الموقع الالكتروني
http://www.maghrebarabe.org/ar/accords.cfm

الملحق رقم (05) :

مؤشرات اجتماعية لدول المغرب العربي

	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
مؤشر التنمية البشرية	0.733	0.818	0.646	0.550	0.766
عدد الأطباء بالنسبة للالف ساكن	1.13	1.25	0.51	0.11	1.34
نسبة أمية الذكور	15.7	5.5	31.3	36.7	13.6
نسبة امية الاناث	33.6	21.6	56.8	51.7	31

Source: Rapport du Développement Humain 2007-2008 PNUD septembre 2008 World Développement Indicatif, Banque Mondiale 2008 Panorama des Statistiques de l'OCDE 200

الملحق رقم (06) :

الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي(1995-2010)

الوحدة: (مليون دولار)

	1995	2000	2005	2009	2010
تونس	18,050	21,459	32,256	43,551	44,253
الجزائر	42,079	54,793	103,066	138,126	161,947
ليبيا	30,510	34,574	47,635	63,769	73,965
المغرب	37,407	36,958	59,524	90,553	91,314
موريتانيا	1,411	1,072	1,857	3,031	3,629

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير العربي الموحد 2010 ص 286 .

الملحق رقم (07) :

الصادرات الصناعية المغاربية و نسبتها إلى إجمالي الصادرات (2008/2000)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام و المعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008
تونس	4,504.5	13,833.1	77.0	71.6	1.5	1.7	12.1	17.3	9.4	9.4
الجزائر	506.7	1,268.8	2.3	1.6	0.3	0.6	97.2	97.6	0.2	0.2
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	4,763.9	12,973.0	64.1	63.9	8.8	15.5	3.7	2.2	23.4	18.4
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	45.7	59.9	...	21.7	...	18.4

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير العربي الموحد 2010 ص 331 .

الملحق رقم (08) :العجز أو الفائض الموازنات العامة (2006–2010)

	العجز أو الفائض الكلي(مليون دولار)					النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	513-	672-	322-	1.200-	555-	1.5-	1.7-	0.7-	2.8-	1.3-
الجزائر	16,501	6,314	13.562	9,757-	2,266-	14.1	4.7	7.9	7.1-	1.4-
ليبيا	19,581	17,844	23,08	4,886	5,559	5.33	26.2	26.7	7.7	7.5
المغرب	1,094-	548	139	2,472-	3,380-	1.7-	0.7	0.2	2.7-	3.7-
موريتانيا	969	48-	245-	110-	70-	35.9	1.7-	6.9-	3.6-	1.9-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير العربي الموحد 2010 ،ص355.

الملحق رقم (09) :

نصيب القطاعات الرئيسية في النشاط الصناعي التحويلي في تونس سنة 2006

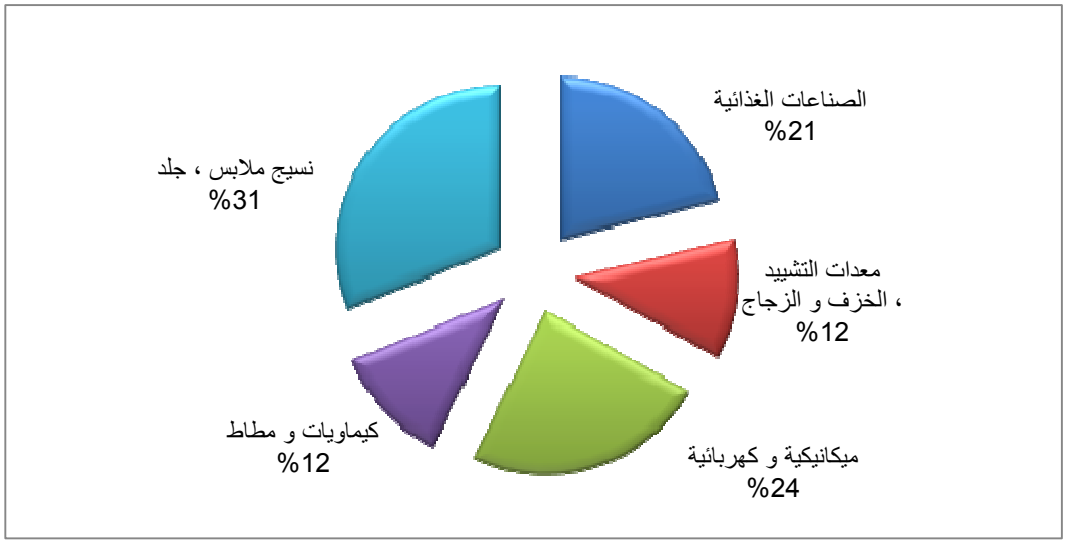

المصدر : التقرير الصناعي العربي سنة 2007 ص 66 .

الملحق رقم (10) :

توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المغرب سنة 2006

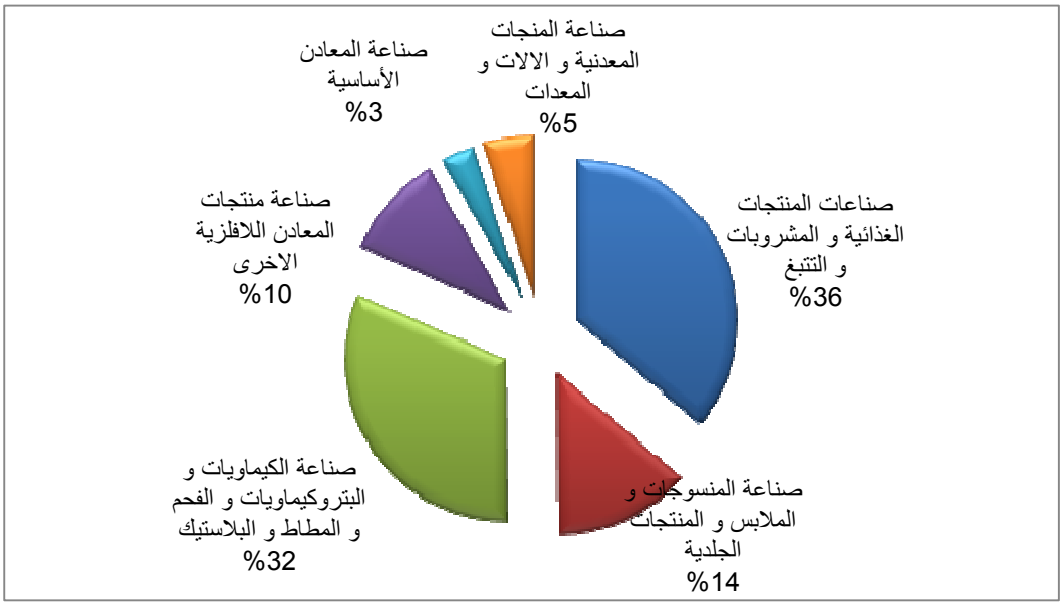

المصدر : التقرير الصناعي العربي سنة 2007 ص 119

الملحق رقم (11) :القيمة المضافة للقطاع التحويلي لتونس (2007/2001)

الوحدة: (مليون دولار)

تونس	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صناعات غذائية	634	663	773	940	917	973	5.4
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	17.32	16.92	17.09	18.73	18.32	18.48	
معدات البناء، الخزف الزجاج	307	371	447	492	509	553	2.2
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	8.39	9.48	9.89	9.81	10.17	10.51	
الميكانيك والإلكترونيك	551	595	726	847	923	1.104	15.1
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	15.07	15.18	16.05	16.87	18.44	20.97	
الكيماويات المطاط	392	425	480	525	534	540	1.9
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	10.71	10.84	10.62	10.46	10.68	10.26	
النسيج، الملابس، الجلد	1.344	1.39	1.536	1.597	1.488	1.429	5.7
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	36.75	35.48	33.96	31.82	29.74	27.14	
الخشب الورق	430	474	560	618	633	666	5.0
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	11.75	12.11	12.39	12.31	12.65	12.65	
المجموع	3.658	3.917	4.523	5.018	5.004	5.264	6.8

ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية

المصدر : التقرير العربي الصناعي 2007 ص 70

الملحق رقم (12) : القيمة المضافة للقطاع التحويلي للجـــزائر(2006/2000)

الوحدة: (مليون دولار)

الجزائر	2000	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	977	872	902	881	858	911
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	37,63	34,21	32,48	27,55	31,21	31,58
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	166	186	202	224	52	56
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,39	7,29	7,27	7,02	1,91	1,95
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	67	70	72	85	25	27
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,56	2,76	2,60	2,66	0,91	0,92
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة	70	93	98	112	114	118
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,69	3,64	3,53	3,50	4,14	4,11
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	309	311	357	441	508	531
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	11,89	12,22	12,85	13,78	18,46	18,42
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	356	407	419	509	352	366
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	13,69	15,98	15,09	15,91	12,79	12,69
صنع المعادن الأساسية	160	189	242	403	303	316
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,15	7,41	8,73	12,62	11,03	10,95
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	381	307	368	421	415	433
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	14,67	12,04	13,25	13,17	15.08	15,00
صناعات تحويلية أخرى	16	18	21	26	28	31

نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0.63	0.71	0.75	0.80	1.01	1.06
المجموع	2.596	2.549	2.777	3.197	2.749	2.885

المصدر : التقرير العربي الصناعي 2007 ص 75

الملحق رقم (13) : القيمة المضافة للقطاع التحو يلي (2006/2004)

الوحدة: (مليون دولار)

المغرب	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	2035	2769	2892
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	1148	1088	1100
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	78	73	81
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	262	241	232
صنع الكيماويات والبتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستك	2182	2523	2550
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	596	717	823
صنع المعادن الأساسية	175	222	257
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	319	337	398
صناعات تحويلية أخرى	345	331	325
المجموع	7141	8300	8658

المصدر : التقرير العربي الصناعي 2007 ص 121 .

الملحق رقم (14) :

الصادرات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997-2007)

الوحدة: مليون دولار

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	2518	2607	2769	2680	2829	2603	2842	3520	3901	4162	4757
الجزائر	753	973	1010	927	884	1191	1287	1591	1825	2248	2474
ليبيا	17	31	50	119	134	275	329	351	419	385	531
المغرب	2203	2558	2803	2854	3787	4098	5126	6304	7570	9318	11725
موريتانيا	25	24	25	30	36	46	44	52	80	87	....

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير OMC, Statistique Du Commerce International: Commerce Des Services Commerciaux Par Categorie PP 196-197.

الملحق رقم (15) :

الواردات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997-2007)

الوحدة: (مليون دولار)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	1066	1121	1106	1119	1332	1353	1510	1869	2075	2338	2662
الجزائر	1000	1069	989	1411	1413	1511	1510	2493	2997	3132	4494
ليبيا	696	650	887	815	964	1343	1528	1753	2128	2324	2640
المغرب	1267	1482	1537	1520	1705	1903	2350	2805	3105	3568	4509
موريتانيا	180	130	152	168	194	220	187	260	379	406	....

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير OMC, Statistique Du Commerce International, op cit, pp 199-200

الملحق رقم (16) :

توضيح آلية خلق وتحويل التجارة

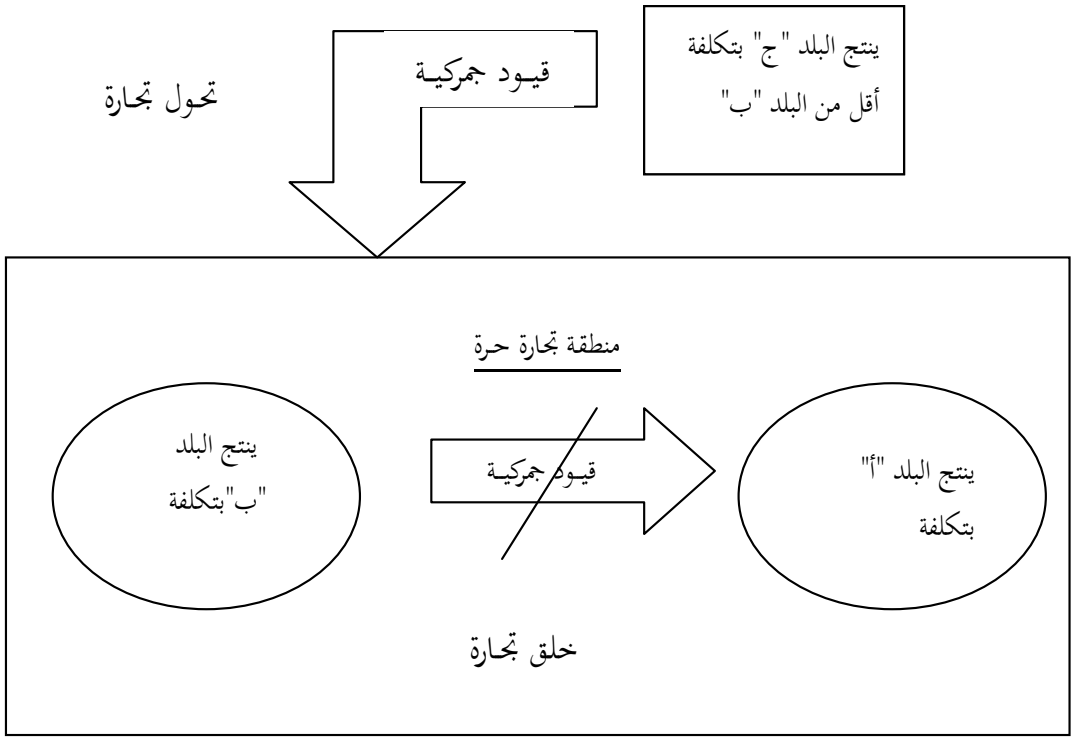

المصدر: أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، 2009 العدد81، ص08.